



المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
الوكالة الحضرية لوجدة

المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة

الدورة التاسعة عشر

التقرير الأدبي و المالي



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«... إن نجاح هذه المرحلة الجديدة يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوهنية المعنية، في إعطاء نفس جديد، لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات. وإلى جانب الدور الهام، الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوهنية، أريد هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط الموالين المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاز هذه المرحلة.

لذا، أدعو جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات، التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو: تحسين ظروف عيش المواطنين .

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله المنعم على عرش أسلافه المنعمين

الفهرس

8	تقديم عام
10	التقرير الأدبي
11	تقديم المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة
11	أولا : خصائص ومميزات المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة
11	1 - مجال ترابي شاسع بمؤهلات طبيعية متنوعة
12	2 - مجال متباين من حيث توزيع وتمركز الساكنة والأنشطة
12	3 - مجال مشاريع ببنية تحتية مهمة
13	ثانيا : إكراهات المجال الترابي للوكالة الحضرية
13	1 - شبكة حضرية متنوعة وبوظائف محدودة
14	2 - تعمير استدراكي بتكلفة مضاعفة
15	3 - توسع أفقي غير متحكم فيه
15	4 - بنية عقارية مركبة ومعقدة
16	حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019
17	المحور الأول : التخطيط المجالي والاستشراقي
17	أولا : التخطيط الاستشراقي
17	1- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية
17	أ- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
18	ب- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
18	ج - الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة
18	د - الاستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
18	2-تتبع الدراسات الاستشرافية الجهوية
18	أ- المخطط الجهوي لإعداد التراب
19	ب- برنامج التنمية الجهوي
19	ج- الدراسة المتعلقة بجدد التراث المبني
20	3- مواكبة الدراسات الاستشرافية الإقليمية والمحلية
20	أ- البرامج التنموية الإقليمية
22	ب- مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020 والرؤى التنموية الإقليمية
22	ج- الدراسات المرتبطة بالحماية من الفيضانات
22	د- الدراسات المرتبطة بالتأثير على البيئة
23	هـ- الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة
24	و- الدراسة المتعلقة بإشكالية السكن غير القانوني بإقليم بركان
24	ز-الدراسات التعميرية والمشهدية
25	ح- تحيين برامج تنمية الجماعات
26	ي - التنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة

26	ر- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة
27	ثانيا : التخطيط المجالي
27	1-التخطيط العمراني
27	أ- إعداد وثائق التعمير التنظيمي
32	2- التخطيط المرجعي الاستدراكي
32	أ- الحصيلة
32	ب - النتائج المباشرة لعملية التقويم
34	ج- الإجراءات المواكبة لعملية التقويم
35	3- مواكبة الوثائق ذات الصبغة القانونية
35	أ- مواكبة عملية تحديد المراكز
35	ب- تأطير عملية التحديد الترابي للجماعات
35	4- مواكبة مشاريع التهيئة والتأهيل الحضري
36	المحور الثاني : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار
36	أولا: التدبير الحضري
36	1- المؤشرات الكبرى في ميدان التدبير الحضري
36	قراءة في المؤشرات
38	2- دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات
39	أ- التجزئات والمجموعات السكنية
40	ب- مشاريع البناء
41	ج- مشاريع تقسيم العقارات
41	د- البناء بالعالم القروي
42	3- مراقبة الأوراش
43	أ- أشغال فرقة مراقبة التعمير
44	ب- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة
46	ثانيا: مواكبة الاستثمار
46	1- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى
46	أ-القطب التكنولوجي بوجدة
46	ب- القطب الفلاحي ببركان
46	ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية
47	د-القطب الحضري لوجدة Urbapole
47	هـ- مشروع النصر بمدينة وجدة
48	2- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية
48	أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية للاستثناء في ميدان التعمير
49	ب- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية والاستثمارية
49	ج- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقويم
49	د- تسليم بطاقة المعلومات
50	هـ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية
51	و- إبداء الرأي في ملفات كراء الأراضي السلالية

52	التقرير الإداري والمالي
53	المحور الأول : تعزيز سياسة القرب وتقوية الحكامة الإدارية
53	أولا - تعزيز سياسة القرب
53	1- مواكبة الجماعات الترابية
54	2- تكريس مبدأ الإنصات لقضايا المواطنين
55	3- مواكبة مغاربة العالم
56	أ- الإجراءات الداخلية والتنظيمية
56	ب- الإجراءات المواكبة لتنظيم الأبواب المفتوحة ما بين 05 و09 غشت 2019
57	ج- المشاركة في أشغال الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر
58	4- مصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع
58	ثانيا- تقوية الحكامة الإدارية والمؤسساتية
58	1- تثمين الرأس المال البشري
59	أ- تعزيز الوكالة الحضرية بالمؤهلات البشرية الضرورية
59	ب- تدبير المسارات المهنية للمستخدمين
59	ج- التكوين المستمر
60	د- تعزيز الحوار الاجتماعي
60	2- تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير
60	أ- نشر التقارير السنوية
61	ب- تعزيز المنافسة والشفافية في الصفقات العمومية
61	ج- تحسين أجال الاداءات بالمؤسسات العمومية
62	د- المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر وفق نظام الجودة
62	هـ- تدبير الأرشيف
64	و- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات
65	3- تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات
66	4- التحول الرقمي للوكالة
67	5- تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة
69	المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2019
69	1-البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية
70	أ- تنفيذ ميزانية 2019
72	ب- تصفية المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2018 والسنوات السابقة
73	ج- ميزانية فرقة مراقبة التعمير
74	2- الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية
74	أ-الحصيلة
76	ب- حساب العائدات والتكاليف : Compte de Produit et Charges
76	-العائدات (Produits)
76	- التكاليف (Charges)

77	-النتيجة الصافية
79	برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020
80	1- تحيين واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة
81	2- تتبع وتأطير مشاريع التجديد و التأهيل الحضري للمدن
81	3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
81	4- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية
81	5- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية
81	6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية
81	7- مواصلة ورش التحديث الإداري
82	8- إعداد الصور الجوية والفتوغرامتية وتصاميم المسح الطبوغرافي
82	9- مواكبة تشجيع الاستثمار
83	البرنامج التوقعي 2020-2022
84	1- تحيين التغطية بوثائق التعمير
84	2- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
84	3- مواكبة المشاريع الحضرية للمدن و المراكز الصاعدة
85	4- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية
85	5- مواكبة وتأطير والدراسات التنموية الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية
85	6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية
85	7 - مواصلة ورش التحديث الإداري
86	مشروع ميزانية سنة 2020
88	الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2020
90	ملحقات
91	تفاصيل صرف ميزانيتي التسيير و الاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2019
91	الوضعية الخاصة بمصاريف التسيير إلى حدود 31 دجنبر 2019
95	الوضعية الخاصة بمصاريف الاستثمار إلى حدود 31 دجنبر 2019

تقديم عام

يندرج انعقاد المجلس الإداري في دورته التاسعة عشر في سياق وطني متميز بالخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء المظفرة بتاريخ 06 نونبر 2019 والذي جاء حافلا بالتوجهات الملكية السامية لجلالته نصره الله وأيده حول تنزيل الجهوية المتقدمة والتي اعتبرها المدخل الأساسي لتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة، حيث دعا من خلاله صاحب الجلالة إلى أن المغرب يجب أن يقوم على جهات منسجمة ومتكاملة، تستفيد على قدم المساواة، من البنيات التحتية، ومن المشاريع الكبرى، التي ينبغي أن تعود بالخير على كل الجهات. مؤكدا حرصه على أن التنمية الجهوية يجب أن تركز على التعاون والتكامل بين الجهات، وأن تتوفر كل جهة على منطقة كبرى للأشطة الاقتصادية، حسب مؤهلاتها وخصوصياتها.

كما يأتي انعقاد هذه الدورة في خضم سنة عرفت تنظيم العديد من الملتقيات الجهوية والمناظرات الوطنية والتي شكلت مناسبة للنقاش المفتوح حول العديد من القضايا التي تهم الشأن الوطني والجهوي والمحلي، ولا سيما المناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة، التي احتضنتها مدينة أكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، والتي تميزت بالرسالة الملكية السامية التي أكد من خلالها لجلالته نصره الله على أن التطبيق الفعلي لمختلف مضامين الجهوية المتقدمة يظل رهينا بوجود سياسة جهوية واضحة وقابلة للتنفيذ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك وفقا لسياسة عمومية مبنية على البعد الجهوي وعلى اقتصاد ناجح وقوي، يهدف إلى خلق النمو، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تميزت بالتوصيات المهمة التي انبثقت عن أشغالها ولا سيما التوصيتين الأولى والثانية والمتعلقتين بتعزيز آليات التخطيط الترابي في تناسق مع السياسات العامة للدولة في مجال إعداد التراب، والعمل على التقائية وتناسق برامج التنمية الجهوية فيما بينها ومع المخططات القطاعية، فضلا عن تبني العدالة المجالية كأولوية في السياسات العمومية والترابية من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

كما تنعقد هذه الدورة في إطار الإصلاحات التشريعية الكبرى التي عرفتها منظومة التعمير والاستثمار ولا سيما الشروع في تنزيل وتنفيذ القانون رقم 47-18 المتعلق بإحداث المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وكذلك الضابط العام للبناء في صيغته الجديدة فضلا عن الورش الوطني الهيكلي الذي يهم التدبير اللامادي للمساطر عبر الانتقال للمعالجة والدراسة الرقمية للملفات من خلال المنصة الإلكترونية «ROKHAS».

ومن منطلق المكانة التي يحضى بها قطاع التعمير في السياسات العمومية ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المجالية المتوازنة، فإن البرامج التي يتم تسطيرها في هذا الإطار من طرف الوكالة الحضرية لوجدة تؤسس على هذه المرجعيات التي تعتبر توجهات مرجعية للانخراط في مواكبة الخيارات والأوراش الوطنية الكبرى لا سيما ما يتعلق منها بمواكبة الجهوية وميثاق اللاتمرکز الإداري و ورش إصلاح منظومة الاستثمار.

وهو ما يدعو إلى تعزيز تموقع الوكالات الحضرية باعتبارها مؤسسات فاعلة في الاستشراف العمراني وآلية لدعم الاستثمار من خلال تجاوز وظائفها التقليدية والانخراط في الأدوار الإستراتيجية الكبرى كآلية للتفكير والاقتراح والمواكبة تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى المتمثلة في بناء نموذج يقوم على تلبية الحاجيات المتزايدة وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية.

وفي هذا الصدد، ووعيا منها بأهمية المرحلة حرصت الوكالة الحضرية في تنفيذ برنامج عملها لسنة 2019 على

تبني التوجهات الحكومية خاصة ما يتعلق بمواكبة الجهوية والانخراط في التخطيط الاستراتيجي الجهوي والوطني، فضلا عن إدماج المقاربة التنموية والعنصر البيئي في التخطيط العمراني، أخذا بعين الاعتبار تحقيق الغايات الخمس لعقدة الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- تبني سياسة متجددة في مجال التهيئة والتنمية الترابية؛
 - تخفيف فوارق التنمية بين المجالات وتقوية التماسك الاجتماعي؛
 - وضع سياسة حضرية متجددة؛
 - تثمين والحفاظ على الموروث المعماري؛
 - مواكبة المشاريع الكبرى والدراسات الاستراتيجية الوطنية والجهوية والمحلية.
- وفي هذا الصدد، تركزت تدخلات الوكالة الحضرية على ثلاثة محاور أساسية :
- التخطيط المجالي والاستراتيجي ؛
 - التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار ؛
 - الحكامة المؤسسية.

وفي هذا السياق يشكل المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في دورته التاسعة عشر مناسبة لأعضاء المجلس الإداري لتقييم حصيلة عمل هذه المؤسسة في ميادين التخطيط العمراني والتدبير الحضري ومواكبة المجالات، وفرصة كذلك للوقوف على حجم الإكراهات والتحديات المطروحة والوقوف على الآثار الإيجابية لهذه التدخلات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالية.

وقبل الانتقال إلى استعراض حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019، لا بد من التذكير بتوصيات المجلس الإداري الثامن عشر المنعقد بتاريخ 27 مارس 2019، وكذا الإجراءات المتخذة لتفعيلها وتنفيذها.

توصيات المجلس الإداري السابع عشر	الإجراءات المتخذة لتفعيل التوصيات
المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي للوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2018	تمت المصادقة عليها خلال أشغال الدورة
المصادقة على البرنامج التوقعي للوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019	تم تفعيل التوصية
المصادقة على حسابات الوكالة الحضرية برسم سنة 2018	تمت المصادقة عليها خلال أشغال الدورة
المصادقة المبدئية على مشروع ميزانية سنة 2019	تم تفعيل التوصية
المصادقة على إعفاء مديرة الأملاك المخزنية من الأتعاب المترتبة على الخدمات المؤدى عنها لفائدة الوكالة الحضرية لوجدة في إطار دراسة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بعمليات البناء والتجزئ والتقسيم	في طور التفعيل
الموافقة على تعديل التنظيم الهيكلي للوكالة الحضرية لوجدة وذلك بإدراج مهام تدبير الأرشيف ضمن مهام مصلحة التوثيق وتعبير اسمها إلى «مصلحة الأرشيف والتوثيق»	تم تفعيل التوصية

توصيات المجلس الإداري الثامن عشر

التقرير الأدبي

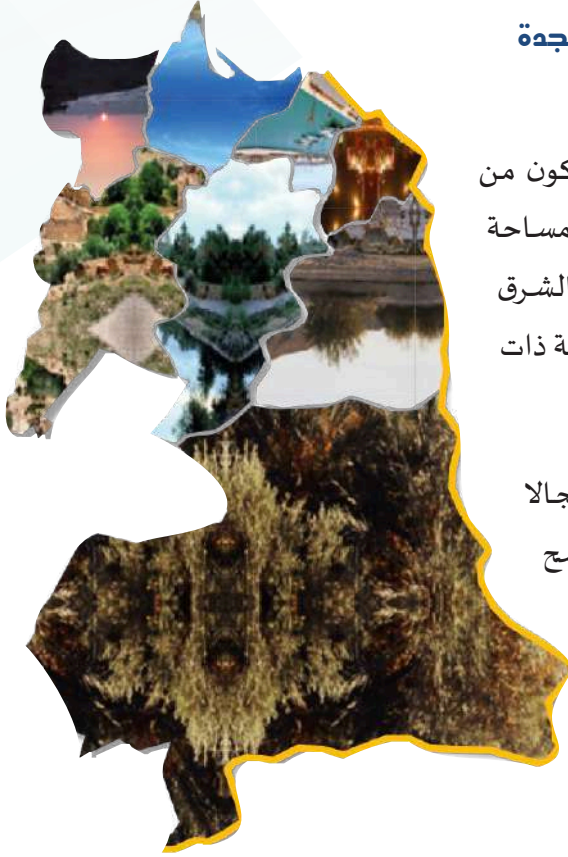
نقدية المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

ترتبط مؤشرات إنجاز أي برنامج عمل بالسياق العام والظروف المحيطة به فضلا عن الإكراهات الموضوعية المرتبطة بالمجال الترابي، ولما كان التعمير من القطاعات الأفقية التي تتأثر بشكل مباشر بالخصوصيات المحلية والثقافية والعوامل الجغرافية والطبيعية كان لزاما قبل الخوض في تقديم حصيلة الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 التطرق إلى مميزات المجال الترابي كما جرت العادة لذلك وفق مقارنة الوكالة ومنهجية اشتغالها، من أجل الوقوف على الإمكانيات المحفزة وكذا الإكراهات التي تستوجب تضافر جهود المنظومة المحلية والجهوية لتجاوزها.

أولا : خصائص ومميزات المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

1 - مجال ترابي شاسع بمؤهلات طبيعية متنوعة

يمتد المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة، والذي يتكون من عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج على مساحة تقدر ب 76 ألف كلم²، أي ما يعادل 84% من مساحة جهة الشرق البالغة 90130 كلم²، كما يغطي 68 جماعة ترابية منها 17 جماعة ذات طابع حضري و51 جماعة ذات طابع قروي .



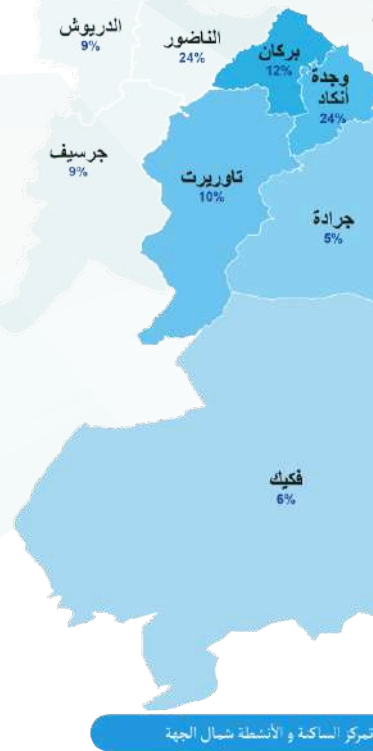
الأوساط البيومناخية بجهة الشرق

إن شساعة المجال الترابي وامتداده الجغرافي جعل منه مجالا متكاملًا من حيث المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها مع تباين واضح بين الشمال والجنوب، فإلى جانب توفره على إمكانيات سياحية متنوعة، تتمثل في واجهة بحرية مهمة وساحل ممتد يجعل منها منفذاً وبوابة أساسية في اتجاه دول البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن تنوع مساراته الطبيعية التي تجمع بين البحر والجبل والرمال وتوفره على تراث معماري ولامادي مهم، يتميز النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بمؤهلاته الطبيعية فضلا عن إمكانياته الفلاحية والمتمثلة في المساحات الصالحة للزراعة والتجهيزات الهيدرولوجية الكبرى (سهل تريفة، واد ملوية، سدي مشرع حمادي والحسن الثاني، سهوب الحلفاء، المراعي الشاسعة...) بالإضافة إلى الإمكانيات المستقبلية التي سيوفرها المشروع في استغلال غاز تاندرارة على مستوى إقليم فجيج.

هذا، كما يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية بتنوع أوساطه وأنظمتها البيومناخية والتي تشكل عامل جذب واستقرار للسكان. (النجود العليا، سلسلة بني زناسن، جبال الهورست و الواحات...).

ويعتبر التنوع الطبيعي الذي يميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة أحد مرتكزات التنمية الجهوية القائمة على استغلال المؤهلات والإمكانيات المتاحة، كما يعد محددًا أساسيًا للتخطيط المجالي المبني على عنصري الوظيفة والتكامل.

2 - مجال متباين من حيث توزيع وتمركز الساكنة والأنشطة



يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بالتباين بين الشمال والجنوب من حيث توزيع السكان والأنشطة. حيث أن 85% من الساكنة الإجمالية للمجال الترابي للوكالة والبالغ عددها 1.3 مليون نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تقطن بالشمال. أي ما يمثل 56% من مجموع ساكنة جهة الشرق المقدرة بـ 2.3 مليون نسمة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه بقراءة لخريطة المجال الترابي يتضح أن 56 مدينة ومركز من أصل 68 المكونة له تقطن بها حوالي 1.1 مليون نسمة وذلك على مساحة لا تتعدى 21 ألف كلم² مقابل حوالي 130 ألف نسمة على مساحة 53 ألف كلم²، الأمر الذي يعزى إلى تمركز الأنشطة والخدمات والمرافق الكبرى ذات الإشعاع الجهوي والوطني بالجزء الشمالي وإلى كون أن هذه المدن والمراكز تشكل أقطاب جذب وأحواض تشغيل لليد العاملة.

تمركز الساكنة و الأنشطة شمال الجهة

لكن على الرغم من ذلك، تشكل الديموغرافيا عاملا مهما لتحقيق

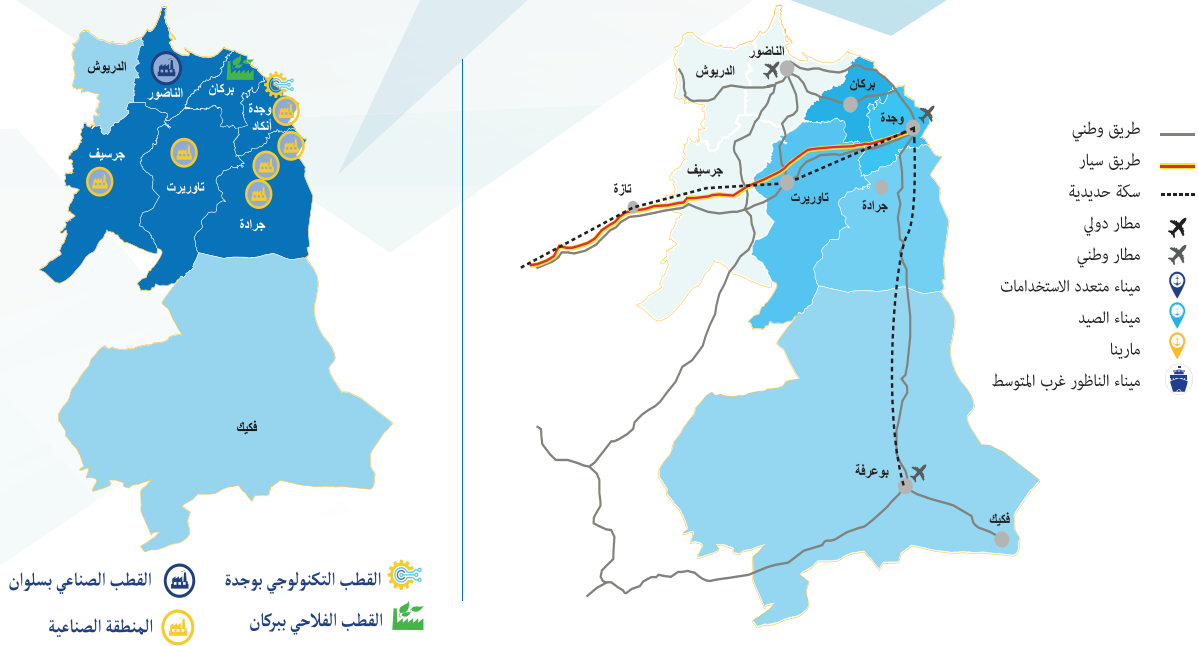
التنمية المحلية والجهوية، حيث تشير المؤشرات الديموغرافية إلى أن أزيد من 45% من الساكنة شابة وفي سن النشاط وهو ما يمكن اعتباره مؤهلا بشريا مهما سيمكن لا محالة من توفير اليد العاملة.

3 - مجال مشاريع ببنية تحتية مهمة

شكلت المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 18 مارس 2003 خارطة الطريق لإستراتيجية النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجهة الشرق، حيث عملت المبادرة على خلق دينامية تنموية شملت إطلاق أورش مهيكلية ومشاريع كبرى واعدة ومتنوعة، مما عزز بنيتها التحتية وساهم في تقوية قدرتها الاستقطابية والتنافسية.

وقد شكلت الجهة منذ ذلك الحين مجالا لاستقطاب الاستثمار العمومي ما يناهز 100 مليار درهم.

وفي هذا الصدد، استفادت الجهة من مشاريع البنيات التحتية الكبرى المهيكلية كالطريق السيار وجدة- فاس، وخط السكة الحديدية تاويرت الناظور و تهيئة وتوسعة مطار وجدة أنكاد وبناء الميناء الترفيهي للسعيدية، فضلا عن تثنية الطرق وتزويد مدن الجهة بالماء الشروب وشبكة الكهرباء...، كما تم تدعيم وظيفتها الإنتاجية والخدماتية بإحداث أقطاب صناعية وفلاحية وتكنولوجية وحضرية، كما تم تقوية الوظيفة الاستشفائية بإحداث مراكز استشفائية جديدة وكذا الوظيفة الجامعية بإنشاء معاهد وكليات للتكوين في المهن الجديدة.



كما تم تدعيم الوظيفة السياحية بإنشاء محطتي السعيدية ومارتشيكا، فضلا عن إنجاز العديد من الأورش الكبرى كالمحطة الحرارية لعين بني مطهر وغيرها من المشاريع التنموية الكبرى.

كما استفادت جهة الشرق من البرامج الوطنية الكبرى المتعلقة بالتأهيل والتجديد الحضري ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة، وغيرها من المشاريع الاجتماعية والبرامج الكبرى كمدن بدون صفيح وإعادة إسكان قاطني الدور المهددة بالفيضانات والبنيات الآيلة للسقوط.

لكن على الرغم مما تم إنجازه، ظلت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية دون المستوى المطلوب إذ لم تتعدى مساهمة الجهة 4.9% في الناتج الوطني الخام، كما لم تتجاوز القيمة المضافة للقطاع الصناعي 4.2%، مع طغيان الأنشطة التجارية والخدماتية، حيث يعزى هذا الأمر إلى التأثير المحدود للاستثمار العمومي على تشجيع الاستثمار الخاص وجلب المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق الثروة.

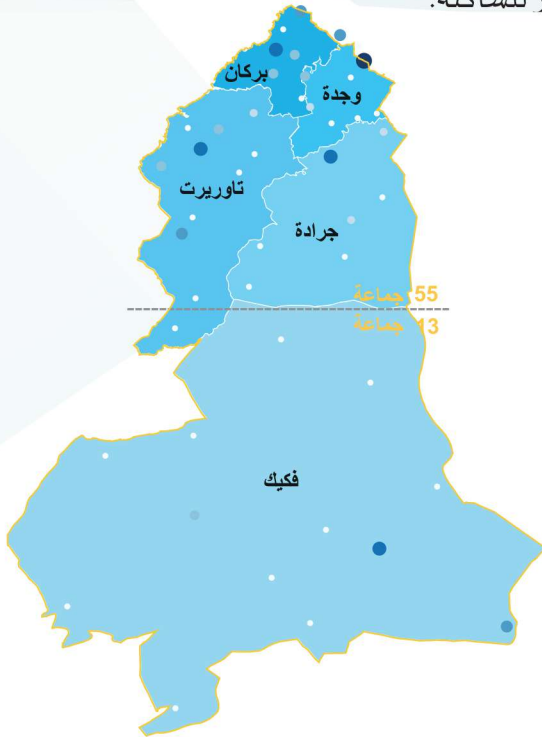
ثانيا : إكراهات المجال الترابي للوكالة الحضرية

على الرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يزخر بها المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة، لا زال يعاني من العديد من الإكراهات والإشكاليات التي تحد من تأثير السياسات العمومية في ميدان التعمير، منها ما يتعلق بهشاشة المجالات وعدم اندماجيتها مع ضعف إنتاج الثروة، ومنها ما يتعلق بأنماط استغلال المجال وما أنتجته من واقع عمراني معقد فضلا عن الإشكالية العقارية وتبديد الجهود في التعمير الاستدراكي.

1 - شبكة حضرية متنوعة وبوظائف محدودة

تتميز الشبكة الحضرية بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بالتنوع من حيث الطبيعة والنوع، كما تتميز بمحدودية الوظائف وخاصة المنتجة للثروة وخلق قيمة مضافة وبالتالي توفير فرص الشغل.

ويتحكم في تصنيف الشبكة الحضرية خمسة عوامل أساسية تقوم على المعيار الديموغرافي والوظائف الإدارية والاقتصادية والموقع الجغرافي والمؤهلات الخاصة، حيث أنه باستثناء المدن الكبرى ذات الإشعاع الجهوي كوجدة وبركان وتاوريرت وجرادة وبوعرفة حيث تتركز الأنشطة والخدمات وكذا المرافق والتجهيزات الكبرى، تنفرد باقي المدن والمراكز الحضرية والقروية الأخرى بالوظيفة الإدارية حيث تشكل مراكز استقرار للسكان.



● مدينة جهوية متربوية
● مدن محتضنة لمقرات الأقاليم
● مدن ذات صبغة خاصة
● تجمعات صغرى
● مراكز صاعدة
○ تجمعات قروية

- وفي هذا الصدد، تتوزع الشبكة الحضرية على الشكل التالي:
- مدينة متربوية وطنية تتجاوز ساكنتها 490 ألف نسمة، تتمثل في مدينة وجدة عاصمة جهة الشرق، وتضم المرافق والتجهيزات الحيوية الكبرى و ذات الإشعاع الجهوي ؛
- مدن عواصم الأقاليم (بركان، جرادة ، بوعرفة وتاوريرت)، تحتضن مقرات العمالات وتعرف دينامية حضرية ومجالية ، كما تلعب دور التآطير الإقليمي والجهوي ؛
- مدن ذات صبغة خاصة سياحية ومنجمية وحدودية (السعيدية، بني درار، فجيج).
- تجمعات شبه حضرية تشكل مناطق التوسع المستقبلية للمدن والحواضر الكبرى؛
- المدن الصغرى الوسيطة (عين بني مطهر، دبدو، العيون سيدي ملوك...)
- المراكز الصاعدة التي تشكل أحواض جذب للسكان كمراكز المريجة، عين الصفا ومستفركي؛
- التجمعات القروية الصغرى.

لكن على الرغم من التراتبية المجالية لهذه الشبكة، فإنها تطرح العديد من الإشكالات المرتبطة بارتفاع نسبة التمدن والتي بلغت 65% مع ارتفاع عدد السكان الحضريين إلى 1.5 مليون نسمة سنة 2014 وكذلك عدم التوازن بين الشمال والجنوب من حيث التوزيع، إذ تتركز 56 مدينة ومركز شمالا مقابل 12 مدينة ومركز بالجنوب.

كما تطرح الشبكة الحضرية إشكالات على مستوى التخطيط وأشكال التنمية، حيث يرجع ذلك إلى تنوع الخصائص الثقافية والمجالية والطبيعية، وكذا تنوع النظم وأنماط الاستغلال بين شمال يتميز بجاذبيته ويستوجب رؤية عمرانية استباقية ومواكبة مستمرة، وبين جنوب يتميز بامتداده وطابعه الخاص الأمر الذي يستوجب رؤية عمرانية ومعمارية توفق بين متطلبات الحفاظ ورد الاعتبار وتثمين التراث المعماري الغني وبين التخطيط المجالي السليم.

2- تعمير استرداكي بتكلفة مضاعفة

عرفت مدن ومراكز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة خلال العشريتين الأخيرتين تمدا سريعا أفرز واقعا عمرانيا غير متحكم فيه، الأمر الذي أصبحت معه محاولات الإدماج والتأهيل محدودة التأثير وتتطلب إمكانيات مالية مضاعفة.

وجدير بالذكر في هذا الإطار الإشارة إلى الجهود المبذولة سواء في إطار المنظومة المحلية والجهوية أوفي إطار البرامج الحكومية لاستدراك الموقف وتجاوز الظاهرة، والتي توزعت ما بين برامج إعادة الإدماج والتقويم وكذلك برامج

التأهيل والمواكبة والتجديد.

غير أنه وإن كانت النتائج ظاهريا قد حققت أهداف الإدماج الحضري من حيث التمكين من التجهيزات والمرافق الضرورية للحياة وكذلك الربط بمختلف الشبكات (الماء الصالح للشرب، الكهرباء والتطهير)، إلا أنها لم تظلم مجالات هامشية تستوجب مجهودات مضاعفة.

3 - توسع أفقي غير متحكم فيه

عرفت مدن ومراكز المجال الترابي ظاهرة حضرية استثنائية تمثلت في التوسع العمراني الأفقي، وقد مست هذه الظاهرة بالخصوص الحواضر الكبرى كوجدة وبركان وتاوريرت، كما لم تسلم منها المدن المتوسطة والصغرى وكذا المراكز الحضرية والقروية الصاعدة. كما تمثلت في أشكال حضرية غير متجانسة ومندمجة في محيطها الحضري كالسكن الناقص التجهيز والسكن المهدهد بالانقيار وسكن الصفيح وظهور فضاءات هامشية تشكو من ضعف تأمين الخدمات الحضرية الأساسية.

وقد كان لهذه الظاهرة نتائج سلبية على المجال والإنسان، حيث ساهمت من جهة في تفكيك المشهد العمراني وتعميق إشكالية النقص في التجهيزات والمرافق التي تتطلبها الحياة الحضرية ومشاكل التنقل، ومن جهة أخرى ساهمت في الرفع من تكلفة إعادة الإدماج والتأهيل وكلفة التدبير الحضري وتقويض المجهودات المبذولة على مستوى التخطيط الحضري.

كما ساهمت طبيعة النظام العقاري في تعميق هذه الإشكالية، حيث عرفت أراض الجموع ضغطا واستهلاكاً عمرانياً في المناطق الضاحوية المحيطة بالمدن والمراكز الحضرية.

4 - بنية عقارية مركبة ومعقدة

يتميز النظام العقاري بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بتركيبته المزدوجة فإلى جانب العقارات المحفوظة يوجد رصيد عقاري غير محفوظ، كما يتميز بتنوع أنماطه العقارية والمتمثلة في أراضي الجموع والملك الخاص والعام للدولة وكذا أملاك الجماعات الترابية والملك الغابوي والأملاك الخاصة.

وقد طرحت هذه التركيبة المتنوعة العديد من الإشكالات وخاصة ما يتعلق باستثمار الثروة العقارية المتوفرة وتعبئتها في قطاع التعمير والبناء، حيث أن طغيان العقار السلالي غير المحفوظ بالمدن والمراكز الحضرية والتجمعات العمرانية القروية، خلق صعوبات وإكراهات في التدبير الحضري اليومي، كما أفرز واقعا عمرانيا هشا.

وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الملكية العقارية غير قادرة على احتواء المشاريع الكبرى المهيكلية، كما عرفت أملاك الدولة الخاصة استهلاكاً ونفاذاً نتيجة التعبئة المستمرة في برامج إعادة الإسكان والإدماج والبرامج السكنية الكبرى.

لكن على الرغم من ذلك، تبقى الثروة العقارية المتوفرة مهمة من حيث مساحتها ومواقعها إذا ما تم استثمارها بشكل أمثل في تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية والمجالية.



**حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة
خلال سنة 2019**

حرصت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2019 على تنفيذ وتنزيل ما تم الالتزام به خلال الدورة السابقة للمجلس الإداري وذلك وفق رؤية تتواءم بين الانخراط في ترجمة التوجهات الوزارية في ميدان التعمير وكذا التجديد في مقاربات تدخلها المجالي تماشياً مع الإصلاح التشريعي لمنظومة الاستثمار والتعمير.

كما تندرج هذه الحصيلة كذلك في إطار المقاربة المتجددة للإشكالات الكبرى المطروحة والمرتبطة بإشكالات التخطيط والتدبير وكذا مواكبة وتشجيع الاستثمار.

المحور الأول : التخطيط المجالي والإستشرافي

يعد التخطيط المجالي والاستشرافي المنطلق الأساسي لتحقيق التنمية المتوازنة والنجاعة الترابية، فإعداد وتحيين وثائق التخطيط العمراني لا محالة تعد الآلية الحقيقية لمواكبة نمو المجالات بمختلف خصوصياتها، كما أن التخطيط الاستشرافي كفيل بوضع المقاربات التنموية والمرتكزات الأساسية لبناء نموذج تنموي منتج للثروة وفرص الشغل.

وإيماناً منها بأهمية هذا الموضوع، ركزت الوكالة الحضرية خلال سنة 2019 على تبني مقاربة جديدة تقوم على التوفيق بين معايير الجودة في إعداد وثائق التعمير مع إدماج مفاهيم التعمير المستدام وتعمير المشاريع والتقائمتها، وبين مواكبة التخطيط الاستشرافي باعتباره المرجع الأساسي لتوجيه وتنظيم التدخلات على المدى المتوسط والبعيد.

أولاً : التخطيط الإستشرافي

انخرطت الوكالة الحضرية في هذا التوجه تماشياً مع موقعها ضمن المنظومة الإدارية المحلية والجهوية كآلية للتفكير والمواكبة، ومن منطلق أن التخطيط العمراني يجب أن يأخذ بعين الاعتبار توجهات ومخرجات الدراسات الاستشرافية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية.

1- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية

أ- المخطط الوطني للشبكة الحضرية

تطرح الشبكة الحضرية الوطنية العديد من الإشكالات سواء على مستوى التخطيط والتدبير الحضري، منها ما يرتبط بالوظيفية ومنها ما يتعلق بتكامل هذه الشبكة ومستوى الترابطات القائمة بينها.

وفي هذا الإطار، تندرج الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للشبكة الحضرية والذي سيمكن من وضع الإجابات الضرورية عن أهم الإشكالات التي تطرحها الشبكة الحضرية الوطنية وخاصة ما يتعلق بإشكالية تراتبية المجالات ودورها التآطيري والإشعاعي المحلي والجهوي والوطني وكذلك الإشكالية المرتبطة بأشكال وأنساق التنمية المنشودة في ظل منظومة حضرية تتميز بتعدد الظواهر الحضرية ومحدودية الوظائف، وتأثير المدينة على محيطها الجغرافي في إطار علاقة المركز بالمحيط.

ووعياً منها بأهمية هذه الدراسة في تحديد معالم وشكل الشبكة الحضرية المستقبلية، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تتبع هذه الدراسة أملاً في كون مخرجاتها ستمثل مرجعاً أساسياً في التخطيط العمراني وذلك من أجل تقوية وظائف المدن والمراكز في إطار مقاربة تضمن تمييز المجالات من حيث الخصوصيات والوظائف، حيث تم في هذا الصدد تصنيف وجدة كمدينة وطنية متروبولية.

ب- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة

يعتبر رهان تنمية المراكز الصاعدة من الأهداف الأساسية ضمن عمل الوكالة الحضرية لوجدة، وقد تجسد ذلك في إطار رؤيتها المتجددة لتنمية المراكز القروية الصاعدة من خلال الحرص في التخطيط العمراني على تقوية الوظيفة التأطيرية للمراكز الصاعدة وجعلها أقطابا جاذبة للأنشطة والخدمات.

وفي هذا الإطار تنسجم الدراسة المتعلقة بالبرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة والهادفة إلى اقتراح مشاريع مجالية خاصة بتهيئة وتنمية المراكز الصاعدة مع مقاربة الوكالة الحضرية لهذا الموضوع وذلك من أجل بلورة تصور واضح حول أنساق النمو التي تتطلبها هذه المجالات وذلك وفق معايير ومواصفات تجعل منها مراكز للتأطير الخدماتي ومجالات لإقامة وإنجاز المشاريع، حيث تم في هذا الإطار اختيار أولوي لثمانية مراكز علة مستوى جهة الشرق.

ج - الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة، وذلك من منطلق تقاطع التعمير مع سياسة إعداد التراب الوطني وكذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه المدن ضمن الشبكة الحضرية الوطنية، من حيث موقعها الجغرافي ووظائفها المتعددة وكذا أهميتها في تحقيق نوع من التوازن المجالي داخل الشبكة الحضرية الجهوية كأحواض لجذب الأنشطة والسكنة.

وجدير بالذكر، أن هذه الدراسة تهدف بالأساس إلى تحديد الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى وإعداد وثيقة استشرافية ستمكن من اتخاذ القرارات المتعلقة بتنميتها وإنعاشها.

د - الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري

حرصت الوكالة الحضرية على مواكبة وتتبع الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري نظرا لأهمية هذا الموضوع وتأثيراته الإيجابية على النهوض بأوضاع المجالات العمرانية وتقوية قدرتها الاستقطابية والتنافسية.

وتندرج هذه الدراسة في إطار الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بمراجعة منظومة تهيئة ونمو المجالات العمرانية، كما تهدف إلى جعل التجديد الحضري محركا للتطور الاقتصادي والاجتماعي وجعل المدن مجالات منتجة للحلول، وذلك وفق مقاربات ومنهجيات متجددة ومرتكزة على نظم وأنماط جديدة في التهيئة تعطي الأهمية للتكثيف والتجميع السكني بدل التوسع العمراني الأفقي المرتفع التكلفة.

2-تتبع الدراسات الاستشرافية الجهوية

ويتعلق الأمر هنا بالمخطط الجهوي لإعداد التراب والمخطط الجهوي للتنمية، والدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني.

أ- المخطط الجهوي لإعداد التراب

يعتبر التصميم الجهوي لإعداد التراب وثيقة مرجعية لاستشراف مستقبل المجال الجهوي وتحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفق رؤية إستراتيجية واستشرافية، بما يسمح بتحديد توجهات واختيارات التنمية الجهوية، ويضع إطارا عاما للتنمية المستدامة والمنسجمة بالمجالات الحضرية والقروية، كما يحدد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة على مستوى الجهة ويحدد مجالات المشاريع الجهوية

وبرمجة إجراءات تميمها وكذا مشاريعها المهيكلية.

وفي هذا الإطار، تواكب الوكالة الحضرية لوجدة الدراسة والتي توجد في مرحلة التشخيص، سواء في إطار اللجان التقنية المحدثة لتتبع الدراسة أو في إطار اللجنة الاستشارية المحدثة بمقتضى المرسوم المتعلق بإجراءات وكيفيات إعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب.

وجدير بالذكر، إلى أنه قد تمت الموافقة على التقرير التأسيسي المتعلق بالمخطط الجهوي لإعداد التراب من طرف لجنة القيادة بتاريخ 11 يونيو 2019، حيث طلب من مكتب الدراسات المرور إلى مرحلة التشخيص الترابي.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تمت بلورة وثيقة مؤقتة حول الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على صعيد جهة الشرق في انتظار استصدار توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني.

ب- برنامج التنمية الجهوي

بالموازاة مع ذلك، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة الجهة في إعداد برنامج التنمية الجهوي 2016-2021 وفق منهجية تشاركية تجمع بين الالتقائية والتكامل في البرامج وتتوخى تحقيق التنمية في شتى أبعادها، كما تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والثقافية وكذا مقارنة النوع.

ويتوخى هذا البرنامج التنموي الجهوي الذي تبلغ كلفته الإجمالية في أفق 2021 ما يناهز 19.5 مليار درهم تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في خلق الشغل من خلال اقتراح نموذج تنموي واضح يضع إشكالية التشغيل ضمن الاهتمامات، وكذلك تأهيل وتنمية العالم القروي من خلال فك العزلة وتقوية البنيات التحتية والخدمات، كما يراعي هذا البرنامج الذي تم تسطيره في شكل أورش همت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإشكالات التنموية المطروحة على مستوى الجهة.

وعموما، يسعى هذا البرنامج التنموي الجهوي إلى مواكبة الطفرة التنموية التي تعرفها جهة الشرق نتيجة المبادرة الملكية السامية، كما يهدف إلى تحسين جاذبية المجالات القروية من خلال مدها بالمرافق والتجهيزات الضرورية وإنجاز وتهيئة الطرق والمسالك.

ج- الدراسة المتعلقة بجدد التراث المبني

أعدت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 الدراسة المتعلقة بجدد التراث المبني بمجال تدخلها، وتندرج هذه الدراسة في إطار التوجهات الرامية إلى الحفاظ ورد الاعتبار للتراث المبني الغني والمتنوع (القصبات



جانب من التراث المبني

والقصور والأنسجة القديمة والبنىات الأثرية والتاريخية...). كما تهدف هذه الدراسة إلى جرد وتشخيص التراث المبني انطلاقاً من تحليل وبحث دقيق عن كل ما هو أثري وتاريخي مع اقتراح ما من شأنه تثمينه ورد الاعتبار له.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه قد تمت الموافقة على المرحلة الأولى من الدراسة «مرحلة التحليل والبحث عن نوعية التراث»، كما تم عقد ورشات إقليمية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج من طرف مكتب الدراسات، حيث فتح نقاش عام في إطار المنظومة المحلية والجهوية حول مخرجات الدراسة وكذا الاقتراحات الكفيلة بتثمين الموروث المبني، كما توجد الدراسة التي أنجزت لأول مرة على مستوى كل الجماعات الترابية في مرحلة الجرد وتحديد مبادئ التثمين.

3- مواكبة الدراسات الاستشرافية الإقليمية والمحلية

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الدراسات القطاعية والموضوعاتية الإقليمية والمحلية ذات الطابع الاستشرافي التنموي، كالمخططات التنموية الإقليمية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتهيئة المندمجة والفيضانات ودراسات التنقل والنقل وغيرها من الدراسات ذات الطابع القطاعي.

وجدير بالذكر، ونظراً لأهمية هذه الدراسات في تكوين قاعدة معطيات مهمة حول العديد من الإشكالات المرتبطة بالتعمير، فقد عرفت سنة 2019 تأطير ومواكبة مجموعة من الدراسات موزعة حسب موضوعاتها على الشكل التالي:

أ- البرامج التنموية الإقليمية

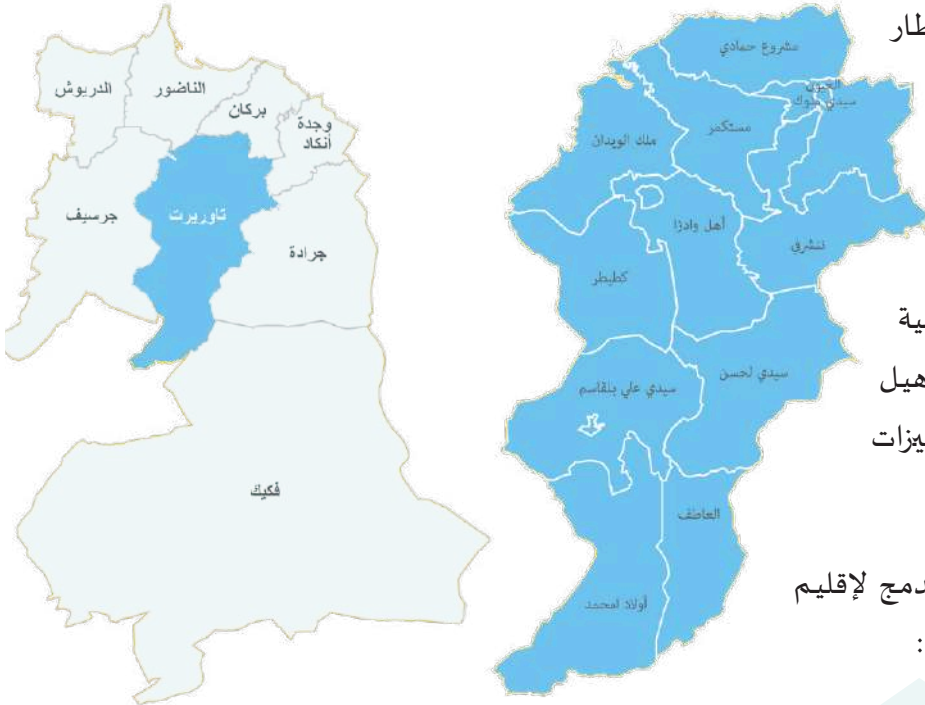
- البرنامج التنموي المندمج لإقليم تاوريرت

يندرج هذا البرنامج في إطار التنمية المندمجة لإقليم تاوريرت، حيث يهدف هذا البرنامج الممتد من 2020 إلى غاية 2024 إلى تأهيل مدن ومراكز الإقليم من خلال تطوير البنىات التحتية الأساسية وفك العزلة عن العالم القروي والتأهيل الحضري وإحداث المرافق والتجهيزات الضرورية.

ويرتكز البرنامج التنموي المندمج لإقليم تاوريرت على أربعة محاور أساسية :

- تطوير القطاعات المنتجة
- التأهيل الحضري لمدن ومراكز الإقليم
- تأهيل البنىات التحتية الأساسية
- إحداث مرافق وتجهيزات القرب

• تطوير القطاعات المنتجة: ويتعلق الأمر بقطاعات الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة،



التقسيم الترابي لإقليم تاوريرت

وذلك من خلال استغلال الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها إقليم تاوريرت والمتمثلة في وجود مساحات صالحة للزراعة وتجهيزات هيدروفلاحية مهمة، وإمكانيات مهمة لتطوير الصناعة الغذائية ومنتجات الصناعة التقليدية فضلا عما يزخر به الإقليم من مؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وحضارية.

- **التأهيل الحضري لمدن ومراكز الإقليم:** تشمل هذه العملية تهيئة المحاور والطرق الرئيسية وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة تاوريرت (26 حيا) وجماعة العيون سيدي ملوك (22 حيا)، كما تهتم تهيئة الساحات العمومية بكل من تاوريرت و دبدو، وتأهيل قسبة مولاي إسماعيل بالعيون وتأهيل مدخل مركز سيدي شافي بجماعة لكطيتر.

- **تأهيل البنيات التحتية الأساسية:** ويتعلق الأمر بتثنية مداخل مدينة تاوريرت ومدخل مدينة العيون سيدي ملوك في اتجاه تافوغالت، فضلا عن تثنية قنطرة تاوريرت وتأهيل الطرق القروية (مستكمار، سيدي لحسن، عين لاجر) بالإضافة إلى تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء.

- **إحداث مرافق وتجهيزات القرب:** تهدف هذه العملية إلى تقوية البنية التحتية المرفقية بإحداث مرافق وتجهيزات القرب، حيث تهتم إحداث مستشفى إقليمي لتوسيع وتنوع العرض الصحي، وكذلك تقوية البنية الرياضية ببناء قاعة متعددة الرياضات بتاوريرت والعيون ودبدو، فضلا عن إنجاز مسار لسباق الدراجات بمدينة تاوريرت، كما تهتم هذه العملية تقوية عرض التكوين المهني بجماعة العيون سيدي ملوك.

- البرنامج التنموي المتدمج لإقليم جرادة

يرتكز البرنامج التنموي لإقليم جرادة، الذي يتضمن 21 مشروعا، حول ثلاثة محاور أساسية تتمثل في التأهيل الحضري والبيئي وتعزيز التجهيزات الاجتماعية للقرب وخلق بديل اقتصادي عبر الفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار.

ويندرج هذا البرنامج الذي رصد له غلاف مالي بلغ 900 مليون درهم في إطار الرؤية التنموية لتأهيل إقليم جرادة.



التهيئة الحضرية بمدينة جرادة

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الدور المهم الذي لعبته الوكالة الحضرية لوجدة ضمن المنظومة المحلية لإنجاح هذا البرنامج خاصة فيما يتعلق بمواكبتها لمناطق التنشيط الاقتصادية على مساحة 32 هكتار بجماعات جرادة و عين بني مطهر وتوسيت وكنفوذة والتي تشكل أهم مرتكزات البرنامج التنموي للإقليم.



منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرادة



منطقة الأنشطة الاقتصادية بكنفوذة



مركز التنشيط و التجارة بجرادة

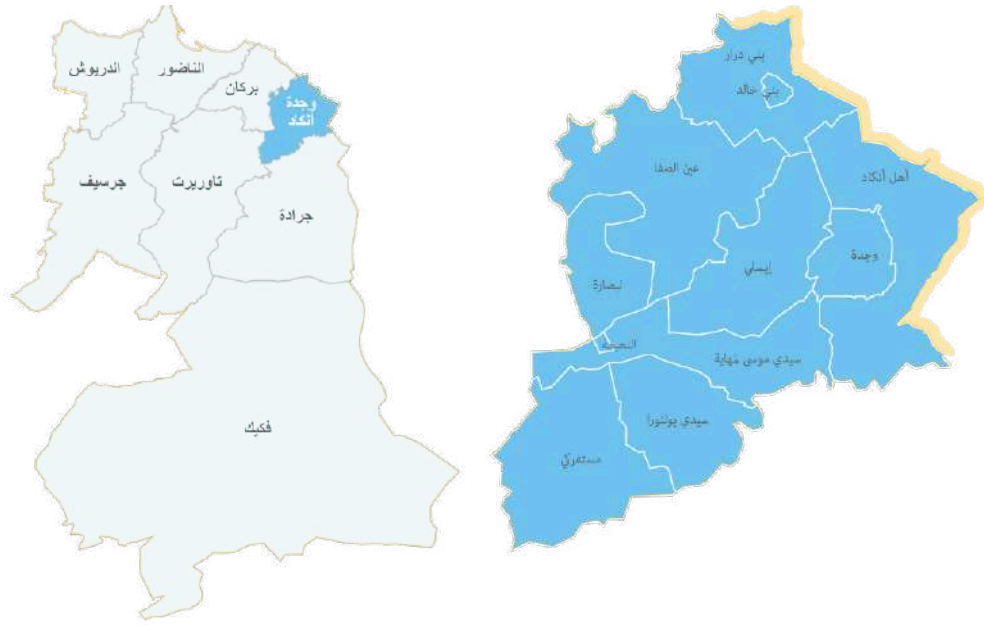
هذا، وقد عرفت أشغال إنجاز البرنامج التنموي لإقليم جرادة خلال سنة 2019 تقدما ملحوظا خاصة فيما

يتعلق بأشغال التهيئة الحضرية وتأهيل البنية التحتية الطرقية وإحداث المرافق وتجهيزات القرب.

ب- مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020 والرؤى التنموية الإقليمية

واصلت الوكالة خلال سنة 2019 مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020، من خلال الدعم التقني الذي تقدمه لفائدة الشركاء المعنيين بالتنفيذ، من حيث الاقتراح والتصوير وتقديم الاستشارة التعميرية اللازمة.

وجدير بالذكر أن الرؤية التنموية لوجدة الكبرى في أفق 2020 والتي تتضمن 116 مشروعا بكلفة إجمالية تصل إلى 4.3 مليار درهم تروم تحقيق أهداف تنمية كبرى تتمثل في تعزيز وتقوية البنيات التحتية وتأهيل النسيج الحضري والعمراني، وتحسين النقل والتنقل الحضري، ودعم القطاع الرياضي وتعزيز البنيات الصحية والتعليمية والسياحية والثقافية وإنجاز الفضاءات الترفيهية وتأهيل الطرق والمسالك بالمناطق الحدودية.



ج- الدراسات المرتبطة بالحماية من الفيضانات

تندرج هذه الدراسات في إطار المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، وفي إطار حماية المدن والتجمعات الحضرية والقروية من الأخطار الناتجة عن التقلبات المناخية، كما تهدف إلى تجاوز الإشكاليات المرتبطة بالتمدد السريع وغير المعقلن والذي أنتج واقعا مجاليا يطرح الكثير من التحديات على مستوى تدبير مخاطر الفيضانات، وتهم هذه الدراسات تحديد المناطق المهتدة بالفيضانات على مستوى المدن والمراكز وتحديد الإجراءات الواجبة للحماية من هذه الأخطار مع اقتراح البدائل الممكنة لإعادة إسكان قاطني المجالات المهتدة بالفيضانات.

وفي هذا الصدد تواصلت الوكالة الحضرية مواكبتها لهذه الدراسات في إطار المنظومة الجهوية من خلال المساهمة في تحديد المناطق المهتدة بالفيضانات و مد مكاتب الدراسات بالوثائق التعميرية اللازمة، وكذا المشاركة في تحديد مناطق إعادة الإسكان مع تقديم الدعم التقني الضروري أثناء دراسة الملفات.

د- الدراسات المرتبطة بالتأثير على البيئة

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 ثلاث دراسات بيئية في إطار المنظومة المحلية والجهوية، ويتعلق الأمر بدراسات التأثير على البيئة لمشروع إحداث ثمانية آبار بترولية بالجماعة الترابية معتركة بإقليم فجيج،

ومشروع تطوير المحطة الحرارية لعين بني مطهر بإقليم جرادة وكذا مشروع إحداث محطة لتعبئة الحمضيات بالقطب الفلاحي ببركان، كما تواكب كذلك الدراسة المتعلقة بالمخطط الجماعي للنفايات المنزلية والمماثلة بتاوريرت. وتهدف هذه الدراسات إلى تحديد الانعكاسات البيئية لهذه المشاريع وأثرها المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية

هـ- الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة - تهيئة واد ورتاس وواد اشراعة بإقليم بركان

نظرا لأهمية المقاربة البيئية في التخطيط والتهيئة العمرانية، أعلنت الوكالة الحضرية لوجدة عن إنجاز الدراسة البيئية والمشهدية والتعميرية المتعلقة بتهيئة واد اشراعة وورطاس بإقليم بركان والتي سيقوم بإعدادها مكتب دراسات خاص.

وتهدف هذه الدراسة إلى إعادة إدماج هذا المجال في محيطه الاقتصادي وخلق حركية تجارية مع إحداث فضاءات للترفيه في إطار يزاوج بين إدراج العنصر البيئي كمكون أساسي واعتماد مبادئ التهيئة المتوازنة.

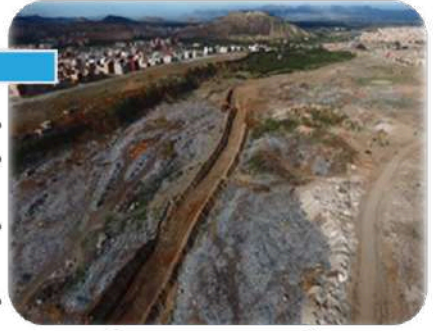
كما سيتمكن إعادة تشجير المنطقة من خلق منتزه، سيدشكل استمرارية للحزام الأخضر القائم.



مجال التدخل

محاور التدخل

- تقوية الغطاء الطبيعي بالمنطقة
- الحفاظ على الطابع الطبيعي و المشهدي
- اقتراح تهيئة منسجمة مع جنبات المنتزه
- خلق دينامية و حركية تجارية بالمنطقة



واقع الحال

- تهيئة واد الناشف سيد امعافة بمدينة وجدة

يتعلق الأمر بمواكبة إنجاز الشطر الثاني من مشروع تهيئة وادي الناشف وإسلي الممتد في مجمله على طول 12 كلم، وذلك بكلفة إجمالية بلغت 118 مليون درهم بتمويل من الفرقاء المؤسستين المعنيين.

ويعرف المشروع الذي يندرج في إطار الرؤية التنموية لوجدة الكبرى في أفق 2020 تقدما ملموسا في أشغال التهيئة، كما يتضمن إنجاز عمليات تهيئة وفق منظور عمراني ومشهدي متجدد ومستدام يجعل من هذه الفضاءات الهامشية مجالات خضراء قابلة للترفيه والتنزه. والصور التالية توضح وضعية تقدم أشغال الشطر الأول من المشروع:



أشغال تهيئة الشطر الثاني

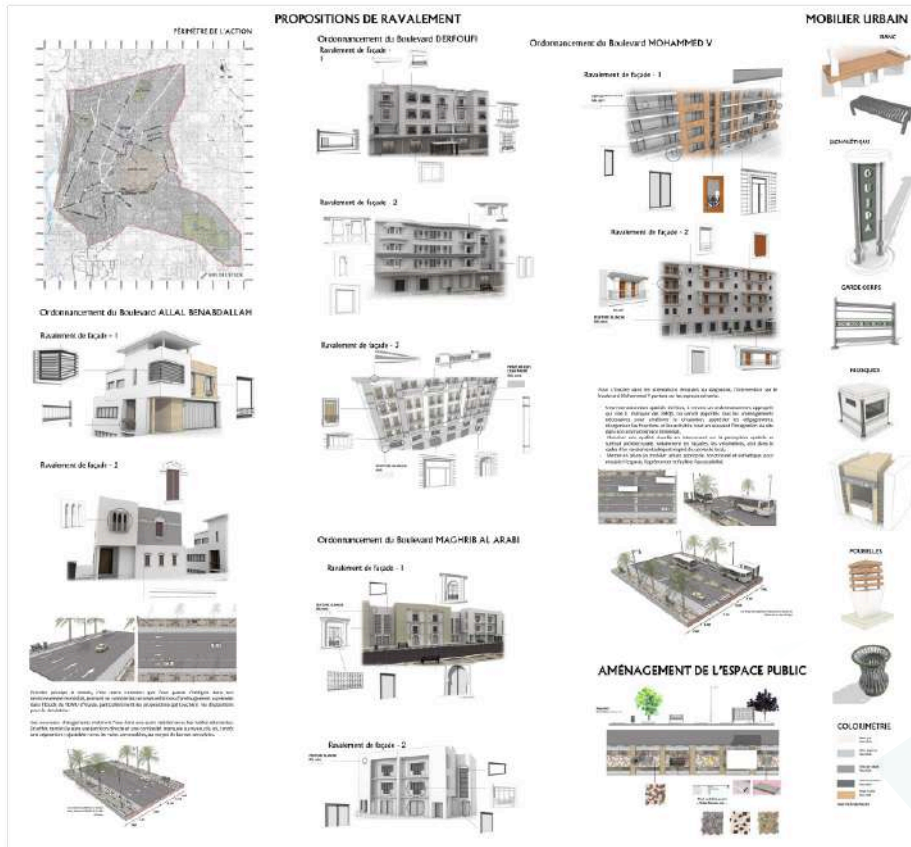
و- الدراسة المتعلقة بإشكالية السكن غير القانوني بإقليم بركان

في إطار رؤيتها المتجددة لقضايا التعمير والبناء، وإيماننا منها بأن إيجاد الحلول للظواهر الحضرية رهين بالمعرفة الدقيقة بالإشكاليات المطروحة وكذا العوامل المساعدة على بروزها، وعلى اعتبار أن ظاهرة البناء غير القانوني من الظواهر الحضرية التي أصبحت تؤرق المنظومة المحلية والجهوية، نظرا لتكلفتها الباهضة دون تحقيق النتائج المرجوة، أعلنت الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية عن إعداد دراسة موضوعاتية حول «إشكالية السكن غير القانوني بإقليم بركان» وذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الاستشراق والبحث الميداني، حيث سيتم إنجازها على مرحلتين، الأولى تتعلق بإجراء بتشخيص ميداني والثانية بتحليل المعطيات ووضع الخلاصات.

ز-الدراسات التعميرية والمشهدية

- ميثاق الهندسة المعمارية لمدينة وجدة

ونظرا لأهمية مخرجات الدراسة المتعلقة بميثاق الهندسة المعمارية لمدينة وجدة، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 بمعية فرقائها الجهود لبلورة كفاءات وإجراءات تنفيذها على أرض الواقع في شكل تدخلات عملياتية سواء في إطار دراسة الملفات أو في إطار عمليات تهيئة.



الميثاق الهندسي والمعماري لمدينة وجدة

-الدراسة التعميرية والمشهدية والهندسية للمحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية

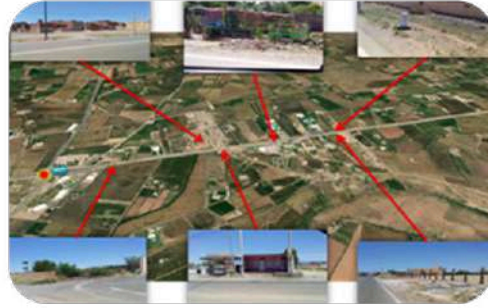
تماشياً مع الرؤية التنموية لوجدة 2020، ونظراً للأهمية الريادية لمدينة وجدة ضمن الشبكة الحضرية الجهوية كحاضرة ألفية، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 في إعداد دراسة مشهدية وتعميرية وهندسية

للمحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية.

وتهدف هذه الدراسة والتي تنطلق من تشخيص واقع حال هذا المحور الذي يشكل البوابة الرئيسية للمدينة في اتجاه الفضاء المغاربي، إلى إعداد تصور هندسي وتعميري لهذا المحور الطرقي المهيكل الذي يعرف حركة عمرانية مهمة ومتعددة الأشكال.

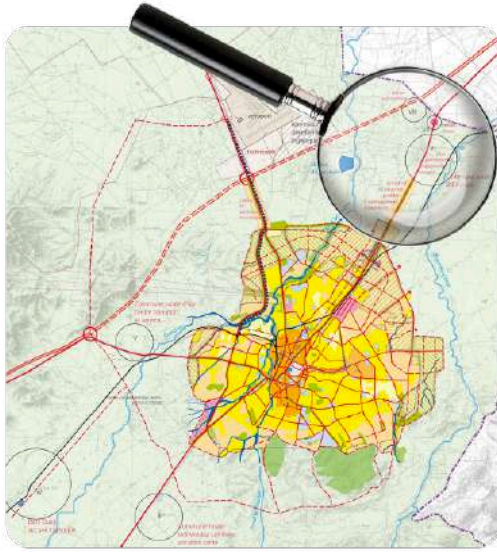


مجال الدراسة



واقع الحال

كما يعتبر هذا المحور مجالا للأنشطة المرتبطة بالمطعمة والترفيه، ومنطقة ذات رؤية عمرانية مستقبلية سواء في إطار المخطط المديرى للتهيئة العمرانية أو في المخططات التنموية وكذا البرنامج التنموي للمناطق الحدودية.



المحور الطرقي في اتجاه الحدود في إطار المخطط المديرى للتهيئة العمرانية

ح- تحيين برامج تنمية الجماعات

بالموازاة مع ذلك، ووعيا منها بدورها كشريك في التنمية وتشجيع الاستثمار، وانطلاقا من مهام المواكبة التقنية والقانونية التي تقوم بها الوكالة الحضرية لفائدة شركائها المؤسساتيين، حرصت هذه الأخيرة على مصاحبة الجماعات الترابية في إعداد وتحيين برامج عملها، حيث وضعت لهذا الغرض رهن إشارة الجماعات المعنية الوثائق والمعلومات التعميرية اللازمة، وذلك لتقاطع هذه البرامج مع مقتضيات وثائق التعمير، ومن منطلق إيمانها بأن وثائق التعمير هي مجموعة من العمليات التنموية المبرمجة وفق الحاجيات والخصائص الذي تعاني منه مختلف الجماعات والممكن ترجمتها على أرض الواقع في إطار برامج عمل الجماعات.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الحضرية لوجدة في هذا الشأن، من خلال التواجد المستمر في جميع اللجان المحدثة لذلك والمساهمة في التصور والاقتراح وفقا لما تقتضيه مقتضيات وثائق التعمير.

ط- الدراسة المتعلقة بإعداد خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

تندرج في إطار تفعيل البرنامج الحكومي للتدبير المندمج للمخاطر الطبيعية، وتهدف إلى تحديد المواقع والمجالات القابلة للتوسع العمراني وتجنب المناطق المهددة بخطر الكوارث الطبيعية، ونظرا لأهمية هذه الدراسة، فقد عملت الوكالة على موافاة المصالح المركزية بالمعطيات اللازمة لإعداد النصوص المرجعية في أفق تتبعها لإعداد خريطة القابلية للتعمير.

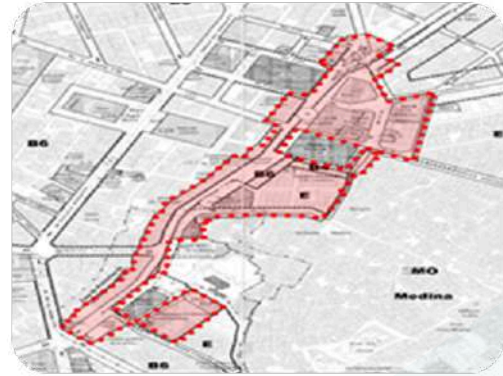
ي - التنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة

يتعلق الأمر بتنزيل توجهات التصميم المديرى للتنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة، حيث تعمل الوكالة في إطار اللجنة المحلية المحدثة على تنزيل وتتبع المشاريع المدرجة في هذا الموضوع.

ر- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

تندرج هذه العملية في إطار تنفيذ مقتضيات المادة 29 من القانون رقم 94-12 المتعلق بالبنائيات المهددة بالانهيار وتنظيم عمليات التجديد الحضري وفي إطار مواكبة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري في تنزيل برنامجها.

وتهم هذه العملية إنجاز تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة، حيث يشمل مجال الدراسة جل المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية على طول شارع محمد الخامس والمصنفة كبنائيات ومعالم تاريخية أو كثرات وطني (البريد، بنك المغرب، فندق المدينة، الكنيسة الكاتوليكية، سينما فوكس، فندق سيمون، مسجدين، ديرين يهوديين، كنيسة وضريح سيدي زيان).



مجال دراسة تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الوكالة الحضرية لوجدة، قد واكبت هذه العملية وذلك من خلال اقتراح مجال عمليات التجديد الحضري تماشيا مع تصميم تهيئة وجدة الكبرى وكذا الميثاق المعماري لمدينة وجدة.

كخلاصة يعتبر التخطيط الاستراتيجي التنموي من الآليات الأساسية لتحديد آفاق وأنساق التنمية على المديين المتوسط والبعيد، إذ كلما كان التخطيط استراتيجيا واستشرافيا كلما كانت الرؤى والاستراتيجيات واضحة للمدبرين سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي لاتخاذ القرارات المناسبة للإعداد الأمثل للمجال ولتهيئة المتوازنة للمجالات بمختلف أشكالها وخصوصياتها.

ثانيا : التخطيط المجالي

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة نمو المجالات الترابية واستباق التوسع العمراني، وتهتم إعداد وثائق التعمير التنظيمي ومختلف الوثائق ذات الصبغة التقنية والقانونية كقرارات تخطيط حدود الطرق ومشاريع تحديد المراكز فضلا عن إعداد تصاميم التقويم .

1-التخطيط العمراني

أ- إعداد وثائق التعمير التنظيمي

- مرتكزات ومقاربات الإنجاز

حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 على مواصلة تنزيل مقاربتها المتجددة في إعداد وتحيين وثائق التعمير وفقا للهدف الثالث من عقدة الأهداف 2017-2021 والمتعلق بوضع سياسة حضرية متجددة، حيث تتمحور هذه المقاربة على خمس مرتكزات أساسية هي كالتالي:

- استغلال خلاصات التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي
- تراتبية المجالات وتكامل وظائفها
- إدماج البعد البيئي في التخطيط
- إدماج مقاربة « تعمير المشاريع »
- مبدأ التوافق مع الفرقاء والمتدخلين الأساسيين في ميدان التعمير

استغلال خلاصات التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي : يعد التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي سواء المحلي، الإقليمي، الجهوي والوطني آلية أساسية في توجيه عمل الوكالة الحضرية في ميدان التخطيط الحضري، حيث تشكل خلاصة الدراسات الاستشرافية (القطاعية منها أو ذات الطابع الاستشرافي) محددات أساسية في توجيه عمليات التخطيط، حيث أن تقاطع التعمير مع إعداد التراب الوطني يجعل من الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب آلية أساسية في توجيه التدخلات في ميدان التعمير، كما أن التدخل في المراكز الصاعدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بتنمية هذه المراكز، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار للدراسات المتعلقة بالفياضات والتأثير على البيئة والدراسات الإيكولوجية فضلا عن دراسات التثمين والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والطبيعي.

تراتبية المجالات وتكامل وظائفها : يعد هذا المبدأ من المرتكزات الأساسية في التخطيط العمراني، حيث أن أي دراسة حضرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تراتبية المجالات ودورها الإشعاعي والتأطيري، وذلك في إطار تكريس وتقوية الترابطات القائمة بين المدينة والقرية ولتحقيق تنمية متوازنة قائمة على التكامل الوظيفي والرفع من جاذبية وتنافسية المجالات.

إدماج البعد البيئي في التخطيط : يعد إدماج البعد البيئي مرتكزا أساسيا في إعداد وتحيين وثائق التعمير، وذلك

من منطلق أهمية هذه المقاربة في ضمان استدامة المجالات ونموها بشكل يمكن من استغلال الإمكانيات المتاحة ويساهم في الحفاظ على ديمومتها واستمراريتها، وفي هذا الصدد تعمل الوكالة الحضرية على استحضار هذا البعد الأساسي ضمن إعداد وثائق التعمير، من خلال الحفاظ على المقومات البيئية وبرمجة مشاريع مندمجة مشهدية وبيئية من شأنها تكريس البعد البيئي في التخطيط الحضري.

إدماج مقاربة "تعمير المشاريع": في هذا الصدد، وانطلاقا من نتائج الدراسات المنجزة حول تقييم مدى إنجاز مقتضيات التعمير والتي تبقى ضعيفة، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تجاوز المقاربات التقليدية في إنجاز وثائق التعمير والمعتمدة على مبدأ التخصيص وتحديد قواعد استعمال الأراضي إلى نهج مقاربة قائمة على اقتراح وبرمجة مشاريع مندمجة ومتكاملة وقابلة للتنزيل والتنفيذ على أرض الواقع في إطار رؤية عمرانية متجددة وواضحة، من قبيل المشاريع الحضرية، والبيئية فضلا عن عمليات التهيئة المشهدية والهندسية والمعمارية.

مبدأ التوافق مع الفرقاء والمتدخلين الأساسيين في ميدان التعمير: يشكل هذا المبدأ مرتكزا أساسيا في توجيه تدخل الوكالة في ميدان التخطيط الحضري، وذلك من منطلق أن وثيقة التعمير يجب أن تكون نتاج مشاورات وتنسيق دائم بين الفاعلين والمتدخلين الأساسيين في منظومة التعمير، فالتوافق المحلي بشأن البرامج المقترحة والمزمع إنجازها يشكل في حد ذاته مؤشرا مهما لتنفيذها وبالتالي الرفع من مؤشرات الإنجاز.

- المؤشرات الأساسية في ميدان التخطيط العمراني

تتمثل أهم المؤشرات فيما يلي :

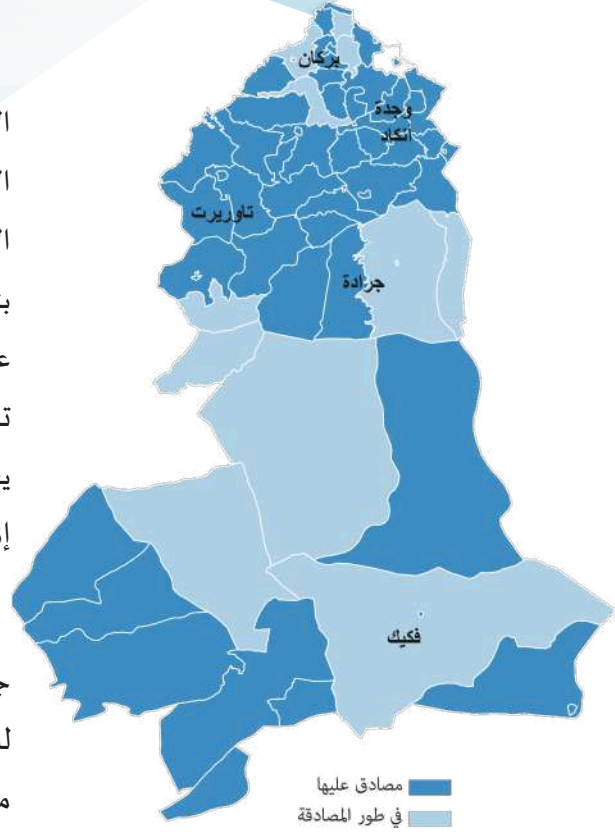
- انتقال نسبة التغطية من 37% سنة 1997 إلى أزيد من 98% حاليا ؛
- تغطية 67 مدينة ومركز من أصل 68، مما يعني أن الشبكة الحضرية مزودة على الأقل بوثيقة تعميمية مصادق عليها؛
- 17 مدينة كبرى ومتوسطة من أصل 17 تتوفر على تصميم تهيئة مصادق عليه، وهو مؤشر على أن التخطيط العمراني يواكب الحركة العمرانية والاقتصادية؛
- ارتفاع نسبة تحيين وثائق التعمير إلى ما يفوق 93% وهو ما يدل على نجاح المقاربة القائمة على مبادئ التوافق والتشاور وتديبر القرب؛
- 50% من وثائق التعمير أنجزت بالإمكانيات الذاتية للوكالة الحضرية لوجدة، كما أن 95% منها تم تمويلها من طرف الوزارة الوصية والوكالة الحضرية لوجدة، مما يؤشر على أهمية وثائق التعمير في توجيه الاستثمار وخلق الثروة؛
- ارتفاع حضيرة وثائق التعمير إلى 114 وثيقة موزعة على 02 مخططات للتهيئة العمرانية و72 تصميميا للتهيئة و40 تصميميا لنمو التكتلات العمرانية القروية، وهي حصيلة تراكمية مهمة تعكس حجم المجهودات المبذولة في ميدان التغطية بوثائق التعمير خلال العشريتين الأخيرتين.
- فتح أكثر من 16 ألف هكتار للتعمير مع برمجة أزيد من 1000 هكتار كتجهيزات ومرافق عمومية.

- الحصيلة في ميدان التغطية بوثائق التعمير

عرفت سنة 2019 تأطير 17 وثيقة تعميمية موزعة على مخطط مديري للتهيئة العمرانية لإقليم بركان، 09 تصاميم تهيئة و07 تصاميم نمو، وتهم هذه الوثائق 31 جماعة ترابية بمبلغ إجمالي قدر بـ 11 مليون درهم، حيث أعدت الوكالة الحضرية 10 وثائق بإمكانياتها الذاتية وذلك بنسبة 59%.

وقد تركزت الجهود خلال سنة 2019 على تنفيذ الالتزامات المعبر عنها اتجاه فرقائها وكذا تنفيذ عقدة الأهداف الموقعة مع الوزارة الوصية، حيث تم في هذا الإطار المصادقة على 06 وثائق تعمرية، حيث يتعلق الأمر بتصميم تهيئة مدينة تاويرت وأهل وادزا، حيث أصبحت عاصمة الإقليم تتوفر على وثيقة تعمرية متوافق بشأنها تشكل إطارا ينظم مختلف التدخلات العملية في إطار يجمع بين إئصال المجال بقواعد استعمال الأراضي وبرمجة إنجاز المرافق والتجهيزات العمومية ذات الإشعاع الإقليمي.

كما تهتم الوثائق المصادق عليها بتصميم تهيئة جماعة فجيح، والذي يشكل آلية تقنية وقانونية مهمة للتنظيم ومواكبة مشاريع وبرامج تهيئة المجال الواسع على مستوى مدينة فجيح، بالإضافة إلى تصميم تهيئة مركز رأس عصفور بإقليم جرادة وتصاميم نمو مركز جماعة عين الصفا بعمالة وجدة أنجاد ومركزي جماعتي عبو لكحل وبومريم بإقليم فجيح.

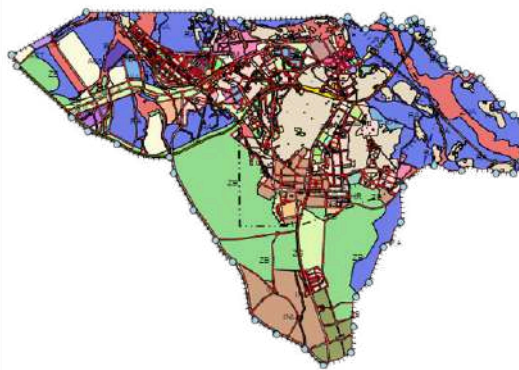


وضعية وثائق التعمير إلى غاية 31 دجنبر 2019

هذا، ونظرا لما تكتسيه المدن الوسيطة من أهمية ضمن الشبكة الحضرية الجهوية من حيث التأطير المجالي، ضاعفت الوكالة الحضرية جهودها لتسريع مسطرة دراسة تصميم تهيئة عين بني مطهر وجزء من بني مطهر بإقليم جرادة والذي يوجد حاليا في مرحلة الاستشارات القانونية في أفق إخضاعه لمسطرة المصادقة.



تصميم تهيئة جماعة فجيح



تصميم تهيئة تاويرت وأهل وادزا



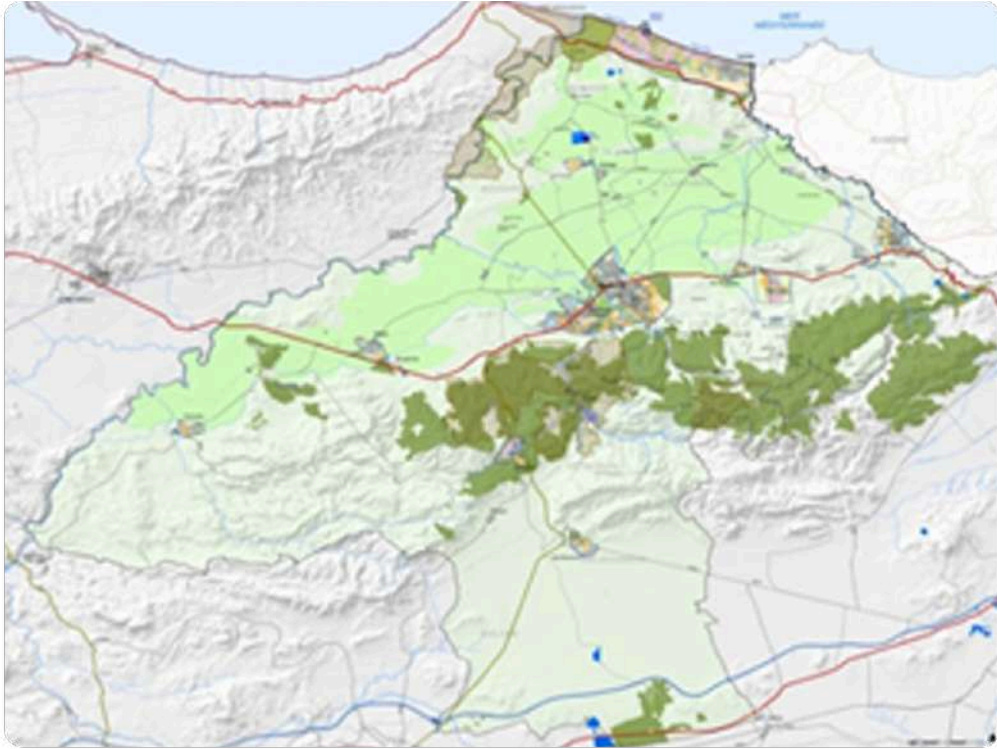
تصميم تهيئة عين بني مطهر وجزء من جماعة بني مطهر

كما سرعت من مسطرة دراسة تصميم تهيئة مركز بني كيل وتصاميم نمو مركزي معتركة وأنوال بإقليم فجيح وكذا تصميم تهيئة بوغربية بإقليم بركان وتصميم نمو مركز أولاد سيدي عبد الحاكم بإقليم جرادة في أفق إخضاعها لمرحلة الاستشارات القانونية، في حين كثفت من مشاوراتها مع المنظومة المحلية لتسريع

تحيين تصاميم تهيئة مراكز جماعات فزوان ورسلان والعتامنة وفق توجهات المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان.

هذا وانسجاما مع هذه الحصيلة، تكون الوكالة الحضرية قد حققت نسبة إنجاز مهمة شارفت 90% من عقدة الأهداف 2019 الموقعة مع الوزارة الوصية، الأمر الذي يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف هذه المؤسسة بمعية الفرقاء في إطار التوافق والتشاور.

ونظرا لأهمية الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان والتي تشكل إطار إقليميا للتشاور بشأن التوجهات العمرانية الكبرى للإقليم، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة تأطير هذه الدراسة التي توجد في مرحلة توجهات التهيئة والتنمية، والتي ستشكل مرجعا أساسيا لتحيين وثائق التعمير على مستوى إقليم بركان.



التكامل المجالي بإقليم بركان

وتهدف هذه الدراسة الاستشرافية التي تندرج في إطار الجيل الجديد من المخططات المديرية إلى التوفيق بين مفاهيم «التنمية والتهيئة والحفاظ» في إطار توجهات كبرى تثنم الإمكانيات الفلاحية والسياحية التي يتوفر عليها إقليم بركان وتراعي مكانته وموقعه الجغرافي ضمن الخريطة الجهوية كصلة وصل بين الحاضرة الألفية وجدة وبين القطب الصناعي والخدماتي الناظور-بني انصار.

وتسعى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في إطار توجهاتها الجديدة إلى تعميم هذا النوع من الدراسات الاستشرافية التي يطابق مجال دراستها حدود الإقليم، حيث سيتم الإعلان عن الصفقة المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم جرادة في أفق سنة 2020 تماشيا مع مخطط التنمية المندمج للإقليم وانسجاما مع التحولات المجالية التي تعرفها المنطقة، و الجدول التالي يبين وضعية وثائق التعمير إلى غاية 31 دجنبر 2019.

- النتائج المجالية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط العمراني

كان لعملية التخطيط العمراني نتائج إيجابية على الجوانب المجالية والاقتصادية والاجتماعية :

▪ الجوانب المجالية : حيث مكنت وثائق التعمير من فتح أزيد من 16 ألف هكتار كمناطق جديدة للتعمير مما سيكون له الأثر الإيجابي على تنظيم المجال العمراني في شكل عمليات تهيئة مندمجة و منظمة، وفي الحد من توسع المجالات العشوائية فضلا عن تأطير عمليات البناء.

كما مكنت من برمجة إنجاز شبكة واسعة من الطرق والشوارع الداخلية والمدارات الدائرية، الشيء الذي كان له الوقع الإيجابي في هيكلية المجالات الحضرية والقروية والرفع من جاذبيتها المجالية.

▪ الجوانب الاقتصادية : حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة العديد من الأنشطة الاقتصادية والحرفية والصناعية والسياحية، مما سيوفر مما لا شك فيه قاعدة اقتصادية مهمة بالمدن والمراكز الحضرية ستمكن من توفير فرص الشغل وتحقيق النجاعة الترابية.

كما مكنت من توفير قاعدة لاحتضان المشاريع الاستثمارية الكبرى، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مناطق التنشيط الاقتصادي والمناطق والأحياء الصناعية، والأقطاب التنموية والمركبات التجارية والترفيهية ...

▪ الجوانب الاجتماعية : حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة أزيد من 1000 هكتار كمرافق وتجهيزات، كما ساهم تنفيذ مقتضياتها من إنجاز مرافق القرب (المدارس والمستوصفات ودور الشباب والنوادي النسوية ...) وكذا إحداث وإقامة التجهيزات الكبرى ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي، الشيء الذي لا محالة سيساهم بشكل كبير في الرفع من جاذبية المجالات وفي تحسين الظروف الاجتماعية للسكان وتقوية العرض الصحي والتعليمي.

▪ الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة : إن إدماج المقاربة البيئية في إعداد وثائق التعمير كانت له نتائج إيجابية في تحسين الجوانب البيئية، حيث أن اقتراح مشاريع مندمجة بيئية ضمن وثائق التعمير من شأنه الحفاظ على المقومات الطبيعية والإيكولوجية مما سيحقق لا محالة استدامة المجالات وتقوية المشهد العمراني والحفاظ على التراث الطبيعي وثمينه خاصة ما يتعلق بالمنتزهات والمحميات والمواقع الإيكولوجية والبيئية.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، أن عملية التخطيط الحضري تواكبها إجراءات قبلية مهمة تتمثل في إجراءين

أساسيين :

• إعداد الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية : بوضع جدولة زمنية لإعداد الصور الجوية تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل وكذا الالتزامات المعبر عنها اتجاه الفرقاء، فضلا عن عملية تحيين وثائق التعمير المنتهية الصلاحية، حيث عرفت سنة 2019 إنهاء أشغال 04 صور جوية على مساحة قدرت ب 11354 هكتار.

• تقييم مدى تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير المنتهية الصلاحية : حيث تهم هذه العملية القيام بجرد للمرافق والتجهيزات والطرق المبرمجة وكذا القائمة، وتهدف إلى تنفيذ المقتضيات القانونية الجاري بها العمل ولاسيما أحكام المادة 28 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير والمرتبطة باستعادة ملاك الأراضي التصرف في الأراضي فور انتهاء الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة تفاديا للنزاعات المحتملة.

ب- إعداد قرارات التخطيط

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير وكذا إجراء مقتضيات الدورية عدد 475 الصادرة بتاريخ 05 مايو 2003 بشأن تفويض الاختصاص فيما يخص التأشير على بعض

القرارات الجماعية المتعلقة بالتعمير، وتهدف هذه العملية إلى تأطير الجماعات في حالة اتخاذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة أو قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

كما تكتسي هذه العملية أهمية بالغة، حيث تمكن من تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث طرق جماعية أو ساحات أو مواقف عامة للسيارات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلاً أو بعضاً.

وقد عرفت سنة 2019 تأطير و إبداء الرأي في خمسة وعشرين 25 مشروعاً .

ولهذا الغرض تقوم الوكالة الحضرية لوجدة بمواكبة المجالس الجماعية في فهم المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها، مع تقديم جميع الاستشارات التقنية في الموضوع والمقررة بمقتضى القانون والمتمثلة في مطابقة مشروع القرار لوثيقة التعمير المعمول بها والتأشير على مشروع القرار وكذا التصميم الملحق به فضلاً عن مواكبة المجلس في مسطرة المصادقة على هذه القرارات.

2- التخطيط المرجعي الاستراتيجي

تتم هذه العملية إعداد تصاميم تقويم الاحياء الناقصة التجهيز، حيث تندرج هذه العملية ذات البعد الاجتماعي في إطار التعمير الاستراتيجي، كما تهدف إلى إعادة إدماج المجالات الهامشية وتمكينها من الآليات التقنية اللازمة لإقامة التجهيزات ومختلف الشبكات والبنى التحتية الأساسية.

أ- الحصيلة

عرفت سنة 2019 إعداد 30 تصميماً تقويمياً، حيث تمت المصادقة على 07 منها في حين توجد 07 تصاميم في طور المصادقة و16 تصميماً في طور الدراسة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحصيلة التراكمية لعملية التقويم منذ بدء العملية قد بلغت 421 تصميماً تقويمياً بمساحة إجمالية فاقت 3970 هكتاراً، حيث استفادت منها ساكنة بلغت أزيد من 620 ألف نسمة.

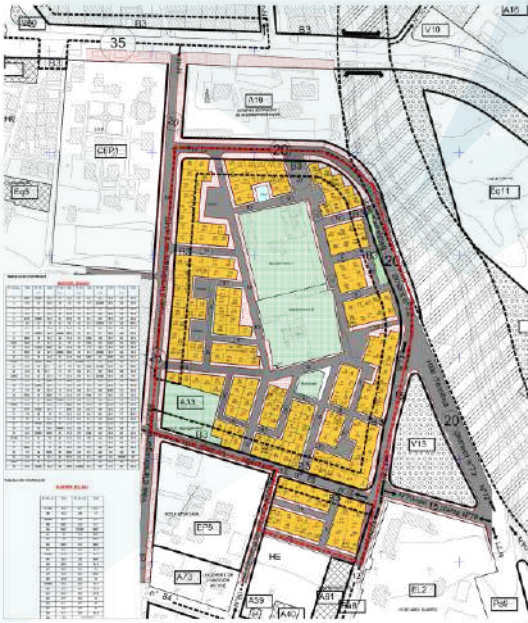
ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي للتصاميم المنجزة منذ بدء العملية.

المساحة بالهكتار	عدد السكان المستفيدين	التصاميم المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2019	العمالة أو الإقليم
1481.02	257006	161	وجدة أنكاد
803.3	143132	86	بركان
344.6	76062	31	تاويرت
351.69	73667	48	جرادة
1006.46	125840	95	فجيج
3987.07	675707	421	المجموع

ب- النتائج المباشرة لعملية التقويم

كان لعملية التقويم نتائج إيجابية ملموسة همت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

على المستوى المجالي



مكنت عملية التقييم من التسوية العمرانية لمساحة إجمالية شارفت 4000 هكتار، ومن إنجاز أشغال البنية التحتية الأساسية من طرقات وتطهير والربط بشبكات الماء والكهرباء والتطهير السائل.

كما مكنت من إدماج الفضاءات الهامشية والعشوائية ضمن النسيج الحضري المنظم وتزويدها بالمرافق والتجهيزات الضرورية للقرب مع برمجة تهيئة الفضاءات الحرة والخضراء فضلا عن الملاعب الرياضية والمركبات السوسيوثقافية والرياضية، مما ساهم بشكل كبير في تقليص الفوارق المجالية والحد من الهشاشة والرفع من جودة الخدمات الحضرية الأساسية.

تصميم تقويم حي الزلاقة بجماعة بوعرفة بإقليم فجيج

على الصعيد الاجتماعي



كان لعملية التقييم نتائج مهمة تمثلت بالأساس في إدماج أزيد من 620 ألف نسمة ضمن النسيج الحضري المنظم، مما ساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال تقرب الخدمات منها وتمكينها من المرافق والتجهيزات الضرورية، كما أصبح بإمكانها بناء مساكنها أو تعليمها وفق القوانين والمساطر الجاري بها العمل.

على المستوى الاقتصادي

ساهمت عملية التقييم في تنشيط الحركة التجارية بالأحياء موضوع عملية التقييم، حيث عرفت تجارة مواد البناء بالمجالات المهيكلة انتعاشة ملحوظة.

تصميم تقويم حي معزة بجماعة زكزل بإقليم بركان

هذا وقد مكنت هذه العملية الجماعات الترابية من

تحسين مداخيلها نتيجة استخلاص مقابل الخدمات التي تقدمها، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 30% من طلبات البناء المدروسة مقدمة في الأحياء المهيكلة.

من جانب آخر وارتباطا بهذا الموضوع، مكنت عملية التقييم من الشروع في التسوية العقارية لبعض أحياء السكن الناقص التجهيز، رغبة في تمكين الأسر من الرسوم العقارية الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على المواطن لما لرسوم التمليك من قيمة اقتصادية وعقارية، حيث تشكل ضمانة حقيقية للملكية وضامن أساسي اتجاه الأبنك والمؤسسات الائتمانية، وهذا ما سينعكس إن تم الانخراط في التسوية العقارية على تحسين المشهد العمراني وتقوية قدرته التنافسية، كما سيشكل موردا ماليا إضافيا للجماعات الترابية.

ج- الإجراءات المواكبة لعملية التقويم التحديد على مستوى وثائق التعمير

تهدف هذه العملية إلى مواكبة عملية التقويم، حيث تحرص الوكالة الحضرية بمعية فرقائها على مستوى التخطيط العمراني على إدماج الأحياء الناقصة التجهيز وفق رؤية مستقبلية وتحديد متوافق بشأنه وذلك من أجل تسهيل عمل اللجان التقنية وتيسير عملية دراسة الملفات داخل التحديد المقترح بوثائق التعمير من جهة، وتفاديا لأي توسعات مستقبلية غير متحكم فيها من جهة أخرى.

كما تهدف هذه العملية إلى إعطاء الصبغة القانونية وطابع المنفعة العامة لما

تحديد الأحياء الناقصة التجهيز بتصميم التهيئة

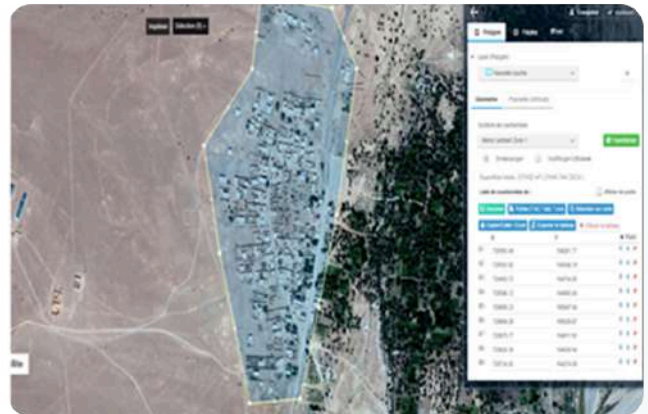
تمت برمجته ضمن تصاميم التقويم من تجهيزات ومرافق و طرق وفضاءات حرة ومساحات خضراء.

تحديد الدوائر والدواوير بالعالم القروي

تأتي هذه العملية في إطار مواكبة عملية البناء بالعالم القروي خاصة بالمجالات التي تعرف جنوبا نحو الاستقرار وغياب الوثائق المرجعية لدراسة الملفات، وبالدواوير التي تعرف عمليات بناء غير مؤطرة. وتهدف هذه العملية إلى العمل في إطار المنظومة المحلية من أجل القيام بتحديد متوافق بشأنه لهذه الدواوير والمجالات على أساسه سيتم تسليم رخص البناء.



نموذج تحديد جماعة بني تجيت بإقليم فجيج



نموذج تحديد جماعة بوعنان بإقليم فجيج

وفي هذا الإطار، شرعت الوكالة الحضرية لوجدة وفي إطار من التوافق مع المنظومة المحلية على مستوى إقليم فجيج في إنجاز هذا العمل- الذي يقوم على جرد دقيق للدواوير والمجالات المتوافق بشأنها- والذي سيشمل الجماعات

الترابية ذات الطابع القروي في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي، وذلك سعيا منها للتوفر على الوثائق التقنية المرجعية لدراسة طلبات البناء.

3- مواكبة الوثائق ذات الصبغة القانونية

تم هذه العملية المواكبة في تحديد المراكز وكذا تأطير عملية التحديد الترابي للجماعات

أ- مواكبة عملية تحديد المراكز

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل دور الوكالة الحضرية كآلية للدعم والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية ومواكبتها القانونية في إعداد مشاريع تحديد مراكز الجماعات وكذا توسعة المدارات الحضرية.

كما تهدف هذه العملية إلى مواكبة نمو الجماعات الترابية وفق نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والديموغرافي والعمراني والتحولات المجالية التي تعرفها هذه الوحدات الإدارية والتي تستدعي إما إحداث مراكز محددة لاستخلاص نفقات ومقابل الخدمات المقدمة للمواطنين أو توسعة مدارات الجماعات لاحتواء وضبط التوسع العمراني، فضلا عن مواكبة هذه الجماعات الترابية في اتخاذ بعض القرارات الجماعية المتعلقة بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة.

ب- تأطير عملية التحديد الترابي للجماعات

تطبيقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.13.74 صادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليو 2013) بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 1179 بتاريخ 21 فبراير 2017 حول تعيين الحدود الترابية للجماعات وتبعا لرسائل السيد والي جهة الشرق عامل عمالة وجدة أنجاد والسادة عمال أقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج، فقد انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 بفعالية وبكل إمكاناتها البشرية واللوجيستية بالمواكبة في إعداد مشاريع التحديد الترابي للجماعات لا سيما بتراب عمالة وجدة-أنجاد وإقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج وذلك وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل حيث تقوم بفحص تقني لشروع التصور المقترح وضبط الإحداثيات المقترحة.

4- مواكبة مشاريع التهيئة والتأهيل الحضري

موازة مع ذلك، توأمت الوكالة الحضرية مشاريع التهيئة والتأهيل الحضري لمدن ومراكز نفوذها الترابي، سواء المنجزة في إطار اتفاقي أو في إطار برامج عملياتية مندمجة، وذلك من خلال المشاركة في عمل اللجان المكلفة بتتبع الأشغال، فضلا عن دعما تقني لمكاتب الدراسات المكلفة بإعداد الدراسات ومساهمتها في الاقتراح والتصوير وعند الاقتضاء إعداد التصاميم والآليات التقنية الضرورية لإعداد التركيبة المالية المتعلقة بالإنجاز.

وقد عرفت سنة 2019 مواصلة الوكالة تأطير مشروع التأهيل الحضري لمدينة جرادة والبالغ كلفته 347 مليون درهم، حيث يهيم هذا المشروع تأهيل وتهيئة الشوارع والمساحات والمساحات الخضراء والفضاءات الحرة فضلا عن تأهيل السكن الناقص التجهيز.

موازة مع ذلك، واكبت الوكالة في إطار المنظومة المحلية والجهوية، مشروع التأهيل الحضري لجماعتي توسيت وعين بني مطهر والبالغة كلفتهما على التوالي 136 مليون درهم و 126 مليون درهم.

ووعيا منها بضرورة إنتاج فضاءات عمرانية اندماجية وإنتاجية وتضامنية، ما فتئت الوكالة تقدم الدعم اللازم لتنفيذ العمليات المدرجة في إطار مشاريع التأهيل الحضري لمدن وتجمعات عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجردة وتاوريرت وفجيج وذلك بغية تحقيق النجاعة الترابية واستدامة المجالات.

وكخلاصة، يبقى التخطيط العمراني و المرجعي التنظيمي الأداة الأساسية التي يجب أن تنبني عليها السياسات العمومية لوضع استراتيجيات تنموية منسجمة وفعالة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع في شكل رؤى وعمليات متكاملة، تروم تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، من جهة خدمة للمواطن ومن جهة أخرى لتجاوز أزمة المدينة غير القادرة على تحقيق وتوفير الوظائف الأساسية من شغل ونقل وعمل وسكن.

المحور الثاني : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار

تتم هذه العملية دراسة ملفات البناء والتجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات، كما تعنى بمواكبة المشاريع الاستثمارية والتنموية فضلا عن القيام بمهام التوجيه والإرشاد.

وتتم هذه العملية عبر مداخل وآليات أساسية تتمثل في الشباك الوحيد واللجان العاملة لرخص التعمير وفي إطار آلية اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

وقبل تقديم الحصيلة في ميدان التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار، تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الحضرية لوجدة قد واكبت خلال سنة 2019 إصلاح المنظومة المتعلقة بالاستثمار والتعمير ولا سيما القانون رقم 47-18 المتعلق بإحداث المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار والذي أسس لآلية قانونية جديدة للتعامل مع ملفات الاستثمار والاستثناء في ميدان التعمير، وكذا الضابط العام للبناء في صيغته الجديدة والذي حدد كفاءات وشكليات منح رخص التسوية والإصلاح والهدم الجزئي والكلبي، فضلا عن مواكبتها للمنصة الإلكترونية 'رخص' والتي ستمكن من التدبير الرقمي للملفات.

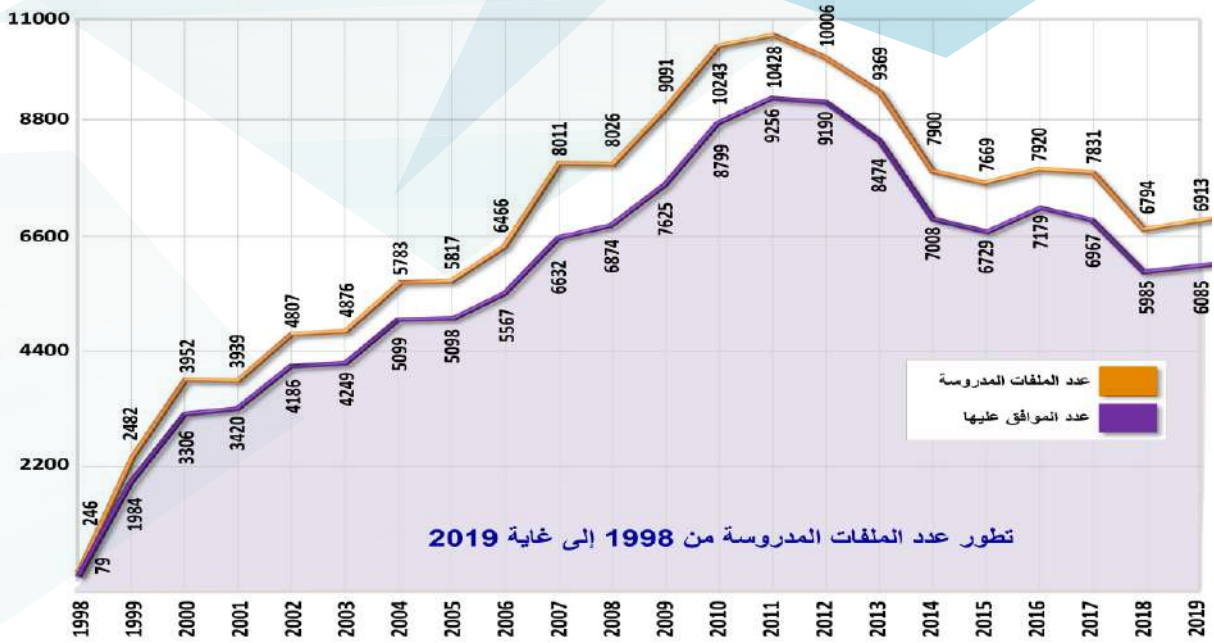
كما عرفت سنة 2019 تنظيم لقاءات وعقد اجتماعات تواصلية مع المنظومة المحلية والإقليمية بشأن الترخيص بالبناء في العالم القروي، حيث يندرج هذا في إطار تكريس مبدأ التوافق مع المنظومة المحلية فيما يخص القضايا والإشكاليات التي يطرحها تدبير الملفات.

أولاً: التدبير الحضري

1- المؤشرات الكبرى في ميدان التدبير الحضري

قراءة في المؤشرات

عرفت سنة 2019 دراسة 6913 ملفا مقابل 6794 ملفا سنة 2018، مما يفسر تراجع واستقرار مؤشرات التدبير الحضري خلال السنتين الأخيرتين مقارنة مع بداية العشرية الثانية حيث ناهز عدد الملفات المدروسة 10 ألف ملف. والرسم البياني التالي يبين تطور عدد الملفات خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2019.



من خلال قراءة معطيات المبيان نسجل الملاحظة التالية :

أن عشرين سنة من تواجد الوكالة الحضرية لوجدة، قد تميزت على مستوى التدبير الحضري بوجود ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة التأسيس والتي عرفت تصاعدا مستمرا في عدد الملفات حيث انتقل عدد الملفات من 246 ملفا إلى أزيد من 4000 ملفا حيث يرجع ذلك إلى المجهودات التي بدلت في إطار المنظومة المحلية للتجاوز إشكالية البناء غير القانوني، والانخراط في عملية التقويم ؛
- مرحلة التموقع ضمن المنظومة المحلية والإقليمية والجهوية، حيث تعرف هذه المرحلة بمرحلة الأورش الكبرى، نتيجة المبادرة الملكية السامية لتنمية جهة الشرق، وقد تميزت هذه المرحلة بالتصاعد المستمر لعدد ملفات البناء والاستثمار ليسجل سنوات 2010 و2011 و2012 أعلى مستوى له بأزيد من 10 آلاف ملف، حيث يعزى ذلك إلى التسهيلات والتحفيزات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2010 في ميدان الاستثمار العقاري؛
- المرحلة الثالثة عرفت تراجعا مستمرا في عدد الملفات، حيث استقر هذا العدد في السنوات الأخيرة في حدود 7000 ملفا، حيث يعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في الميدان العقاري وإلى الظرفية الاقتصادية الصعبة، كما يرجع إلى كون السوق العقاري اليوم تعرف تضخما في الإنتاج وضعفا في التسويق مما انعكس بشكل أو بآخر على حركية البناء، هذا بالإضافة إلى وقف عملية الترخيص فوق أراض الجموع ببعض الأحياء موضوع إعادة الهيكلة تنفيذيا لمقتضيات الدورية رقم 40 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2017 والمتعلقة بتسليم شواهد الاستغلال أو الشواهد الإدارية للعقارات الجماعية.

النتائج المباشرة للتدبير الحضري

على الرغم من استقرار عدد المشاريع المدروسة خلال سنة 2019، فقد كان لها الأثر الإيجابي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

على المستوى الاقتصادي : فقد ناهز حجم الاستثمارات بقطاع العقار 4.9 مليار درهم، مما خلق حركة تجارية مهمة مرتبطة بتسويق مواد البناء وإنجاز مشاريع تجارية وسياحية وحرفية وصناعية ومناطق للأنشطة مدرة للدخل

ومساهمة في خلق الثروة:

على المستوى الاجتماعي: فقد مكنت المشاريع المدروسة من توسيع العرض السكني وتنويعه ليشمل مختلف الشرائح الاجتماعية، كما ساهمت في توفير ما يناهز 6 ملايين يوم عمل؛

على الصعيد المجالي: كان لهذه المشاريع الأثر الكبير على المشهدين المعماري والعمراني وذلك لما وفرتة من قيمة هندسية وجمالية مضافة. كما مكنت من تهيئة مساحة ناهزت 245 هكتارا.

2- دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقاسيم العقارات

بلغ عدد الملفات المدروسة برسم سنة 2019 ما مجموعه 6913 ملفا منها 5215 ملفا بالعالم الحضري و1698 بالعالم القروي، موزعة على 4635 مشروعا في إطار المشاريع الصغرى و 2278 ملفا في إطار المشاريع الكبرى، كما تم 6572 ملف بناء و 119 ملف إحداث تجزئة عقارية ومجموعة سكنية و 222 ملف تقسيم، حيث يوضح الجدول التالي التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة على صعيد عمالة وجدة أنكاد و أقاليم بركان و جرادة وتاوريرت و فكيك.

تأجيل البت	رأي غير موافق		رأي موافق		الملفات حسب الطبيعة والوسط				مجموع الملفات	العمالة أو الإقليم
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	مشاريع كبرى	مشاريع صغرى	الوسط القروي	الوسط الحضري		
3%	103	8%	252	89%	2271	973	448		3244	عمالة وجدة أنكاد
2%	57	9%	196	89%	1649	604	701	1552	2253	إقليم بركان
11%	30	10%	25	79%	73	190	140	123	263	إقليم جرادة
3%	19	10%	62	87%	365	242	124	483	607	إقليم تاوريرت
4%	23	11%	61	85%	277	269	285	261	546	إقليم فكيك
3%	232	9%	596	88%	6085	2278	1698	5215	6913	المجموع

التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة



وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى استقرار نسبة الموافقة في حدود 88 % سنة 2019 مما يعكس مستو التوافق والتجاوب الذي تحظى به عملية دراسة الملفات من طرف جميع المتدخلين، حيث بلغت نسبة الملفات الموافق عليها 6085 ملفا مقابل 596 ملفا لم يحظى بالموافقة لعدم استجابتها للمعايير التقنية والقانونية المعمول بها.

أ- التجزئات والمجموعات السكنية

عرفت سنة 2019 دراسة 119 ملف تجزئة وإحداث مجموعات سكنية وهو نفس العدد الذي تمت دراسته سنة 2018، حيث يرجع هذا الاستقرار في مشاريع التجزئات المدروسة إلى وفرة العروض السكنية في إطار التجزئات المرخصة سابقا وكذلك تراجع الاستثمار في الميدان العقاري وصعوبة الظرفية الاقتصادية، ويوضح الجدول التالي توزيع هذه المشاريع و نوعية الوحدات التي ستنتجها.

المجموع	فجيج	تاويرت	جرادة	بركان	وجدة أنكاد	العمالة أو الإقليم	
74	0	02	06	19	47	عدد التجزئات و المجموعات السكنية الموافق عليها	
2043	--	--	53	414	1576	بقع اقتصادية	
100	-	--	-	100	--	بقع	سكن اجتماعي
842(*)	--	-	-	--	842	شقق	عدد الوحدات المنتجة من خلال التجزئات و المجموعات السكنية
30	--	--	30	--	--	بقع لإعادة الإسكان	
136	--	--	--	48	88	بقع للعمارات	
98	--	--	--	--	98	بقع للفيلات	
44	--	--	--	09	35	بقع للتجهيزات	
--	--	--	--	--	-	بقع للأنشطة الاقتصادية	
--	--	--	--	--	--	بقع للسياحة	
3293	--	--	83	571	2639	المجموع	
785	--	--	9	166	610	مبلغ الاستثمارات (مليون درهم)	
113	--	--	1	12	100	المساحة بالهكتار	

* 842 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم.

(**) 100 بقعة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم

(***) يتعلق الأمر بمشروعين تعديليين تم احتسابهما من قبل

من خلال استقرار معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ تراجع عدد الوحدات المنتجة في إطار التجزئات المرخصة، حيث انتقل هذا العدد من 7799 وحدة سنة 2018 إلى 3293 وحدة سنة 2019، مما يعني أن عدد كبير من الملفات يتعلق بملفات تعديلية لتجزئات مصادق عليها، كذلك لم تسلم البقع الاقتصادية المنتجة من التراجع حيث لم يتجاوز 2043 بقعة سنة 2019 مقابل 4851 بقعة سنة 2018، مما يؤشر على صعوبة الظرفية الاقتصادية وصعوبة تسويق العرض السكني المتوفر.

كما عرف عدد البقع المخصصة للعمارات تزايدا حيث انتقل من 106 بقعة سنة 2018 إلى 136 سنة 2019، ويرتبط هذا الاستقرار بوفرة الطلب من هذا النوع من السكن في السوق العقاري، وتفضيل المواطنين للسكن الاقتصادي بدل الملكية المشتركة، في حين استمر عدد البقع المخصصة للفيلات في التراجع إذ انتقلت من 514 بقعة سنة 2016 إلى 250 بقعة سنة 2017 إلى 152 بقعة سنة 2018 لتسجل سنة 2019 فقط 98 بقعة.

مقابل ذلك لم يتم سنة 2019 إنتاج أي بقعة مخصصة للأنشطة الاقتصادية والسياحية مقارنة مع السنوات الماضية، حيث يفسر ذلك بتراجع الاستثمارات الخاصة في الميادين الاقتصادية والسياحية، الشيء الذي لا محالة كانت له نتائج سلبية في تراجع عدد مناصب الشغل وركود الحركة التجارية والاقتصادية. هذا وقد تراجع كذلك عدد البقع المخصصة للتجهيزات ليستقر في 44 بقعة سنة 2019 مقابل 81 بقعة سنة 2018.

كما عرفت البقع الموجهة للسكن الاجتماعي تراجعاً مقارنة مع سنتي 2017 و2018، حيث انتقل عددها على التوالي من 596 بقعة إلى 236 لتسجل سنة 2019 ما مجموعه 100 في إطار السكن الاجتماعي 250 ألف درهم، كما عرف كذلك عدد الشقق الموجهة للسكن الاجتماعي 250 ألف درهم تراجعاً ملحوظاً حيث انتقل من 1934 شقة سنة 2018 إلى 842 شقة سنة 2019.

وقد انعكس هذا التراجع في عدد الملفات، على المبلغ الاستثماري المعبى والذي تراجع من 1334 مليون درهم سنة 2017 إلى 1595 مليون درهم سنة 2018 إلى 785 مليون درهم سنة 2019.

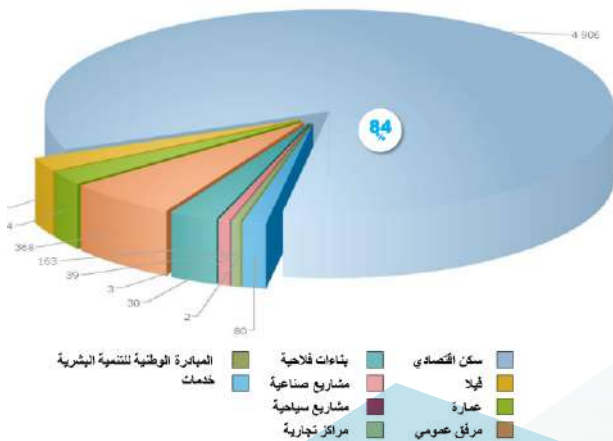
ب- مشاريع البناء

عرفت سنة 2019 دراسة 6572 مشروعاً حظي منها 5858 ملفاً بالموافقة مقارنة مع سنة 2018 حيث تمت الموافقة على 5750 ملفاً، وذلك بنسبة موافقة وصلت إلى 89%، وهذا ما يفسر التجاوب والتوافق الذي أصبح يؤطر عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات.

و يوضح الجدول أسفله مشاريع البناء المدروسة حسب الطبيعة والغرض.

النسبة المئوية	العدد	طبيعة الوحدات
84%	4906	سكن اقتصادي
2.27%	133	فيلا
2.28%	134	عمارة
6.28%	368	مرفق عمومي
2.78%	163	بناءات فلاحية
0.66%	39	مشاريع صناعية
0.05%	03	مشاريع سياحية
0.51%	30	مراكز تجارية
0.03%	02	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
0.36%	80	خدمات

توزيع مشاريع البناء حسب نوعية المشروع



يتبين من المعطيات أعلاه، أن وحدات السكن الاقتصادي تحتل الصدارة في ترتيب مشاريع البناء المدروسة ب 4906 وحدة سكنية، وهو ما يعكس توجه المواطن نحو هذا النوع من السكن والذي يتماشى ووضعه المادي ويستجيب لحاجيات الأسر، يليه مشاريع بناء المرافق والتي عرفت تزايداً ملحوظاً حيث انتقل عددها من 228 مرفقاً سنة 2018 إلى 368 مرفقاً سنة 2019، الأمر الذي سيكون له الوقع الإيجابي

على الرفع من القدرة الاستقطابية للمجال وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. في حين تراجع صنف العمارات من 184 مشروع موافق عليه سنة 2018 إلى 134 مشروعاً سنة 2019، مما يؤكد صعوبة تسويق العرض السكني المتوفر في إطار العمارات، كما تراجع صنف الفيلات من 149 مشروعاً سنة 2018 إلى 133 مشروعاً موافق عليه سنة 2019، كما تمت الموافقة على 72 مشروعاً صناعياً وسياحياً وتجارية، مما سيكون له الأثر الإيجابي على توفير فرص الشغل وتحسين جاذبية المشهد العمراني، و للمقارنة بين حصيلتي سنتي 2018 و 2019 نورد الجدول التالي.

حصيلة سنة 2019		حصيلة سنة 2018						
مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء	مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء					
119	6572	121	6447	مجموع الملفات المدروسة				
74%	62	89%*	5858	64%	78	89%	5750	الملفات الموافقة عليها
3293	5858	7799	5750	الوحدات المنتجة				
785	4115	1595	4910	حجم الاستثمار (مليون درهم)				
113	132	193	254	المساحة بالهكتار				

ج- مشاريع تقسيم العقارات

عرفت سنة 2019 دراسة 222 ملفاً متعلقاً بمشاريع تقسيم العقارات، حظي منها 153 ملفاً بالموافقة وذلك بنسبة 69% مقارنة مع سنة 2018 حيث تمت دراسة 226 ملفاً، حظي منها 157 ملفاً بالموافقة.

د- البناء بالعالم القروي

- الإجراءات المواكبة لعملية الترخيص

تنفيذا لمخرجات لقاء بن جرير بتاريخ 27 فبراير 2019 حول موضوع "التعمير والإسكان بالعالم القروي"، وتماشياً مع الإستراتيجية التواصلية التي تنهجها الوكالة الحضرية لوجدة للتحسيس بأهمية النهوض بالعالم القروي وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا المجال سواء على المستوى المعماري أو الاجتماعي تحقيقاً للعدالة المجالية وتعزيز مسار التنمية البشرية، واکبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 عملية الترخيص بالبناء بالعالم القروي عبر تنظيم لقاءات على مستوى مجالها الترابي حول موضوع "البناء بالعالم القروي"، شكلت فرصة للفرقاء لتدارس الصعوبات والإكراهات التي يطرحها الترخيص بالبناء في بعض المجالات القروية، كما كانت مناسبة للخروج بمجموعة من التوصيات هي كالتالي:

- تحديد الدوائر البعيدة غير الخاضعة لوثائق التعمير والتي لا تتوفر على تصاميم مرجعية لدراسة الملفات، وذلك من أجل تحديدها وتزويدها بوثائق مرجعية للترخيص.
- الحرص على تفعيل لجنة الاستثناءات المنصوص عليها بمقتضى القوانين الجاري بها العمل لمنح استثناءات على المساحة والعلو المسموح بهما.
- بدل مزيد من الجهود لإعمال مبادئ اليسر والمرونة في التعامل مع الملفات المعروضة سواء من حيث عدم التشدد فيما يثبت الملكية و حول طبيعة وعدد الوثائق المطلوبة؛
- تفعيل آلية التأطير التقني والمعماري لساكنة العالم القروي من خلال السهر على تنفيذ وتنزيل برنامج

المساعدة المعمارية والتقنية بالعالم القروي.

ويندرج تدخل الوكالة في هذا الصدد في إطار تنفيذ وتنزيل الرؤية الملكية السامية لتنمية العالم القروي وتماشيا مع السياسات العمومية الرامية إلى مواكبة الاستثمار الفلاحي بالعالم القروي من خلال توفير الشروط الملائمة للاستقرار والحد من الهجرة القروية في اتجاه المدن والمراكز الحضرية.

حصيلة دراسة الملفات بالعالم القروي

عرفت سنة 2019 دراسة 1698 مشروعا بالعالم القروي وذلك بزيادة واضحة عن سنة 2018 حيث تمت دراسة 1330 ملفا، وقد وزعت هذه المشاريع بين 1170 مشروعا كبيرا و 528 مشروعا صغيرا. كما عرفت نسبة الموافقة ارتفاعا حيث انتقلت من 78% سنة 2018 إلى 83% سنة 2019، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى تكريس أعمال التبسيط والمرونة في التعامل مع ملفات البناء بالعالم القروي.

غير أن النسبة المتبقية من الملفات تبقى مرتبطة بملفات لا تنسجم والمقتضيات القانونية المعمول بها بالإضافة إلى الاستحالة القانونية لدراستها وإنجازها.

والجدول التالي يبين عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

العمالة أو الإقليم	مجموع الملفات	الملفات حسب الطبيعة والوسط		رأي موافق		رأي غير موافق		آخر*	
		مشاريع كبرى	مشاريع الصغرى	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عمالة وجدة أنجاد	448	400	48	391	88%	46	10%	11	2%
إقليم بركان	701	345	356	590	84%	90	13%	21	3%
إقليم جرادة	140	122	18	104	74%	19	14%	17	12%
إقليم تاوريرت	124	119	5	90	73%	26	21%	8	6%
إقليم فجيح	285	184	101	232	82%	35	12%	18	6%
المجموع	1698	1170	528	1407	83%	216	13%	75	4%

(*) إرجاع الملفات إلى الجماعات المعنية وتأجيل البت

وجدير بالذكر أن أزيد من 50% من المشاريع الموافقة عليها استفادت من الاستثناء المقرر بمقتضى القانون، كما أن المشاريع المدروسة بالعالم القروي تتوزع بين مشاريع السكن الفردي والمشاريع الفلاحية والصناعية والسياحية والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات وكذلك المرافق العمومية والتي مما لا شك فيه سيكون لها الأثر الإيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة وتحسين الخدمات العمومية المقدمة.

هذا، واعتبار لأهمية المشهد العمراني في تأثيث المجال الحضري أو القروي، لم يقتصر تدخل الوكالة الحضرية عند دراسة وتديبير ملفات البناء و التجزئة وتقسيم العقارات، وإنما شمل كذلك الجانب الجمالي والمشهدي للمشاريع،

وذلك من خلال العمل على اقتراح واجهات معمارية موحدة ومتجانسة مع محيطها وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والمقومات الحضارية والثقافية وكذا الخصوصيات المحلية، وذلك من أجل تحقيق التجانس المعماري وتحسين المشهد العمراني.



3- مراقبة الأوراش

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 مهام التبليغ والإخبار عن المخالفات في ميدان التعمير والبناء معززة بحضورها ضمن اللجان المحدثّة لهذا الغرض على مستوى أقاليم النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة. كما واصلت عملها ضمن فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها.

أ- أشغال فرقة مراقبة التعمير

أسفرت تدخلات فرقة مراقبة التعمير عن القيام ب 1093 معاينة في إطار تدخلاتها الميدانية.

ويوضح الجدول أسفله التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها القريب.

2019	2018	2017	2016	
95	90	55	100	يناير
102	94	49	103	فبراير
124	82	77	110	مارس
145	93	72	99	أبريل
66	154	64	81	مايو
96	92	62	82	يونيو
91	160	46	74	يوليو
66	106	53	68	غشت
72	93	71	74	شتنبر
89	133	76	82	أكتوبر
73	105	122	63	نونبر
74	88	113	60	دجنبر
1093	1291	860	996	المجموع

التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير المرصودة خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2019



وقد مكنت هذه المعايينات من رصد 258 مخالفة بمدينة وجدة ومحيطها تهم 223 مخالفة بالمدار الحضري و35 بالعالم القروي، حيث توزعت هذه المخالفات على الشكل التالي :

- 106 مخالفة تهم البناء بدون رخصة؛
 - 152 مخالفة تتعلق بعدم احترام التصاميم المعمارية المصادق عليها، وكذا بيانات رخصة البناء؛
- ولاتخاذ الإجراءات القانونية، يتم توجيه المخالفات إلى السلطة المحلية (ضابط الشرطة القضائية) قصد تحرير محاضر المعايينات وتحريك المسطرة القضائية في حق المخالفين طبقا لمقتضيات القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

و بالموازاة مع ذلك، تضطلع فرقة مراقبة التعمير بأنشطة أخرى تتمثل فيما يلي :

- معالجة شكايات المواطنين؛
- المشاركة في اللجان التقنية المكلفة بالمعاينات والتتبع.

ب- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة

تندرج هذه العملية في إطار تنزيل المستجدات القانونية المتعلقة بمنظومة المراقبة، حيث يتمثل تدخل الوكالة الحضرية في هذا الإطار في مستويين إثنين:

- التبليغ والإخبار عن المخالفات: حيث تتم هذه العملية في إطار لجان تقنية أو في إطار تدخل أحادي الجانب من طرف الوكالة الحضرية لوجدة، وتهدف هذه العملية إلى إثارة الانتباه إلى المخالفات المرصودة في ميدان التعمير والبناء والقيام بالمتعين بشأنها تفاديا لتطورها واستمراريتها؛
- استغلال قاعدة البيانات المتوصل بها في إطار التبليغ من طرف ضباط الشرطة القضائية : حيث تم في هذا الإطار إعداد تطبيق إلكتروني خاص بتدبير قاعدة البيانات المرتبطة بالمخالفات المرصودة، وذلك في أفق تكوين قاعدة معلومات مشتركة بين المتدخلين في منظومة المراقبة.

- وجدير بالذكر أن هذا التطبيق الإلكتروني قد مكن خلال سنة 2019 من تكوين قاعدة معلومات مهمة حول المخالفات المرصودة بأقاليم تاويريرت وجرادة وفجيج وبركان، حيث وصل عدد المخالفات المسجلة 693 مخالفة، أزيد من 90% منها تتعلق بالبناء بدون رخصة، والجدول التالي يبين توزيع المخالفات المسجلة :

المخالفات المسجلة	
375	إقليم بركان
89	إقليم جرادة
134	إقليم تاويريرت
95	إقليم فجيج
693	المجموع

وتماشيا مع المستجدات التشريعية الجديدة ولا سيما المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على الضابط العام للبناء في صيغته الجديدة وكذا المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بإجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم الصادرين بتاريخ 12 يونيو 2019 والمنشورين بالجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 08 يوليوز 2019، اتخذت الوكالة الحضرية لوجدة إجراءات مواكبة لعملية المراقبة، سيمكن هذا التطبيق من تكوين قاعدة معلومات مشتركة لا محالة ستمكن اللجان التقنية فيما بعد من تسهيل عملية التعامل مع ملفات طلبات رخصة التسوية ووفقا للشروط المقررة لذلك.



liste des infractions

Type d'infraction	Province	Commune	Nom du Committeur	Adresse Committeur	Action prise	Actions
Autorisé	taourirt	taourirt	مغاسن حوي	حي القنار رقم 6 و رقم 538 تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux, Ordre de fin de l'infraction.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	taourirt	حسن ابراهيم	رقم 2026 وحدة المكنب حي القنار تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux, Ordre de fin de l'infraction.	☞ ☑ ☒
Autorisé	taourirt	taourirt	سوسية التعاونية	رقم 22 حي القنار رقم 538 تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux, Ordre de fin de l'infraction.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	el aïoun sid melouk	خديجة بوعقل	المنطقة المكنون القنار	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	el aïoun sid melouk	ميون بعللي	حي القنار القنار	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	el aïoun sid melouk	سوسية حوي	حي القنار رقم 538 و رقم 6 تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	el aïoun sid melouk	أحمد بوعقل	حي القنار القنار	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	mag el oudah	التمساحين	حي القنار تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux, Ordre de fin de l'infraction.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	taourirt	محمد ابراهيم	رقم 2056 وحدة رقم 52 حي القنار القنار تاويريرت	PV de l'inspection Ordre d'arrêt immédiat des travaux, Ordre de fin de l'infraction.	☞ ☑ ☒
Non Autorisé	taourirt	taourirt	محمد ابراهيم	رقم 1087 وحدة رقم 52 حي القنار القنار تاويريرت	PV de l'inspection.	☞ ☑ ☒

التطبيق الإلكتروني الخاص بالمخالفات

كما انخرطت بتوافق مع المنظومة الجهوية والإقليمية على استكمال عمليات تحديد المجالات التي سيتم فيها تقديم عمليات التسوية ولا سيما المناطق الواجب إخضاعها لعملية إعادة الهيكلة وفقا لأحكام القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية والقسمية.

ثانيا: مواكبة الإستثمار

1- مواكبة الأورش التنموية الكبرى

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة المشاريع الاستثمارية، وتهم المشاريع الكبرى المهيكلية التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والهادفة إلى تحسين جاذبية المجال الجهوي وتوفير فرص الشغل وتنويع فرص وأنساق التنمية الجهوية، حيث تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

أ-القطب التكنولوجي بوجدة

منذ إحداثه إلى غاية اليوم، بلغ عدد المشاريع المدروسة بالقطب التكنولوجي لوجدة 64 مشروعا توزعت بين الوحدات الإنتاجية ومعامل التلغيف ووحدات التحويل والتبريد وبنيات تحتية لوجيستكية ووحدات لعرض وبيع السيارات وعدد من المركبات الخدماتية ومعاهد التكوين بالإضافة إلى مجمع المعرفة...

و يوفر هذا المشروع قاعدة اقتصادية مهمة متنوعة ما بين اللوجستيك والخدمات المرحلة والتكنولوجيا النظيفة، إضافة إلى المرافق الخدماتية والترفيهية، كما ساهم هذا المشروع في هيكلية المجال المحيط به من خلال الربط الطرقي وتقوية البنية التحتية الطرقيه.



ب- القطب الفلاحي ببران

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 مواكبتها للقطب الفلاحي، حيث أبدت رأبها في ثلاثة مشاريع، ويتعلق الأمر بمشروع تغليب قنينات العصير والمياه المعدنية والمشروبات الغازية، ومشروع بناء وكالة تجارية فضلا عن مشروع يتعلق بجمع المنتوجات الكيميائية.

وقد وصل عدد المشاريع المدروسة إلى غاية اليوم 34 مشروعا، تتمثل أساسا في بناء مجموعة من الوحدات الصناعية والإنتاجية والإدارية وكذا مركز البحث والمراقبة ووحدات التبريد والتلغيف وفضاءات للاستقبال.

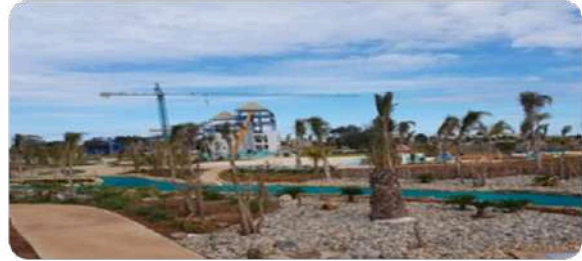
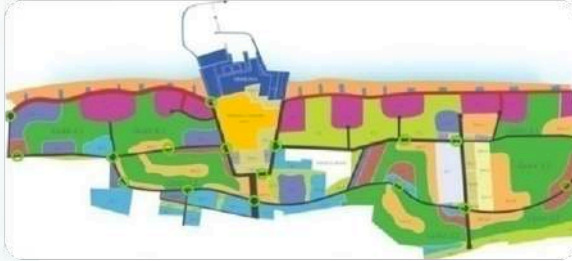


ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة ، بمعية فرقائها، مواكبة مشروع المحطة السياحية للسعيدية، وذلك من اجل بلوغ الأهداف المحددة، حيث عرفت المحطة منذ إحداثها إنجاز العديد من المشاريع السكنية، إضافة إلى إنجاز العديد

من الوحدات الفندقية، الشيء الذي الذي كان له الأثر الإيجابي في تقوية الوظيفة الحضرية للمدينة وكذا البنية التحتية السياحية، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية المحققة 5636 سيرا من مجموع 16905 كطاقة استيعابية متوقعة.

كما كان لهذا المشروع، نتائج إيجابية تمثلت في خلق رواج تجاري وسياحي بالمدينة، كما مكن من توفير حوالي 2000 منصب شغل من أصل 8000 منصبا متوقعا.



د-القطب الحضري لوجدة Urbapole



واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 مشروع القطب الحضري لمدينة وجدة، حيث تمت دراسة مشروع حي المحطة والمنطقة المتعددة الخدمات بالمنطقة (أ) و(ب).

و يهدف هذا المشروع إلى تحسين المشهد الحضري للمدينة الألفية عبر تقوية وظيفتها الحضرية والخدماتية، وقد عرف المشروع منذ إحدائه دراسة 11 مشروعا تتوزع بين بناء مجموعات سكنية تجارية ومكاتب بالإضافة إلى محطة القطار و المقر الرئيسي للبنك الشعبي

فضلا عن تهيئة الساحات والفضاءات الحرة، كما ساهم في هيكلة المجال المحيط به عبر الربط الطرقي بين أطراف المدينة.

ه- مشروع النصر بمدينة وجدة

يعرف المشروع إلى غاية الآن تقدما في نسبة الإنجاز، حيث تم منذ انطلاق المشروع إلى غاية متم سنة 2019 دراسة 21 مشروعا موزعة بين بناء مجموعات سكنية اجتماعية بتكلفة 250 ألف درهم من فئة سفلي بأربع طوابق، ومجموعات سكنية من فئة سفلي بست طوابق (Standing) بالإضافة إلى مدرسة وإعدادية.

ويتميز هذا المشروع بأن أصبح قطبا إداريا متميزا يحتضن مقرات الإدارات والمرافق العمومية الجهوية، كما أضفى على المجال رونقا خاصا وجمالية مشهدية، ساهمت فيها التهيئة المتناسقة للشوارع والطرق.



و- القطب الحضري لتاوريرت

يتعلق الأمر بمشروع القطب الحضري الواقع غربا على الطريق الوطنية رقم 6، على مساحة 150 هكتار، والذي يهدف إلى تقوية الوظيفة الحضرية لمدينة تاوريرت عبر خلق قطب حضري يتوفر على جميع التجهيزات والمرافق الضرورية ويقدم عرضا سكنيا متنوعا من فيلات وسكن اقتصادي وسكن اجتماعي وشقق في إطار من التناسق والانسجام بين مكونات المشروع. كما يأخذ المشروع بعين الاعتبار مدينة تاوريرت كعاصمة للإقليم وكذا التجهيزات الكبرى المبرمجة ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي (ملحقة الجامعة، المركب الرياضي، المنطقة اللوجيستكية،...).

وجدير بالذكر، أن الوكالة الحضرية لوجدة تصاحب المشروع من خلال التأطير التقني والقانوني، حيث تضع لهذا الغرض رهن إشارة المنظومة خبرتها من أجل تحسين مكونات المشروع من خلال الحرص على إدماج المشروع في النسق العمراني العام عبر خلق طرق الولوج وكذا المساحات الخضراء والفضاءات الحرة.



2- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الاستثمار، وتهم دراسة ملفات الاستثمار في غطار اللجان الجهوية، فضلا عن تقديم مذكرات المعلومات والدراسة القبلية للمشاريع ومواكبة الجماعات والمصالح الخارجية في إنجاز المرافق والإدارات العمومية، فضلا عن المواكبة التقنية للمهنيين وحاملي المشاريع.

أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية للاستثناء في ميدان التعمير

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة عملها في إطار اللجنة الجهوية للاستثناء، المحدثه بمقتضى الدورية المشتركة 31-10098 الصادرة بتاريخ 6 يوليوز 2010، حيث عرفت سنة 2019 دراسة 16 مشروعا مقابل 67 مشروعا سنة 2018 ، حظي منها 09 مشاريع بالموافقة المبدئية.

وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري ناهز 93 مليون درهم ، ومن تعبئة وعاء عقاري قدر ب 10 هكتارات وتوفير 1200 منصب شغل.

طبيعة المشاريع المدروسة في إطار اللجنة الجهوية للإستثناء

العدد	طبيعة المشروع
01	صحي
01	صناعي
02	مختلط
03	خدماتي
02	سياحي
09	المجموع

ب- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية والاستثمارية

أبدت الوكالة الحضرية خلال سنة 2019، في إطار اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية والاستثمارية، رأبها في 26 مشروعا استثماريا بمجالها الترابي حظي منها 12 مشروعا بالموافقة، في حين تم رفض 04 مشاريع قيما تم إرجاء البث في ملف واحد، وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري قدر ب 149 مليون و758 ألف درهم.

ج- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 الجماعات الترابية ومؤسسات الدولة لتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث التجهيزات والمرافق العمومية، وذلك من خلال دورها المحوري ضمن أشغال لجنتي اختيار الأراضي والتقييم المحدثتين طبقا لمقتضيات المنشور الوزيري عدد 209 الصادر بتاريخ 26 مايو 1976 المتعلق بالاقتناءات العقارية التي تهم ملك الدولة الخاص.

وقد أسفر عمل الوكالة ضمن هاتين اللجنتين عن القيام ب 80 عملية اختيار الأراضي لبرمجة المرافق العمومية و عن 65 عملية للتقييم كما هو مبين في الجدول أسفله:

أشغال اللجان المكلفة باختيار الأراضي والتقييم برسم 2019

العمالة أو الإقليم	عمليات اختيار الأراضي	عمليات التقييم
عمالة وجدة أنجاد	30	33
إقليم بركان	15	29
إقليم جرادة	08	09
إقليم تاويرت	03	05
إقليم فجيج	09	04
المجموع	65	80
المجموع العام	145	

د- تسليم بطاقة المعلومات

تهدف هذه العملية إلى توجيه استعمال الأراضي من خلال تحديد التخصيصات التعميرية المطبقة بملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير السارية المفعول.

وقد عرفت سنة 2019 تسليم 396 بطاقة معلومات تعميمية منها 07 بطاقات معلومات إلكترونية.

موازاة مع ذلك، سلمت الوكالة الحضرية 95 مذكرة توجيهية لفائدة الإدارات العمومية وذلك بغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بتفويت الأراضي وكذا تسوية الوضعية العقارية أو لإنجاز مشاريع استثمارية، كما تم تسليم 01 بطاقة معلومات تتعلق بتصميم تهيئة منتهي الصلاحية لأغراض إدارية.

و نظرا لما يتطلبه استقرار المعاملات العقارية من ضبط لقواعد استعمال الأراضي وكذا الارتفاقات المقررة بموجب القانون، وتماشيا مع المستجدات الجديدة المتمثلة في رقمنة دراسة الملفات من خلال المنصة الإلكترونية "رخص"، تبقى بطاقة المعلومات من الوثائق المهمة التي تمكن المهنيين وأصحاب المشاريع من التأكد من خلو الملكية مما من شأنه أن يؤثر في سلامة المعاملات العقارية، والجدول التالي يبين التوزيع المجالي لبطاقات المعلومات المسلمة برسم سنة 2019.

إقليم فجيج	إقليم تاوريرت	إقليم جرادة	إقليم بركان	عمالة وجدة أنجاد	العمالة أو الإقليم
06	59	17	118	196	المجموع
					المجموع العام
					396

المجموع	بطاقة المعلومات الإلكترونية	بطاقة المعلومات الورقية
396	07	389

التوزيع المجالي لبطاقات المعلومات المسلمة برسم سنة 2019



هـ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية

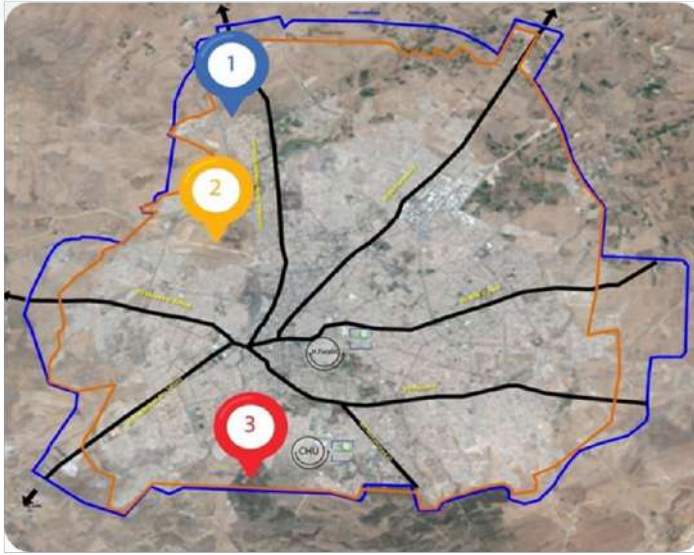
واصلت الوكالة الحضرية لوجدة عملها ضمن اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية المحدثة طبقا للظهير الشريف رقم 1.15.108 الصادر في 04 غشت 2015 بتنفيذ القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى والدورية المشتركة بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير السياحة عدد 1016.12 بتاريخ 14 مارس 2012 بشأن مسطرة الترخيص والتصنيف ومراقبة المؤسسات والمآوي السياحية، حيث تمت خلال سنة 2019 طبقا للمرسوم عدد 1547.10 الصادر بتاريخ 30 غشت 2010 المحدد لمعايير تصنيف المؤسسات السياحية، دراسة 04 ملفات طلبات ترتيب تقني لا زالت قيد الدراسة وفقا لمقتضيات الظهير السالف الذكر وللمعايير التقنية المعمول بها في ميدان تصنيف المؤسسات السياحية.

و- إبداء الرأي في ملفات كراء الأراضي السلالية

بتت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 رأيا في 33 ملفا لكرء وتفويت العقارات السلالية لإنجاز مشاريع خدمتية وترفيهية وسكنية ومرافق عمومية، حظي منها 32 ملفا بالموافقة المبدئية، فيما تم رفض ملف واحد.

كم بتت الوكالة رأيا في مجموعة من الملفات المتعلقة بالتسوية القانونية والعقارية المتعلقة بالظهير الشريف بمتابة قانون رقم 1.73.213 بتاريخ 26 محرم 1393 (2 مارس 1973) تنقل بموجبه إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجنب أو أشخاص معنويون.

هذا، وفي إطار مهام المساعدة التقنية، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة إنجاز المرافق والتجهيزات الكبرى ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي، حيث واكبت تحضير الملف التقني لإنجاز المستشفى الجهوي بمدينة وجدة والذي يندرج في إطار تنويع العرض الصحي على صعيد جهة الشرق، من خلال اقتراح مواقع لاحتضان المستشفى الجهوي والذي سيتم



المواقع المقترحة لاحتضان المستشفى الجهوي بوجدة

إنجازه خلال الفترة 2020-2024 على مساحة إجمالية تقدر بعشر هكتارات وبطاقة استيعابية تصل إلى 250 سرير، حيث تحكمت في هذه الاختيارات الإمكانيات العقارية المتاحة وعدم تعارضها مع مقتضيات تصميم تهيئة وجدة المصادق عليه وكذا توجهات المخطط المدير للتهيئة العمرانية لوجدة الكبرى.

كما واكبت الوكالة الحضرية لوجدة مشروع إحداث مستشفى إقليمي بمدينة تاويرت، حيث اتخذت لذلك الإجراءات التقنية الضرورية لتسهيل إنجاز هذا المشروع الذي سيكون له الوقع الإيجابي في هيكلية المجال المحيط به. فضلا عن تقوية العرض الصحي على مستوى الإقليم.

التقرير الإداري والمالي

المحور الأول : تعزيز سياسة القرب وتقوية الحكامة الإدارية

تماشياً مع التوجهات الحكومية في الموضوع، كرست الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 مقاربتها المبنية على تعزيز سياسة القرب اتجاه فرقائها ومرتفقيها، كما حرصت على مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية وتعميم التطبيقات والممارسات الجيدة في التدبير والأداء والرقى بالعمل الإداري خدمة للمرتفقين وتكريسها لموقع الوكالة الحضرية ضمن المنظومة الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية.

أولاً - تعزيز سياسة القرب

تندرج هذه العملية في إطار السياسة التدييرية التي تبنتها الوكالة الحضرية لوجدة منذ إحداثها، وذلك إيماناً منها بأن نجاح سياسة التعمير رهين بتموقع الوكالة الحضرية لوجدة ضمن المنظومة الإدارية المحلية وكذلك بتكريس سياسة تواصلية بشأن القضايا والإشكاليات التي يطرحها تدبير الملفات والمساطر المعمول بها. وتهم هذه العملية مواكبة الجماعات الترابية، والإنصات للمواطنين ومواكبة مغاربة العالم فضلاً عن مصاحبة حاملي المشاريع والمستثمرين في إنجاز المشاريع.

1- مواكبة الجماعات الترابية

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 الجماعات الترابية، حيث تمثلت هذه المواكبة فيما يلي:

- التكتيف من عقد جلسات وورشات العمل حول القضايا الخلافية المطروحة على مستوى تدبير الملفات، حيث مكنت هذه الورشات من القراءة الجماعية لضوابط الهيئة والقواعد المطبقة على البناء في بعض المناطق مثل التراجعات المقررة والمرائب وغيرها من القواعد التي تكون موضوع تأويل متباين بين أعضاء اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات .
- المواكبة في تعميم فحوى ومضمون النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة في إطار إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالتعمير والبناء، حيث واكبت الوكالة الجماعات الترابية في شرح مضمون ضابط البناء العام في صيغته الجديدة والذي سيدخل حيز التنفيذ في 08 يناير 2020، وذلك من أجل توحيد الرؤى حول أهم المستجدات القانونية ولا سيما ما يتعلق منها بالمقتضيات المتعلقة برخص التسوية والإصلاح والهدم الجزئي أو الكلي وغيرها من المقتضيات القانونية الجديدة.
- المواكبة في مسطرة إخضاع وثائق التعمير لمسطرة البحث العلني ومداولات المجالس المعنية، عبر شرح المسطرة القانونية والتتبع اليومي لسيرها وذلك بهدف احترام الأجل القانونية وسلامة ملف البحث العلني من العيوب الشكلية التي قد تحول دون استكمال مسطرة المصادقة.
- ضمان تمثيليتها في جميع الاجتماعات المنعقدة على مستوى نفوذها الترابي والتي تهم قضايا التعمير والبناء كإشكالية البناء في العالم القروي والإشكاليات المرتبطة بتنفيذ وثائق التعمير والتدبير الحضري فضلاً عن طلبات تحديد مراكز الجماعات وتوسعة المدارات الحضرية والإشكاليات المتعلقة بتسليم الشواهد الإدارية وطلبات الإدماج بتصاميم التقييم .
- تقديم المساعدة التقنية والقانونية فيما يخص إعداد قرارات تصفيف حدود الطرق العامة وكذا تكوين ملفات تحديد المراكز والدوائر الترابية .
- تقديم حلول تقنية وقانونية لبعض الإشكالات المطروحة على مستوى بعض الجماعات الترابية.
- التواصل المستمر مع المصالح التقنية بالجماعات الترابية وأقسام التعمير وعمالة وأقاليم النفوذ الترابي للوكالة وذلك من أجل توحيد الرأي بشأن مساطر التدبير الحضري والبحث عن الحلول الملائمة للإشكالات القانونية

المطروحة.

2- تكريس مبدأ الإنصات لقضايا المواطنين

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 حرصها على تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 28 رمضان 1438 (23 يونيو 2017) بتحديد كفايات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.

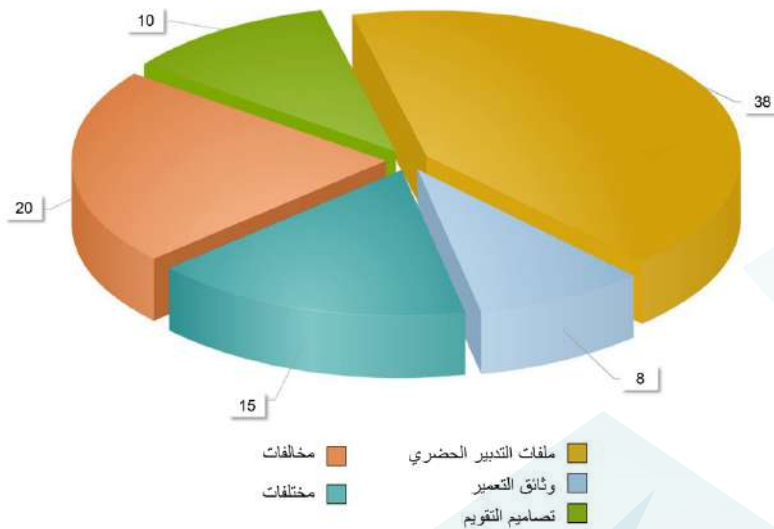
وفي هذا الصدد، نهجت الوكالة الحضرية لوجدة في معالجتها للشكايات تدبير القرب المبني على الإنصات للمواطن والبحث والتدقيق في موضوع الشكايات والحرص على احترام الآجال القانونية المحددة لدراستها، حيث عرفت سنة 2019 معالجة وتدبير 91 شكاية ورقية و 04 شكايات إلكترونية .

وقد مكنت دراسة ومعالجة الشكايات من:

- فهم ودراسة التصرفات غير القانونية الصادرة سواء من طرف الإدارة أو المواطنين؛
- اقتراح البدائل الممكنة في حالة إذا تعلق الأمر بملفات أو قضايا تتوفر الوكالة على عناصر الجواب عليها، تفاديا لتحول هذه الشكايات إلى نزاعات قضائية قد تضر بمصالح المواطنين وتدخل الإدارة في نزاعات قضائية؛
- إحالة الشكايات التي لا تندرج ضمن اختصاصات الوكالة على المصالح المعنية المختصة قصد القيام بالمتعين.

مختلفات	مخالفات	تصاميم التقويم	ملفات التدبير الحضري	وثائق التعمير	طبيعة الشكايات
15	20	10	38	08	العدد
16%	22%	11%	42%	9%	النسبة
					المجموع
					91

توزيع الشكايات حسب الموضوع

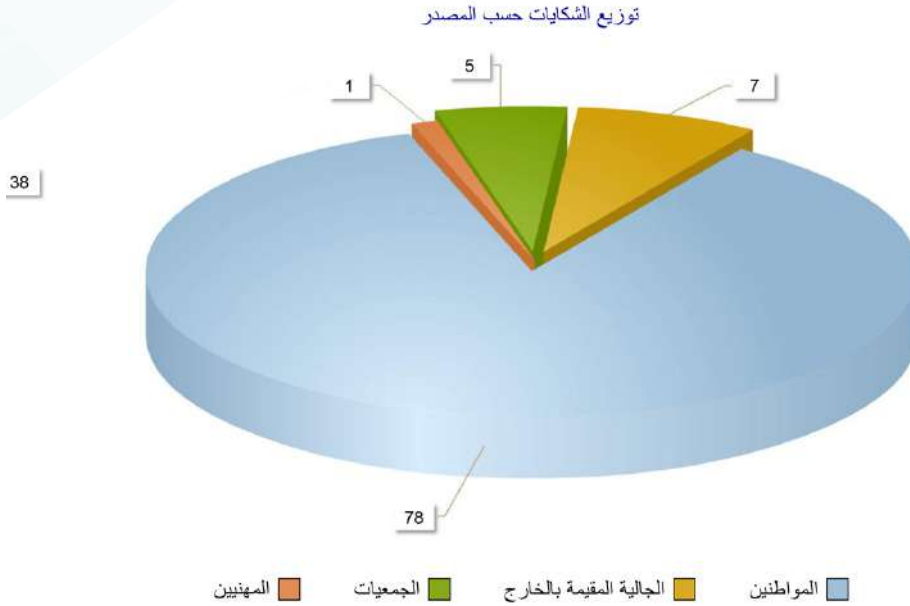


وتجدر الإشارة في هذا الموضوع، إلى أن 94% من الشكايات المعالجة تهم قضايا المواطنين منها 8% مقدمة من طرف مغاربة العالم.

والجدول التالي يبين توزيع الشكايات حسب مصدرها.

توزيع الشكايات حسب مصدرها برسم 2019

المهنيين	الجمعيات	الإدارات العمومية	الجالية المقيمة بالخارج	المواطنين	مصدر الشكاية
01	05	0	07	78	العدد
1%	5%	00	% 8	% 86	النسبة
					المجموع
					91



هذا، وقد عرف عدد الشكايات المقدمة خلال سنة 2019 استقرارا مقارنة مع سنتي 2018 و2017، حيث يرتبط هذا الاستقرار أولا بالحرص على اتخاذ التدابير اللازمة أثناء إعداد دراسات وثائق التعمير لحماية الحقوق المكتسبة وكذا الحقوق المرتبطة بحق الملكية، فضلا عن حرص الإدارة الدائم لتقويم عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات وتجاوز النواقص التي تعترى التدبير الحضري.

3- مواكبة مغاربة العالم

تنفيذا لمضامين الدورية الوزيرية عدد 6639 الصادرة بتاريخ 28 يونيو 2019 بشأن مواكبة المقام الصيفي لمغاربة العالم برسم سنة 2019، اتخذت الوكالة الحضرية لوجدة، وكعادتها ككل سنة، مجموعة من الإجراءات القبلية والمواكبة للمقام الصيفي للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج بغية تجويد الخدمات المقدمة لهم وتحسين ظروف استقبالهم بما يكفل التجاوب الفعلي مع رغباتهم.

وفي هذا الإطار، توزعت الجهود المبذولة من طرف الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 بين إجراءات داخلية تنظيمية تهم ظروف الاستقبال والتوجيه ودراسة ومعالجة الملفات والشكايات والتظلمات وأخرى تهم جانب التواصل والتحسيس بالمؤسسة والمهام التي تضطلع بها في ميدان التعمير والبناء والمجهودات التي تبذلها في سبيل مواكبة المقام الصيفي لمغاربة العالم.

أ- الإجراءات الداخلية والتنظيمية

وتهدف هذه الإجراءات إلى توفير الظروف المواتية لاستقبال مغاربة العالم ، حيث تتمثل فيما يلي:

- تهيئة فضاءات مخصصة لاستقبال مغاربة العالم وبتشوير واضح ومؤثثة بدعامات ووسائل تواصلية من دلائل ولوحات تشرح مساطر دراسة ملفات البناء والوثائق المكونة لها وشكليات وإجراءات تسليم الرخص ودور الوكالة الحضرية كمؤسسة تعنى بإبداء الرأي المطابق بخصوص هذه الملفات؛
- وضع الكفاءات المؤهلة للاستقبال والتوجيه وتقديم الاستشارات التقنية والقانونية الضرورية بشأن قضايا وانشغالات مغاربة العالم والمرتبطة بدراسة الملفات ومذكرة المعلومات التعميرية والإشكاليات المرتبطة بالعقار.
- إحداث شبك وحيد لدراسة الملفات المقدمة وكذا معالجة الشكايات والتظلمات وذلك بتسيق مع الفرقاء المتدخلين، إذ تم تكليف رئيس قسم لهذا الغرض للانكباب كلما دعت الضرورة لدراسة الحالات المستعجلة والتي تتطلب تدخلا أنيا، حيث تم في هذا الإطار دراسة ومعالجة مجموعة من الملفات في حينه في إطار المساطر المعمول بها.
- إحداث خلية على مستوى الإدارة يرأسها مكلف بمهمة، مهمتها الاستقبال والتوجيه وتقديم الاستشارات اللازمة لمغاربة العالم.



ب- الإجراءات المواكبة لتنظيم الأبواب المفتوحة ما بين 05 و09 غشت 2019

- إحداث خلية دائمة مكلفة بالاستقبال والتوجيه

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة أن الوكالة الحضرية لوجدة جندت لهذه المهمة طاقما إداريا وتقنيا مهما تنحصر



مهمته في تقديم الشروحات الضرورية لزوار الوكالة من مغاربة العالم حول المهام المنوطة بالوكالة الحضرية ، وكذلك تقديم التوضيحات اللازمة بشأن الملفات المعروضة على أنظار اللجان التقنية، حيث تم في هذا الإطار استقبال 30 مرتفقا من المغاربة القاطنين بالخارج توزعت انشغالاتهم بين ملفات البناء والحصول على معلومات تعميرية

واستشارات قانونية بشأن بعض الإشكاليات التي يطرحها تنفيذ وثائق التعمير، وكذا معرفة الإمكانيات التي توفرها وثائق التعمير ولا سيما في ميدان الاستثمار في العقار.

- المشاركة في البرنامج الإذاعي «جهة في الواجهة»

موازة مع ذلك، شاركت الوكالة الحضرية لوجدة في البرنامج الإذاعي «جهة في الواجهة» يوم الخميس 25 يوليوز 2019 حول موضوع «الوكالة الحضرية لوجدة: عشرون سنة من التواجد» والذي تم خلاله التعريف بمهام هذه المؤسسة وكذا الإجراءات المتخذة لمواكبة المقام الصيفي لمغاربة العالم، فضلا عن مشاركتها في البرنامج الوطني حول «مغاربة العالم» على أمواج الإذاعة الوطنية.



ج- المشاركة في أشغال الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر



بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمهاجر والذي يصادف العاشر من شهر غشت من كل سنة، شاركت الوكالة الحضرية لوجدة ضمن أشغال الاحتفالات المنظمة على مستوى عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان، تاوريرت، جرادة وفجيج، تحت شعار "سياسة القرب في خدمة مغاربة العالم"، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوكالة قد عبئت لإنجاح هذا الحدث المتميز كل إمكانياتها اللوجستكية والبشرية، وقد تمثلت أهم تدخلاتها فيما يلي:

- إقامة جناح خاص بالوكالة على مستوى المعرض الذي أقيم بهو ولاية جهة الشرق، تضمن لوحات إخبارية خاصة بمهام وإنجازات الوكالة الحضرية لوجدة ولاسيما مهام المواكبة التقنية والقانونية للمواطنين، فضلا عن عرض دليل بمساطر وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى القوانين الجاري بها العمل في ميدان

التعمير والبناء، بالإضافة إلى مطبوعات خاصة بالوثائق المكونة لملفات البناء والتجزئ و إحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

- المشاركة في الاحتفالات المنظمة بكل من أقاليم بركان، تاوريرت، جرادة و فجيج، من خلال تمثيلتها ضمن لجان البنيات التحتية المحدثة والمكلفة بالإجابة عن الإشكاليات والقضايا المرتبطة بالتعمير وكذا شرح المساطر z صوالقوانين الجاري بها العمل.

4- مصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع

تهدف هذه العملية إلى مواكبة ومصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع لاقتراح إنجاز مشاريع تستجيب للمقتضيات القانونية وتوفق بين متطلبات الجمالية والتهيئة المتناسقة، حيث تقوم الوكالة الحضرية لهذا الغرض بما يلي :

- تقديم النصح والإرشاد فيما يخص طبيعة المشاريع الواجب إنجازها ؛
- شرح المقتضيات القانونية والضوابط التقنية المطبقة بالقطاعات المعنية ؛
- المساعدة في بلورة مشاريع تماشى والخصوصيات المعمارية والهندسية وتوفق بين المتطلبات الجمالية والمقتضيات القانونية؛
- وضع رهن إشارة المستثمرين دفاتر التحملات وتصاميم الكتلة المتعلقة ببعض المشاريع الكبرى.
- وقد مكنت هذه العملية من اقتراح مشاريع متكاملة ومندمجة ومن تسريع وثيرة الدراسة، حيث يتم في غالب الأحيان العمل على تصحيح العيوب والنواقص قبل عرضها على أنظار اللجان التقنية المكلفة بالدراسة.
- ووعيا منها بأهمية ودور المهنيين كشريك في تنزيل مقتضيات القانون، نشطت الوكالة الحضرية لوجدة ورشة عمل حول المستجدات الجديدة التي جاء بها ضابط البناء العام في صيغته الجديدة ولا سيما المقتضيات المتعلقة بتسليم رخص التسوية والهدم الجزئي والكلبي والإصلاح، والمقتضيات المتعلقة بإناطة مهام احتساب أجور الخدمات المؤدى عنها لفائدة الجماعات والوكالة الحضرية.

ثانيا- نقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية

تركزت مجهودات الوكالة الحضرية في هذا المجال في مجمل العمليات المرتبطة بمواكبة مشروع الإصلاح الإداري والمؤسسي المتجسدة في تعزيز الإطار التدييري والهيكلية والتخليقي والرقمي وذلك من خلال تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وقواعد الشفافية والنجاعة والفعالية والانفتاح وتعزيز سياسة القرب وكذا الانخراط في مشروع التحول الرقمي لجعل البنية الإدارية أداة في خدمة المواطن والتنمية.

وهكذا، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2019 على تجسيد الأهداف الكبرى لإصلاح الإدارة من خلال العمل على تحديث وتطوير منظومتها التدييرية عبر الدعامات والآليات الأساسية التالية:

1- تثمين الرأس المال البشري

استهدفت الوكالة الحضرية لوجدة تثمين رأسمالها البشري من خلال اعتماد المقاربات الحديثة في التديير المرتكزة على مفاهيم الوظائف والكفاءات وتقييم الأداء وتثمين المؤهلات البشرية عبر سياسة التكوين المستمر، وكذا تبني معايير الكفاءة والاستحقاق والشفافية في الولوج إلى الوظائف وتديير المسارات المهنية للعاملين بها.

ويمكن إجمال أهم المؤشرات المرتبطة بالرأسمال البشري كما يلي:

- بلغت نسبة التآطير 73%؛
- بلغ عدد المستخدمين 92 إطارا وعونا؛
- بلغت نسبة النساء 40% من مجموع المستخدمين بالوكالة، وتمثل نسبة النساء 38% من مجموع الأطر، فيما تبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية 27%. وهو ما يؤكد انخراط المؤسسة في تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في التدبير.

و في مايلي نستعرض توزيع الموارد البشرية حسب التخصص والوحدات الإدارية:

المجموع	آخر	الكتابة	المعلومات	تقنيون في مختلف التخصصات	التدقيق	الجغرافية	الإقتصاد والتهيئة الحضرية	القانون	الهندسة والهندسة المعمارية والتعمير	الوحدات الإدارية
81	15	09	07	21	01	02	04	10	12	مقر الوكالة
04	-	-	-	02	-	-	-	01	01	ملحقة بركان
03	-	-	-	02	-	-	-	-	01	ملحقة تاوريرت
03	-	-	-	02	-	-	-	-	01	ملحقة جرادة
01	-	-	-	-	-	-	-	-	01	ملحقة بوعرفة
92	15	09	07	27	01	02	04	11	16	المجموع

أ - تعزيز الوكالة الحضرية بالمؤهلات البشرية الضرورية

تعززت التركيبة البشرية للمؤسسة بمجموعة من الكفاءات التقنية تنفيذا لقانون الإطار لسنة 2019. وفي هذا الصدد، وطبقا للمقتضيات التنظيمية المؤطرة، قامت الوكالة بتوظيف مهندس معماري بملحقة جرادة في إطار توجيهها الهادف إلى تجسيد سياسة القرب من خلال تدعيم ملحقاتها بالمؤهلات البشرية اللازمة.

كما قامت المؤسسة بإدماج كفاءات متخصصة حيث تم توظيف مختص في التهيئة الحضرية وتقني في الطبع المعلوماتي (Infographie). كما التحق بالوكالة إطار مختص في التدقيق ومراقبة التسيير بعد تحويل منصبه المالي من الوكالة الحضرية للناظر تطبيقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال.

ب - تدبير المسارات المهنية للمستخدمين

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة طبقا للنظام الأساسي المؤقت للعاملين بها مجهوداتها الهادفة إلى تثمين وتحفيز مواردها البشرية من خلال مواكبة مساراتها المهنية وتعزيز وضعيتها الإدارية والمادية عبر عملية الترقية الداخلية، حيث شملت الترقية في الرتبة جميع المستخدمين بمختلف الفئات المهنية، فيما استفاد من الترقية في الدرجة 26 مستخدما (18 إطارا و 08 أعوان) والذين توفرت فيهم الشروط الضرورية طبقا للمقتضيات التنظيمية في هذا الصدد.

ج - التكوين المستمر

يشكل التكوين المستمر دعامة أساسية لتأهيل وتثمين الموارد البشرية للمؤسسة وضرورة ملحة لتطوير وتحسين

الأداء وتعزيز نجاعة وفعالية المرفق العام. وفي هذا الصدد، واصلت الوكالة سياستها في هذا المجال من خلال برمجة وإنجاز العديد من الوحدات التكوينية بما يتلائم مع احتياجاتها. وقد همت هذه الوحدات مجالات التكوين المرتبطة بالتدبير التوقعي للموارد البشرية والمالية ونظام الجودة والتحول الرقمي والتواصل.

كما تركز الوكالة الحضرية على تعزيز التكوين المستمر للعاملين بها في المجالات المرتبطة بمهامها ووظائفها التقنية.

د - تعزيز الحوار الاجتماعي

إيماناً منها بأهمية العلاقات الاجتماعية ودورها في تحسين مناخ العمل والرفع من المردودية وتعزيز الأداء، اتخذت الوكالة الحضرية لوجدة من الحوار الاجتماعي أحد المداخل الأساسية لعصرنة وتقوية نظامها التديبيري من خلال التواصل الدائم مع الفاعلين الاجتماعيين من نقابات وجمعية الأعمال الاجتماعية والعمل على إيجاد الحلول للقضايا التي من شأنها خلق مناخ اجتماعي ملائم ومشجع على الأداء، وكذا دعم المبادرات المتجددة في مجال الأعمال الاجتماعية والتي تروم تحسين أوضاع العاملين بالوكالة الحضرية.

كما تواصلت الوكالة بدعم المبادرات المتجددة والهادفة إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملين بها، كما هو الشأن بالنسبة لنظام التقاعد التكميلي RECORE والنظام التكميلي للتأمين من المرض.

وفي هذا الإطار تتدارس الوكالة الحضرية لوجدة بالتنسيق مع كافة المتدخلين الإجراءات الكفيلة بتفعيل وتنفيذ المشروع الهادف إلى تمكين المستخدمين بالوكالات الحضرية من تقاعد تكميلي عن طريق جمعيات الأعمال الاجتماعية (منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2531 بتاريخ 23 شتنبر 2019 وكذا دورية السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة عدد 54 بتاريخ 03 يناير 2020 في شأن اعتماد تقاعد تكميلي).

2 - تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير

إن تحسين علاقة الإدارة بالمواطن يتطلب تفعيل وتعزيز مختلف التدابير والإجراءات المرتبطة بتسيير الولوج إلى الخدمات الإدارية وتحسين جودتها وإعادة النظر في ظروف وشروط الاستقبال والعمل على تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ودعم الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي للمؤسسة، وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير كدعامات أساسية لتحديث وتنمية الإدارة العمومية وتعزيز نجاعة أداؤها.

في هذا الإطار، تعمل الوكالة جاهدة على تطبيق وتفعيل ميثاق الممارسات الجيدة وإعمال قواعد الشفافية والمنافسة وتعزيز التواصل مع محيطها وذلك من خلال:

أ - نشر التقارير السنوية

تسعى الوكالة إلى إعمال معايير الشفافية والحكامة في تديبيريها المالي والإداري من خلال إعداد تقارير سنوية حول تسييرها تبين وضعيتها المالية ومؤشرات إنجازاتها، وكذا برنامج عملها المستقبلي وأليات تنفيذه، إضافة إلى ذلك خضعت الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019 لتدقيق مالي ومحاسباتي هم ثلاث عمليات أساسية مرتبطة بتسييرها الإداري والمالي، ويتعلق الأمر ب:

- تقييم نظام المراقبة الداخلية للوكالة وتهدف هذه العملية إلى دراسة والتأكد من جودة ومصداقية وفعالية

آليات المراقبة الداخلية المعتمدة وتقييم مختلف المساطر والتدابير المطبقة في مجال التدبير الإداري والمالي والمحاسباتي؛
 - تدقيق البيانات المحاسبية للوكالة وتستهدف هذه العملية مراقبة مصداقية نتائج مختلف العمليات المحاسبية للوكالة برسم سنة 2019 سواء تعلق الأمر بالحصيلة أو حساب العائدات والتكاليف والنتائج وغيرها من البيانات؛
 - تدقيق البيانات المرتبطة بوضعية تنفيذ الميزانية من خلال تحليل وتقييم مختلف العمليات المرتبطة بتدبير ميزانية الوكالة كالبرمجة، المصادقة على الميزانية، صرف الإعتمادات وكذا تنفيذ الميزانية .
 إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بنشر برنامجها التوعوي في الجرائد الوطنية طبقا لنظام الصفقات العمومية الخاص بالوكالة.

وتنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 2.13.882 الصادر في 12 من صفر 1435 (16 دجنبر 2013) بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية، قامت الوكالة بنشر حساباتها السنوية (حسابات الموارد والتكاليف وجدول أرصدة التدبير) والتي تهم حصيلة سنة 2018 بنشرة الإعلانات القانونية و القضائية والإدارية للجريدة الرسمية عدد 5556 بتاريخ 24 أبريل 2019.

ب - تعزيز المنافسة والشفافية في الصفقات العمومية

في هذا الصدد تحرص الوكالة الحضرية على ترجمة المبادئ الأساسية للحكمة الجيدة والمتمثلة في تكريس معايير الشفافية والمساواة والجودة وإعمال القواعد القانونية في تدبير العمليات المرتبطة بالولوج إلى الطلبات العمومية سواء تعلق الأمر بالصفقات أو بسندات الطلب، وذلك وعيا منها بأهمية الصفقات العمومية ودورها المحوري في تنشيط الحركة الاقتصادية. كما تحرص الوكالة على تعزيز قواعد الحكمة الجيدة خلال جميع مراحل وعمليات تدبير الصفقات العمومية كالبرمجة والتنفيذ والتتبع والتقييم.

وضمننا مبدأ المساواة في تدبير صفقاتها وإرساء قواعد الحكمة الالكترونية في الشراء العمومي شرعت الوكالة منذ سنة 2018 في فتح الأطراف وتقييم العروض بطريقة الكترونية ، كما تسعى لتبني قواعد أكثر مرونة وملاءمة لخصوصياتها وطبيعة عملها فيما يتعلق بانجاز الدراسات خصوصا خلال مرحلة إعداد طلبات واختيارها، حيث تحرص على تحديد أدق للمواصفات التقنية استنادا للمعايير وطبيعة مهام الوكالة للحصول على عروض ملائمة بين الجودة والسعر.

ج - تحسين أجال الاداءات بالمؤسسات العمومية

في إطار تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية ودينامية المقاولات المغربية تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تحسين آليات تدبير معاملاتها مع مختلف مكاتب الدراسات والممولين في إطار تنفيذ ميزانيتها السنوية. وفي هذا الصدد تحرص الوكالة على احترام آجال أداء مستحقات المتعاملين معها، كما تعمل على تصفية التزاماتها المالية تجاه الدائنين من خلال التطبيق الصارم للوثائق التعاقدية، مع إيجاد الحلول اللازمة للحالات العالقة من خلال التواصل المباشر والدائم مع المعنيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

كما قامت الوكالة بالانخراط في البوابة الالكترونية لمعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية

"أجال" حيث لم يتم تسجيل لحد الآن أية شكاية متعلقة بتأخر هذه المؤسسة في أداء المستحقات الواجبة عليها تجاه المقاولات. كما لم يتم لحد الآن الإشارة إليها ضمن مرصد آجال الأداء الذي يعمل على تتبع وضعية آجال الأداء بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي إطار تتبع هذه العملية وتنفيذا للمقتضيات التنظيمية، خضعت الوكالة الحضرية لعملية رقابية قام بها السيد مراقب الدولة للتأكد من مدى احترام المؤسسة للمقتضيات القانونية والتنظيمية والتعاقدية المتعلقة بآجال الأداء قدم خلالها السيد مراقب الدولة مجموعة من التوصيات من أجل تحسين تدبير عملية أداء مستحقات الوكالة الحضرية.

كما تعمل الوكالة الحضرية وبشكل دائم على إدراج المعطيات المتعلقة بأداء المستحقات الواجبة عليها بشكل شهري ضمن بوابة مسار.

د - المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر وفق نظام الجودة

خلال سنة 2019، خضع نظام تدبير الجودة حسب معيار إيزو 9001 صيغة 2015 المعتمد من طرف الوكالة الحضرية لوجدة لعدة تدقيقات داخلية من طرف لجنة التدقيق الداخلي، حيث شملت هذه التدقيقات مختلف العمليات التقنية وعمليات الدعم و التواصل و التدبير، وذلك من أجل تقييم مدى تفعيل عمليات هذا النظام و المخاطر المرتبطة بها و معالجة النواقص المتعلقة بتفعيل و تنزيل مقتضياته و تحسينه و تطويره.

كما قامت الوكالة الحضرية لوجدة على إثر انعقاد اجتماع مراجعة الإدارة (revue de direction) برسم سنة 2019 باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها :

- تبني مقتضيات الدراسة المنجزة من طرف الوزارة الوصية و المتعلقة بإعداد خريطة المخاطر و دليل التدقيق لفائدة الوكالات الحضرية، حيث تم إدماج تدبير المخاطر ضمن مختلف عمليات نظام الجودة.
- إعداد مسطرة متعلقة باليقظة القانونية ؛
- إعداد مسطرة لدراسة مشاريع الاستثمار؛
- إعداد مسطرة التدبير اللامادي لدراسة الملفات؛
- إعداد عملية لتنظيم المراقبة البعيدة في إطار مراقبة أورش البناء؛
- إعداد عملية خاصة بنظام المعلومات الجغرافية؛
- إعداد عملية متعلقة بتدبير الأرشيف.

و في إطار سعي الوكالة المتواصل لتحقيق الجودة المطلوبة في الخدمات المقدمة وذلك وفق المعايير المتعارف عليها دوليا خضعت هذه الأخيرة يومي 19 و 20 نونبر 2019 لتدقيق خارجي (audit de surveillance) من طرف مكتب متخصص للتدقيق و الذي أوصى بمحافظتها على شهادة الجودة ايزو 2001 صيغة 2015. و بعد ذلك اعترافا مستحقا لانخراط الوكالة الحضرية ضمن منظومة شاملة و مستمرة قوامها تعزيز الحكامة و تجويد الخدمات بشكل يستجيب لانتظارات مختلف الشركاء.

هـ - تدبير الأرشيف

تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 69-99 المنظم للأرشيف و لمرسومه التطبيقي رقم 2.14.267 الصادر في 26

نوفمبر 2015، وفي إطار تعزيز الجهود التي تبذلها الوكالة الحضرية لوجدة من أجل النهوض بتنظيم وتديير الأرشيف العمومي، أبرمت الوكالة الحضرية خلال سنة 2019 اتفاقية إطار مع مؤسسة أرشيف المغرب من أجل تحديد برنامج لتديير الأرشيف الخاص بها وكذا شروط وإجراءات تديير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي لأرشيف المغرب، كما تم التنصيص على ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم السالف الذكر.

وتنفيذا لبنود هذه الاتفاقية تم إحداث بنية مكلفة بمهام تديير الأرشيف ضمن الهيكل التنظيمي للوكالة ولجنة خاصة بالأرشيف، حيث باشرت هذه اللجنة تنفيذ برنامج تديير الأرشيف وفقا لمضامين الدراسة المنجزة في هذا الإطار من خلال إعداد وتعيين أدوات تديير الأرشيف، لاسيما جدول تصنيف الوثائق والجدول الزمني للحفظ وفقا لأحكام المواد 6 و7 و8 و9 و10 و11 من المرسوم سالف الذكر وعرضهما على مؤسسة أرشيف المغرب قصد التأشير عليه.

ويمكن جدول تصنيف الوثائق من تنظيم الأرشيف الجاري والوسيط بطريقة تراتبية من العام إلى الخاص وتوحيد نظام وطريقة تصنيف الوثائق وترتيب الملفات حسب تسلسل منطقي، كما سيساهم في تيسير الولوج إلى المعلومة وكذا ضمان استمرارية الأنشطة الإدارية في حالة حركية الموظفين والمستخدمين. أما بالنسبة لجدول الحفظ، فيساهم في توحيد قواعد الحفظ لجميع الوثائق وتقنين عملية الإتلاف إضافة لعقلنة تديير فضاءات وتجهيزات الحفظ وتخفيض تكاليفها.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج وضعت الوكالة رهن إشارة المصلحة المكلفة بتديير الأرشيف الوسائل اللوجستكية اللازمة من معدات المعالجة والتلفيف والتأثير، والحفظ من أجل إعادة معالجة الأرشيف منذ إحداث الوكالة، وذلك وفقا لجدول تصنيف الوثائق واستنادا إلى معطيات الجدول الزمني للحفظ حيث شملت عمليات تديير الأرشيف: الجرد والتصنيف والمعالجة والتلفيف وإعداد أدوات البحث، والاستغلال، والرقمنة، والفرز والحفظ والتثمين.

وقد تم إيداع الوثائق التي أصبحت أرشيفا وسيطا بموجب الجدول الزمني للحفظ الذي تم اعتماده في انتظار المصادقة عليه بصفة نهائية من طرف مؤسسة أرشيف المغرب في مستودع خاص يستجيب لمعايير السلامة وشروط حفظ الوثائق المعتمدة بهذا الخصوص ومجهز بمعدات ترتيب جديدة حيث يعتمد على عنوان الحفظ الطوبوغرافي لترتيب وحفظ العلب داخل المستودع. ويهدف هذا النظام التدييري الجديد إلى:

- ضبط وتسهيل الولوج للأرشيف؛
- حفظ الوثائق بصفة ملائمة ووفق شروط الوقاية والسلامة؛
- تيسير استعمال الأرشيف واستغلاله؛
- تيسير تديير الأرشيفات الجارية عن طريق تخفيض حجم الأرشيف الموجود بالمكاتب.

ملخص تركيبي لمبنى الأرشيف الجديد

<p>- طابق تحت أرضي - مساحة المستودع: 400 متر مربع - طاقة التخزين: 19.000 علبه أرشيف - عدد ممرات المستودع: 24 - عرض الممرات في المستودع: 1.20 متر بالنسبة للممرين الرئيسيين و 0.8 متر للممرات الفرعية</p>	<p>مبنى الأرشيف</p>
<p>تهدف الاجراءات المتخذة بهذا الخصوص الى تحقيق أعلى مستويات الأمن والسلامة وتوفير البيئة المناسبة من أجل الحفاظ على المواد الأرشيفية المحفوظة من خلال : - توفير منافذ من أجل تهوية منتظمة لضمان تجدد الهواء؛ - عدم تمرير أنابيب المياه عبر مستودع الأرشيف؛ - تشييد جدران المستودع بمواد لا تشمل على تركيبات كيميائية ملوثة؛ - تغطية الجدران الداخلية بألوان فاتحة تسمح بعزل الحرارة والرطوبة وتسهل تنظيف وصيانة المبنى؛ - استعمال مواد منيعة ومقاومة للحرارة والرطوبة؛ - ضبط درجة الحرارة والرطوبة والضوء، وذلك بتأثير المخزن بمصايح غير ملاسمة للرفوف والعلب الأرشيفية وترك مسافة فراغ بينهما واستعمال زجاج ملون عازل لأشعة الشمس بالنسبة للنوافذ؛ - فصل الوثائق المتضررة من أجل منع نقل العدوى للوثائق الأخرى؛ - توفير أجهزة الإنذار وإطفاء الحريق داخل المستودع؛ - تركيب نظام المراقبة بالكاميرات داخل وخارج المستودع؛ - رفع قاعدة الرفوف عن مستوى الأرض من أجل التهوية والتنظيف؛ - ضمان تهوية كافية لمستودع الأرشيف.</p>	<p>إجراءات الأمن والسلامة</p>
<p>- استعمال رفوف حديدية ثابتة من الفولاذ القوي تتحمل وزن 130 كيلوغرام من الحمولة لكل رف؛ - استعمال علب الأرشيف من الورق المقوى وترتيبها على الطريقة الايطالية ؛ - توفير فرامة الورق من أجل إتلاف الوثائق؛ - تجهيز المستودع بعلامات تشوير واضحة ومرئية؛ - تجهيز قاعة الاطلاع والمعالجة بالمعدات المكتبية الضرورية: حاسوب، آلة طباعة، كامات، قفازات، علب....</p>	<p>تجهيزات المستودع</p>

و - تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات

بعد إصدار قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 12 مارس 2019، وتفعيلا لمقتضيات منشور السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رقم 2 بتاريخ 25 دجنبر 2018 الهادف إلى حث المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ القانون رقم 31.13 على اتخاذ التدابير التي ينص عليها هذا الأخير ، ولا سيما في المادتين 12 و13، قامت الوكالة الحضرية لوجدة باتخاذ عدة اجراءات تتمثل فيما يلي :

- تعيين مسؤول مكلف بتلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة، وكذا المساعدة اللازمة عند الاقتضاء لطالب المعلومات في اعداد طلبه ؛
- تعيين لجنة لتتبع وتقييم عمل المسؤول المكلف بتلقي طلبات الحصول على المعلومات والتي تنحصر مهمتها في:
 - اعداد برنامج العمل السنوي السالف الذكر ؛
 - تقديم الاستشارة للشخص المكلف حول جميع المسائل المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات ؛

- اعداد منشور داخلي يحدد بشكل مدقق كيفية اداء الشخص المكلف او الاشخاص المكلفين لمهامهم ؛
- اعداد تقرير سنوي حول حصيلة تفعيل مقتضيات القانون السالف الذكر.

وفي نفس الصدد، وتنفيذا لمقتضيات القانون رقم 31.13 قامت الوكالة بتحديد لائحة المعلومات والوثائق الممكن الإطلاع عليها من لدن العموم مع مراعاة مقتضيات القوانين الأخرى ذات الصلة.

3 - تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

شكلت متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تسيير الوكالة والتي تم تضمينها في تقرير المجلس الأعلى برسم سنة 2009، احدى اولويات هذه المؤسسة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق وتفعيل جميع التوصيات بهذا الخصوص، وذلك تكريسا لمبادئ الحكامة و الشفافية.

وفي إطار متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات قامت الوكالة الحضرية لوجدة باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات بهذا الخصوص، وذلك كما يلي :

التدابير المتخذة لتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات

ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات
ضرورة قيام الوكالة بجميع الاختصاصات الموكولة إليها بموجب القانون	تقوم الوكالة الحضرية بجميع المهام الموكولة إليها طبقا للقوانين الجاري بها العمل باستثناء المهمة المتعلقة بالتعمير العملياتي	تفعيل هذه التوصية رهين بقرار من سلطة الوصاية وكذا المجلس الإداري للوكالة
احترام توجيهات المخطط المديرى للتهيئة الحضرية	تم إعداد مخطط جديد للتهيئة العمرانية لمدينة وجدة لتعويض مخطط 1983 الذي لم يكن يكتسي طابعا ملزما بل توجيهيا فقط	تمت المصادقة على هذه الوثيقة بمرسوم 16 أكتوبر 2015
ضرورة قيام الوكالة والسلطات المعنية بتجاوز المشاكل المرتبطة بمسطرة إعداد وثائق التعمير	مراجعة مساطر إعداد وثائق التعمير من اختصاص الإدارة المركزية	تم اتخاذ اللازم في الموضوع، حيث تم تبسيط مسطرة إعداد وثائق التعمير في إطار النصوص المرجعية
ضرورة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية عند دراسة الملفات المتعلقة بالتدبير الحضري	تولي الوكالة الحضرية بشكل دائم أهمية قصوى لاحترام المقتضيات القانونية المنظمة لهذا المجال، باعتبارها من المهام الأساسية الموكولة إليها وهي السهر على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية في مجال التعمير والتدبير الحضري	العملية مستمرة
مراجعة المسطرة الخاصة بمنح الاستثناء في مجال التعمير	سيتم العمل بمقتضيات القانون رقم 74.81 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار و بإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار	تنفيذ مقتضيات القانون
اعتماد تنظيم أمثل لعملية المراقبة وتحديد المعايير الضرورية لاختيار الأوراش الواجب مراقبتها والحرص على تتبع المخالفات المرصودة	يتجسد دور الوكالة الحضرية في مجال المراقبة من خلال : - الدور الذي تضطلع بها الوكالة ضمن فرقة مراقبة التعمير المحدثة على صعيد عمالة وجدة أنجاد والمكلفة بمهام مراقبة وتتبع الأوراش ؛ - المشاركة في لجان اليقظة الإقليمية المكلفة بمراقبة الأوراش ومعاينة المخالفات في مجال البناء.	تفعيل هذه التوصية تتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين في مجال المراقبة من سلطات محلية وجماعات محلية ووكالة حضرية ومحاكم العملية أصبحت مؤطرة بمقتضى القانون رقم 66-12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
العملية مستمرة	تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل استكمال هيكلتها التنظيمية عبر ملئ مناصب المسؤولية الشاغرة طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية في هذا الصدد. كما تسعى إلى ضمان اضطلاع مختلف المديرين و الأقسام والمصالح بمهامها واختصاصاتها.	احترام الهيكل التنظيمي للوكالة (Organigramme)
العملية مستمرة	قامت الوكالة بمجهودات كبيرة في هذا المجال من خلال تطوير وتحسين واقتناء مجموعة من التجهيزات والحلول و البرامج المعلوماتية لجعل النظام المعلوماتي للوكالة أكثر أمنا وفعالية، كما قامت باقتناء نظام للتخزين المعلوماتي يمكن من حفظ المعلومات بشكل أكثر أمنا وفعالية.	وضع منظومة معلوماتية مندمجة ومحمية
العملية مستمرة	يتم تعيين سجل الجرد بصفة دائمة لإدخال المشتريات الجديدة ومواكبة جميع التغيرات في توزيع وتعيين التجهيزات بين الفينة والأخرى لضرورات المصلحة.	تحسن عملية الجرد (Inventaire)
إعداد وثائق التعمير عميلة معقدة نظرا لكثرة المتدخلين في هذه العملية يتم حاليا اتخاذ الإجراءات الردعية في حينه في حالة التأخير	- تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل التقيد بمقتضيات دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة وخاصة فيما يتعلق باحترام الأجل؛ - تم اعتماد جدولة زمنية جديدة لتجاوز إشكالية التأخير في إنجاز الدراسات (التقليل من مراحل تدخل مكتب الدراسات وحصرها في مرحلة اللجنة التقنية)	ضرورة احترام الأجل المنصوص عليها في دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة
تم القيام بالمتعين	تم إخضاع جميع التسعيرات المطبقة بالوكالة الحضرية بخصوص الخدمات التي تقدمها للعموم لمصادقة المجلس الإداري المنعقد في دورته العاشرة بتاريخ 28 فبراير 2011.	إخضاع التسعيرات المطبقة لمصادقة المجلس الإداري للوكالة الحضرية

4 - التحول الرقمي للوكالة

يشكل مشروع التحول الرقمي للمؤسسة إحدى الرهانات الاستراتيجية للتحديث وتعزيز فعالية ونجاعة المرفق العام والرفع من أدائه ، حيث شرعت الوكالة في اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد أهمها:

- وضع نظام للمعلومات الجغرافية بالوكالة يمكن من تدبير المعطيات المجالية بشكل أكثر فعالية؛
- اقتناء نظام للتخزين المعلوماتي لحفظ المعطيات واستعمالها وتحسين طرق تداولها؛
- اعتماد خدمة مذكرة المعلومات التعميرية على الخط عبر البوابة الإلكترونية للوكالة؛
- اعتماد خدمة الأداء عبر الأنترنت للمستحقات عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية؛
- اعتماد خدمة الأداء الإلكتروني عبر البطائق البنكية للمستحقات عن الخدمات المقدمة عبر شبابيك الوكالة وملحقتها ببركان؛

■ وضع وثائق التعمير على الخط: حيث ستمكن هذه العملية المستثمرين وأصحاب المشاريع والمهندسين المعماريين وكذا المواطنين من الاطلاع على مقتضيات وثائق التعمير وكذا قواعد وضوابط استعمال الأرض على الأنترنت من خلال البوابة الإلكترونية للوكالة الحضرية لوجدة.

5- تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة

أولت الوكالة الحضرية لوجدة أهمية بالغة لتطبيق وأجراء توجهات ومضامين الدوريات في احترام تام لمقتضيات ومضامين القوانين المعمول بها وذلك انطلاقا من وعيها العميق بأن النهوض بميدان التعمير وتعزيز حكامه المرفق العام لا يستقيم إلا باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية وتطبيق الدوريات الوزارية التي تحدد التوجهات الحكومية العامة وتسد النقص والفرغ المطروح على مستوى النصوص التنظيمية.

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق مقتضيات الدورية
5 فبراير 2019	652	التحضر للمجالس الإدارية للوكالات الحضرية برسم سنة 2019.	يتم تنفيذ مقتضيات هذه الدورية بصفة تلقائية عند نهاية كل سنة
14 مارس 2019	2366	إعداد دفاتر التحملات المحلية للحد الأدنى للمواصفات التعميرية والهندسية والتقنية للسكن الاجتماعي بالعالم القروي.	يتم تفعيل مقتضيات هذه الدورية، حيث تم إعداد مشروع دفتر تحملات، وإرساله إلى مصالح الوزارة، وكذا تعيين مخاطب بهذا الشأن.
21 مارس 2019	2706	تطبيق المواثيق الهندسية والتعميرية والمشهدة.	يتم تطبيق و تتبع تفعيل مقتضيات هذه الدورية أثناء إعداد وثائق التعمير وكذلك خلال دراسة ملفات البناء.
5 أبريل 2019	3479	الدليل المرجعي حول تهيئة المجالات القروية	يتم تنفيذ مقتضيات هذه الدورية.
08 ماي 2019	5 / 2019	مواكبة تنفيذ مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقتها نسخ الوثائق لأصولها	يتم بشكل مستمر تنفيذ مقتضيات هذا المرسوم حيث تم تعيين الأشخاص المكلفين بالإشهاد على مطابقة الوثائق لأصولها ووضع لهذا الغرض سجلا خاصا بعمليات الإشهاد يتضمن كافة المعطيات حول هذه العملية.
28 ماي 2019	1037 19/DEPP	حكاية المؤسسات والمقاولات العمومية	تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتجويد حكاية المؤسسة وخاصة في ما يتعلق بالشفافية ونشر المعلومة واحترام آجال أداء مستحقات المقاولات وإرساء منظومة لتتبع وتديبر المخاطر والعمل على مواكبة التحول الرقمي.
08 يوليو 2019	1820 19/DEPP	إدراج المقتضيات المتعلقة بتمكين المقاول الذاتي من الولوج إلى الطلبات العمومية	تم إدراج مقتضيات هذه الدورية ضمن مشاريع التوصيات التي ستعرض للمصادقة خلال المجلس الإداري التاسع عشر للوكالة الحضرية لوجدة.
15 يوليو 2019	5680	بخصوص دراسة شكايات و تظلمات المرتفقين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.	يتم العمل بشكل مستمر لتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال تحديد كفايات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، والانخراط في تديبر الشكايات عبر البوابة الوطنية للشكايات.

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق مقتضيات الدورية
9 غشت 2019	2019/14	تحسين ظروف استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة بالمرفق العمومي.	تم تفعيل مقتضيات هذا المنشور من خلال التأهيل المادي (الولوجيات) للمقر الحالي وكذا المقر الجديد الذي يوجد في طور البناء والذي يوجد في مراحله النهائية، كما تعمل الوكالة الحضرية على تحسين ظروف الاستقبال والإرشاد والتوجيه.
11 شتنبر 2019	8213	الوقاية من المخاطر الطبيعية.	تسهر الوكالة الحضرية على تنفيذ مقتضيات هذه الدورية.
20 شتنبر 2019	8360	إبداء الرأي بخصوص بخصوص منصة « E_Urbanisme » من أجل التنزيل اللامادي لوثائق التعمير والخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية.	تمت موافاة مصالح الوزارة بالملاحظات والاقتراحات المتعلقة بالمنصة.
23 شتنبر 2019	8436	في شأن نتائج و تتبع الحوار الاجتماعي	تسهر الوكالة الحضرية لوجدة على التواصل الدائم مع الفاعلين الاجتماعيين من نقابات وجمعية الأعمال الاجتماعية والعمل على إيجاد الحلول للقضايا التي من شأنها خلق مناخ اجتماعي ملائم ومشجع على الأداء، وكذا دعم المبادرات المتجددة في مجال الأعمال الاجتماعية والتي تروم تحسين أوضاع العاملين بالوكالة الحضرية، كما تعمل على تتبع وتفعيل المقتضيات التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية بالمؤسسة.
5 دجنبر 2019	19-09	منح رخصة التسوية.	يتم تنزيل وتفعيل الدورية المذكورة والمرسوم 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم بالتنسيق مع المنظومة المحلية للتعمير.
18 دجنبر 2019	10167	في شأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.	تمت موافاة المصالح الوزارية بالاقتراحات العملية لإدماج اللغة الأمازيغية بكيفية تدريجية في أفق إعداد الوزارة للمخطط القطاعي الخاص بتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 بتحديد مراحل إجراء الطابع الرسمي للأمازيغية.

المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2019

يندرج التقرير المالي للوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019 في إطار تفعيل المقتضيات المرتبطة بتنزيل القانون التنظيمي للمالية والمرتكزة بالأساس على اعتماد مقاربة التدبير بالنتائج وتعزيز فعالية ونجاعة الأداء وتقوية مبادئ وقواعد التدبير المالي وتعزيز الشفافية والحكامة في المالية العمومية، وكذا تعزيز آليات الرقابة على المالية العمومية.

وقد اعتمدت الوكالة خلال سنة 2019 في تدبيرها المالي على هيكلية جديدة لميزانياتها تركز على البرامج وتستهدف تعزيز نجاعة أدائها وتحسين فعالية مؤشرات انجازاتها. ومن أجل تنفيذ هذا التوجه ارتكزت برمجة ميزانية الوكالة لسنة 2019 على برنامجيين اثنين يتعلق الأمر ببرنامج التعمير والهندسة المعمارية وبرنامج الدعم والمصالح المتعددة، حيث تم تقسيم كل برنامج إلى مجموعة من المشاريع تتضمن العديد من الإجراءات تندرج ضمن الأهداف المحددة من قبل الوزارة المشرفة على القطاع، والمرتبطة بدورها بمجموعة من المؤشرات الكمية لقياس النتائج المحققة.

المؤشرات	الأهداف	المشاريع	البرنامج
نسبة التغطية بوثائق التعمير	- تميم تغطية التراب الوطني - بوثائق التعمير	- دعم المهام - التخطيط الحضري	التعمير و الهندسة المعمارية
- عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة - عدد الدراسات المعتمدة للتأهيل وتدارك الخصاص	دعم الارتقاء نحو تعبير مستدام	- التنمية المستدامة - الهندسة المعمارية - الاستشراف العقاري والحضري	
- معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية	- تعزيز الجودة المعمارية - والمناظر الطبيعية وصونها والحفاظ على التراث المبني	-تحديث الإدارة	
-نجاعة تدبير الموارد البشرية -نسبة استفادة العنصر النسوي من برامج التكوين -النجاعة المكتبية	- عقلنة التنظيم وترشيد تدبير الموارد	- دعم المهام - لتواصل والتعاون ونظم المعلومات	الدعم والمصالح المتعددة
-معدل رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين - نسبة توفر المنصة المعلوماتية	تعزيز التواصل ونظم المعلومات وتحسين جودة الخدمات المقدمة		

جدول توضيحي لمخلص البرامج الواردة ضمن هيكلية ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة وكذا الأهداف ومؤشرات الأداء المرتبطة بقطاع التعمير

1-البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية

تمت المصادقة على ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019، وفق الهيكلية الجديدة المعتمدة، بتاريخ

13 يونيو 2019 بمبلغ إجمالي قدر ب 65 462 572,17 موزعة كما يلي:

النفقات		المدائيل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
33 857 562,67	اعتمادات التسيير	20 322 572,17	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2018
17 960 800,00	اعتمادات الاستثمار	20 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير
13 333 533,78	الباقى دفعه برسم سنة 2018 برسم ميزانية الاستثمار	6 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
310 675,72	الباقى دفعه برسم سنة 2018 برسم ميزانية التسيير	7 700 000,00	الدعم الإضافي برسم ميزانية الاستثمار
		11 190 000,00	مدائيل ذاتية متوقعة
		250 000,00	مساهمة الشركاء
65 462 572,17	مجموع اعتمادات التسيير والتجهيز	65 462 572,17	مجموع المدائيل المتوقعة

جدول يبين المدائيل المتوقعة وتوزيع الاعتمادات المالية برسم سنة 2019

تجدر الإشارة إلى أن الموارد المحصلة برسم سنة 2019 بلغت ما مجموعه 50 140 928,39 درهم من مجموع الموارد المتوقعة برسم هذه السنة والمقدرة بـ 65 462 572,17 درهم أي بنسبة 77%. وتعود هذه النسبة إلى عدم توصل الوكالة بكامل الدعم الممنوح لها من طرف الدولة برسم ميزانية التسيير، وكذا إلى انخفاض المدائيل الذاتية المرتبطة بالخدمات المقدمة والتي تراجمت من 11 408 180,58 درهم إلى 7 818 356,22 درهم أي بنسبة 31%. وتتوزع الموارد المحصلة برسم سنة 2019 كما يلي :

- الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2018 : 20 322 572,17 درهم، بنسبة 40,5%؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية التسيير: 16 000 000,00 درهم بنسبة 32%؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية الاستثمار: 6 000 000,00 درهم بنسبة 12%؛
- مدائيل ذاتية برسم الخدمات المقدمة : 7 818 356,22 درهم بنسبة 15,5%.

أما بالنسبة للاعتمادات الاجمالية المبرمجة برسم 2019 فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2018 وذلك بنسبة تقارب 8% حيث انتقلت من 60,7 مليون درهم إلى 65,4 مليون درهم ، وذلك راجع بالأساس إلى برمجة الشطر الثاني من الاعتماد المخصص لبناء وتجهيز المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة.

أ- تنفيذ ميزانية 2019

تميزت حصيلة تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019 بنسبة إنجاز مهمة بلغت 86% موزعة بين 84% لميزانية التسيير و 90% لميزانية الاستثمار، وفيما يلي تفصيل الحصيلة الاجمالية لتنفيذ ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019 :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من إجمالي الميزانية	الالتزامات	نسبة الإنجاز
ميزانية التسيير	33 857 562,67	52%	28 358 063,61	84%
ميزانية الاستثمار	17 960 800,00	27%	16 105 843,18	90%
المجموع*	51 818 362,67*	79%	44 463 906,79	86%

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم سنة 2018

وضعية صرف الميزانية في 31 دجنبر 2019

تفصيل نفقات التسيير

بلغت نسبة إنجاز ميزانية التسيير 84%، وهي نسبة تعكس جهود الوكالة الحضرية الساعية إلى تعزيز الحكامة الجيدة في التدبير عن طريق ترشيد صرف الميزانية من خلال توجيهها لتنفيذ برنامج عمل الوكالة في مجال الاستثمار وحصار النفقات في ما هو ضروري للسير العادي للمؤسسة.

والجدول التالي يبين مصاريف التسيير برسم السنة المالية 2019 :

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية التسيير	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	نفقات المستخدمين	25 410 000,00	75%	23 379 795,91	92%
دعم وخدمات متعددة	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	8 447 562,67	25%	4 978 267,70	59%
ميزانية التسيير		33 857 562,67*	100%	28 358 063,61	84%

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية التسيير لسنة 2018

تفصيل صرف ميزانية التسيير

هذا، ويمكن تفسير نسبة إنجاز ميزانية التسيير الى عدم صرف مجموع الاعتماد المبرمج والمخصص للضرائب والرسوم (الضريبة على القيمة المضافة) نظرا لعدم توصل الوكالة بمجموع الدعم الممنوح من طرف الدولة برسم ميزانية التسيير وعدم تحصيل مجموع المبالغ المبرمجة برسم المداخيل الذاتية.

تفصيل نفقات الاستثمار

بلغت نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار 90% همت بالأساس ما يلي:

- برمجة مجموع الاعتمادات المخصصة برسم سنة 2019 لبناء المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة والتي تشكل الشطر الثاني من إجمالي المبلغ المخصص للمشروع؛
- تفويت الصفقة المتعلقة بإنجاز الدراسة الخاصة بالمعالجة المشهدية للمناطق المتواجدة على طول واد الشراعة وروافده على مستوى جماعات بركان، سيدي سليمان شراعة وركزل بمبلغ إجمالي يتجاوز 690 ألف درهم؛
- تفويت الصفقة المتعلقة بتجهيز المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة بأثاث المكتب والتجهيزات التقنية، حيث أبرمت ثلاث صفقات بمبلغ إجمالي يتجاوز 1,8 مليون درهم؛

- تفويت الصفقة المتعلقة بانجاز الصور الجوية لمراكز بركان و كنفودة بمبلغ يتجاوز 390 ألف درهم؛
- اقتناء 3 سيارات نفعية بمبلغ إجمالي يتجاوز 726 ألف درهم؛
- انجاز الدراسات الطبوغرافية للعديد من المراكز والتجمعات السكانية بالنفوذ الترابي للوكالة بمبلغ 198 000,00 درهم؛
- الشروع في انجاز العديد من الدراسات التعميرية المتعلقة بالتأهيل الحضري بوجدة وبركان بمبلغ إجمالي يقدر ب 345 ألف درهم.

والجدول التالي يبين تفصيل مصاريف الاستثمار برسم سنة 2019.

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية الاستثمار	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	التخطيط الحضري	1 200 000,00	7%	935 544,00	78%
	التنمية المستدامة	1 250 000,00	7%	696 900,00	56%
	الهندسة	600 000,00	3%	-	-
دعم وخدمات متعددة	نفقات دعم المهام	13 760 800,00	77%	13 436 445,64	98%
	التواصل والتعاون ونظم المعلومات	1 150 000,00	6%	1 036 953,54	90%
	ميزانية الاستثمار*	17 960 800,00	-	16 105 843,18	90%

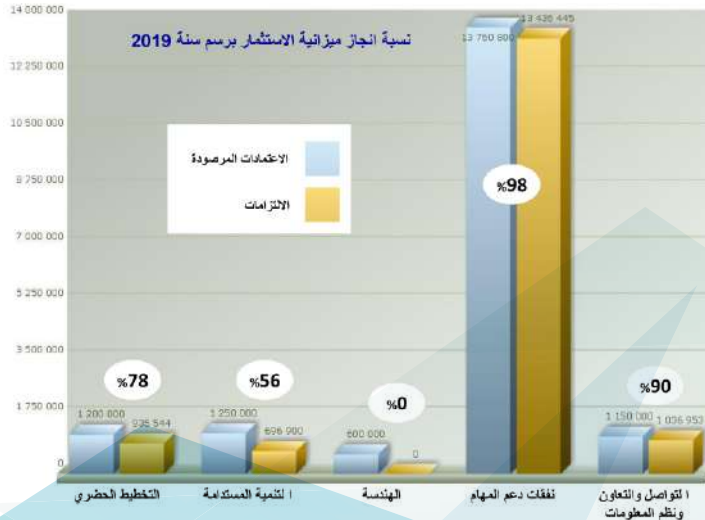
*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2018

تفصيل صرف ميزانية الاستثمار

ب - تصفية المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2018 والسنوات السابقة

في إطار تحسين مناخ الأعمال وطبقا للمقتضيات التنظيمية المتعلقة بتحسين آجال الأداء وتصفية المتأخرات المتعلقة بأداء الخدمات وانجاز الدراسات تحرص الوكالة الحضرية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه الممولين ومكاتب الدراسات ضمن الآجال المعقولة.

وتقدر حجم المبالغ الباقي دفعها برسم سنة 2018 بما مجموعه 13 644 209,50 أي بنسبة 21% من إجمالي ميزانية الوكالة برسم السنة المالية 2019. وفيما يلي إجمالي الوضعية المتعلقة بأداء المبالغ الباقي دفعها برسم سنة 2018 وما قبلها.



الفقرة	الاعتمادات	النسبة من إجمالي المبالغ الباقي دفعها	الاداءات إلى غاية 31 دجنبر 2019	نسبة الإنجاز
الباقي دفعه برسم سنة 2018 بخصوص نفقات التسيير	310 675,72	2%	*307 131,22	99%
الباقي دفعه برسم سنة 2018 بخصوص نفقات الاستثمار	13 333 533,78**	98%	11 024 647,98	83%
المجموع	13 644 209,5	100%	11 331 779,92	83%

*المبلغ الذي لم يتم أدائه برسم ميزانية التسيير يتعلق بخدمة ترتبط بسنوات سابقة ولم تتوصل الوكالة بالفاتورة الخاصة بها رغم الاتصالات المتكررة بالشركة المعنية.
**يتعلق الأمر بالمبالغ الباقي دفعها المبرمجة في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2018 والسنوات السابقة.

تفصيل وضعية أداء المبالغ الباقي دفعها والمتعلقة بأهم المشاريع المبرمجة في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2018 والسنوات السابقة

المشروع	المبلغ الإجمالي	المبالغ التي تم أدائها خلال سنة 2019 وما قبلها	الباقي دفعه	ملاحظات
الدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة عين بني مطهر	600 000,00	558 000,00	42 000,00 مبلغ الاقتطاع الضامن	مرتبطة بالتسليم النهائي للمشروع
الدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة مركزعين بني كيل	297 000,00	276 210,00	20 790,00 مبلغ الاقتطاع الضامن	مرتبطة بالتسليم النهائي للمشروع
الدراسة المتعلقة بتعيين تصميم نمو مركز أنوال	282 000,00	262 260,00	19 740,00 مبلغ الاقتطاع الضامن	مرتبطة بالتسليم النهائي للمشروع
الدراسة المعمارية وتتبع أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية	718 632,44	562 570,79	156 061,64	مرتبطة بانتهاء الأشغال
أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية	8 000 000,00	*8 000 000,00	0	يتعلق الأمر بالشرط الأول المبرمج برسم سنة 2018
اقتناء صور المسح الجوي	182 042,00	182 042,00	0	
إعداد تصاميم الطوبوغرافية	180 000,00	-	180 000,00	
إعداد نظام للمعلومات الجغرافية SIG	816 000,00	636 480,00	179 520,00	الدراسة توجد في المرحلة الأخيرة
تحديد التراث المعماري المبني بالنفوذ التراثي للوكالة	480 000,00	-	480 000,00	تم أداء المبلغ المتعلق بالمرحلة الأولى من الدراسة خلال شهر يناير 2020
الدراسة المتعلقة بتنظيم الأرشيف	249 600,00	249 600,00	0	
	11 805 274,44	10 727 162,79	1 078 111,65	

* يتعلق الأمر بالشرط الأول من المبلغ الإجمالي لبناء مقر الوكالة والذي كان مبرمجا ضمن ميزانية 2018 في حين برمج الجزء المتبقي

ضمن ميزانية 2019

ج - ميزانية فرقة مراقبة التعمير

بلغ حجم المبالغ المبرمجة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2019 ما مجموعه 1 718 301,54 درهم موزعة

على الشكل التالي :

- الرصيد الحسابي لدى الخزينة في 31 دجنبر 2018 والمقدر بـ 418 301,54 درهم
- مساهمة الوكالة الحضرية لوجدة في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2019 والمقدر بـ 100 000,00

- المساهمة المتوقعة للمتدخلين في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2019 والمقدرة ب 300 000,00 درهم؛
- الباقي استخلاصه برسم مساهمة جماعة وجدة ومجلس عمالة وجدة برسم سنوات 2016، 2017 و2018 والمقدر ب 900 000,00 درهم.

وقد تمت برمجت صرف هذا الغلاف المالي كما يلي :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	نسبة الانجاز
اعتمادات التسيير	507 127,14	210 406,10	41%
الباقي دفعه برسم سنة 2018	11 174,40	11 174,40	100%
اعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية التجهيز	1 200 000,00	-	-
*المجموع	518 301,54	221 580,50	43%

*دون احتساب الاعتمادات غير المبرمجة برسم ميزانية التجهيز والمقدرة ب 1,2 مليون درهم.

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات الخاصة بميزانية فرقة مراقبة التعمير يتم على أساس التوقعات المرتبطة بتوصل الوكالة بمجموع مساهمات المتدخلين في تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2019 والسنوات السابقة والمقدرة ب 1,3 مليون درهم، حيث لم تتوصل الوكالة بأية مساهمة في هذا الصدد منذ سنة 2015. وتقتصر الوكالة لتمويل تسيير هذه الفرقة على مساهمتها السنوية المقدرة ب 100 000,00 درهم، وذلك لأداء النفقات الطارئة فقط، والمتمثلة بالأساس في مصاريف البنزين ومصاريف التأمين على السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف.

إن استمرار هذه الفرقة في أداء مهامها يقتضي ديمومة تمويلها من خلال التزام كافة المتدخلين بمساهماتهم طبقا لبند اتفاقية الشراكة لسنة 2013، فالاعتماد المتبقي لا يمكن من ضمان تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2020.

2- الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية

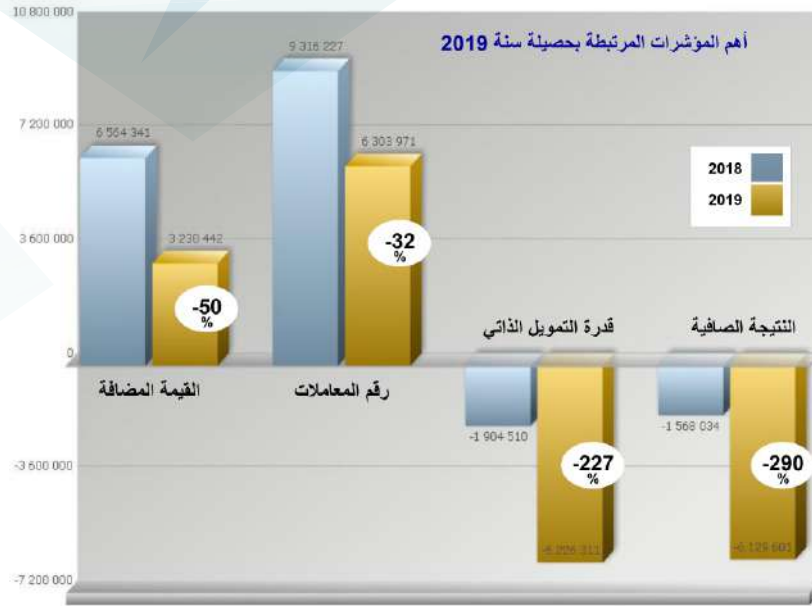
أ-الحصيلة

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغت الحصيلة الصافية للوكالة الحضرية ما مجموعه 42 897 502,35 درهم مقابل 39 799 233,18 درهم خلال الدورة السابقة، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 3 098 269,17 درهم أي بنسبة 8%.

ويعود هذا الارتفاع من جهة الأصول (Actif) إلى الارتفاع المهم الذي سجلته فقرة أصول ثابتة مادية (Immobilisations Corporelles)، حيث ارتفعت بمبلغ قدره 11 866 059,85 درهم أي بنسبة 287%. ومن جهة الخصوم (Passif) يعود بالأساس إلى ارتفاع مستوى ديون الخصوم المتداولة (Dettes du Passif Circulant) بمبلغ 2 774 284,91 بمبلغ 6 453 586,25 بنسبة 182%، وكذا ارتفاع رؤوس الأموال المماثلة (Capitaux Propres Assimilés) أي بنسبة 10%، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ بالرغم من انخفاض حجم المداخل برسم الخدمات المقدمة للعموم وعدم توصل الوكالة بمجموع الدعم المخصص لها برسم سنة 2019، إلى ارتفاع الأصول الثابتة المادية قيد الانجاز

المتعلقة ببناء وتهيئة المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة.

وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات المرتبطة بالحصيلة:



الحصيلة (الأصول) إلى غاية 31 دجنبر 2019

الدورة المحاسبية 2018	الدورة المحاسبية 2019			الأصول
	صاف	استهلاكات ومخصصات	إجمالي	
	191 120,00	47 780,00	238 900,00	قيم معدومة ملحقة بالأصول الثابتة (A)
				مصاريف تمهيدية
	191 120,00	47 780,00	238 900,00	تكاليف التوزيع على عدة دورات محاسبية
				مكافآت تسديد سندات افتراضية
13 280 814,98	12 310 112,73	12 906 710,39	25 216 823,12	حقوق معنوية ملحقة بالأصول الثابتة (B)
866 518,33	687 647,96	4 950 932,04	5 638 580,00	البحث والتنمية
204 713,32	158 198,11	667 211,68	825 409,79	براءات، علامات، حقوق و قيم شبيهة بها
12 209 583,33	11 464 266,66	7 288 566,67	18 752 833,33	حقوق معنوية أخرى ملحقة بالأصول الثابتة
4 129 831,23	15 995 891,08	9 283 430,34	25 279 321,42	أصول ثابتة مادية (C)
1 259 600,00	1 259 600,00		1 259 600,00	أراض
	102 025,25	5 369,75	107 395,00	مبان
1 210 373,90	811 930,57	1 775 125,70	2 587 056,27	عتاد النقل
1 113 631,15	1 935 106,39	7 502 934,89	9 438 041,28	أثاث، عتاد المكتب و تهيئات مختلفة
-		-	-	أصول ثابتة مادية أخرى
546 226,18	11 887 228,87	-	11 887 228,87	أصول ثابتة مادية جارية
1 547 713,26	2 860 658,43	-	2 860 658,43	دائنيات الأصول المتداولة (D)

		-		زبناء و حسابات مرتبطة
	556 295,00	-	556 295,00	مستخدمون
1 364 875,01	2 186 899,49	-	2 186 899,49	الدولة
		-		مدينون اخرون
182 838,25	117 463,94	-	117 463,94	حسابات التسوية- الأصول
20 840 873,71	11 539 720,11	-	11 539 720,11	خزينة بالأصول (E)
20 840 873,71	11 539 720,11	-	11 539 720,11	بنوك، الخزينة العامة، شيكات بريدية
-		-	-	صناديق، حوالات تسبيقات واعتمادات
39 799 233,18	42 897 502,35	22 237 920,73	65 135 423,08	المجموع (A+B+C+D+E)

الحصيلة (الخصوم) إلى غاية 31 دجنبر 2019

الدورة المحاسبية 2018	الدورة المحاسبية 2019	الخصوم
9 372 583,16	3 242 981,17	رؤوس أموال ذاتية
10 940 617,29	9 372 583,16	نتائج صافية قيد الإرصاء
-1 568 034,13	-6 129 601,99	نتائج صافية للدورة المحاسبية
26 876 340,53	29 650 625,44	رؤوس أموال ذاتية مماثلة
26 876 340,53	29 650 625,44	إعانات استثمار
3 550 309,49	10 003 895,74	ديون الخصوم المتداولة
852 128,77	6 338 557,70	موردون و حسابات مرتبطة
	500,00	زبناء دائنون، تسبيقات ودفعات
627 654,77	701 557,64	مستخدمون
85 585,32	101 109,13	هيئات إجتماعية
54 940,63	932 171,27	الدولة
1 930 000,00	1 930 000,00	دائنون آخرون
39 799 233,18	42 897 502,35	المجموع

ب - حساب العائدات والتكاليف : Compte de Produit et Charges
-العائدات (Produits)

بلغت عائدات السنة المالية 2019 ما مجموعه 23 150 908,90 درهم مقابل 24 593 673,66 درهم سنة 2018 بانخفاض بلغ 1 442 764,76 درهم بنسبة 6%، وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض مداخيل الخدمات المقدمة للعموم حيث انتقلت من 9 316 227,93 سنة 2018 إلى 6 303 971,16 أي بنسبة انخفاض بلغت 32%.

- التكاليف (Charges)

بلغ مجموع التكاليف المسجلة برسم سنة 2019 ما مجموعه 29 280 510,89 درهم مقابل 26 161 707,79 درهم سنة 2018 بارتفاع قدره 3 118 803,10 درهم بنسبة 12%. وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع تكاليف المستخدمين.

-النتيجة الصافية

بحساب الفرق بين العائدات والتكاليف المسجلة يتضح أن الوكالة سجلت نتيجة صافية سلبية للسنة التالية على التوالي بلغت (-6 129 601,99) درهم، وذلك راجع بالأساس لانخفاض مداخيل الوكالة برسم الخدمات المقدمة وعدم توصل الوكالة بمجموع الدعم الممنوح لها برسم سنة 2019 مقابل ارتفاع تكاليف الاستغلال (بنسبة 12%) وخصوصا تكاليف المستخدمين.

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2019

النوعية	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	مجموع الدورة المحاسبية 2019	مجموع الدورة المحاسبية 2018
عائدات الإستغلال				
مبيعات بضائع (على حالتها)				
مبيعات سلع وخدمات منتجة	6 303 971,16		6 303 971,16	9 316 227,93
رقم المعاملات	6 303 971,16		6 303 971,16	9 316 227,93
تغير مخزونات المنتجات				
أصول ثابتة منتجة من المنشأة لنفسها				
إعانات الاستغلال	13 133 333,33		13 133 333,33	11 666 666,67
عائدات استغلال أخرى				
استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف				146 350,32
مجموع (I)	19 637 304,49		19 637 304,49	21 129 244,92
تكاليف الاستغلال				
مشتريات بضائع				
مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	840 283,68		840 283,68	693 234,15
تكاليف خارجية أخرى	2 233 244,89		2 233 244,89	2 058 652,47
ضرائب ورسوم	77 974,17		77 974,17	227 859,17
تكاليف المستخدمين	22 898 597,59		22 898 597,59	20 217 367,33
تكاليف استغلال أخرى				
مخصصات الاستغلال	3 117 005,09		3 117 005,09	2 834 778,64
مجموع (II)	29 167 105,42		29 167 105,42	26 031 891,76
نتيجة الاستغلال (I-II)	-9 529 800,93		-9 529 800,93	-4 902 646,84
عائدات مالية				
عائدات سندات المساهمة وسندات أخرى ملحقة بالاصول الثابتة				
مكاسب الصرف				

				عائدات غيرجارية
248 044,62	179 985,24		179 985,24	فوائد وعائدات مالية أخرى
				استردادات مالية تنقلات تكاليف
248 044,62	179 985,24		179 985,24	مجموع (III)
				تكاليف مالية
				تكاليف الفوائد
				خسائر الصرف
				تكاليف مالية أخرى
				مخصصات مالية
				مجموع (IV)
248 044,62	179 985,24		179 985,24	النتيجة المالية
-4 654 602,22	-9 349 815,69		-9 349 815,69	النتيجة الجارية
				عائدات غير جارية
227 766,00	28 000,00		28 000,00	عائدات التنازلات عن الأصول الثابتة
				اعانات التوازن
2 943 488,64	3 225 715,09		3 225 715,09	استردادات من اعانات الاستثمار
45 129,48	79 904,08	61 925,64	17 987,44	عائدات غير جارية أخرى
				استردادات غير جارية : تنقلات تكاليف
3 216 384,12	3 333 619,17	61 925,64	3 271 693,53	مجموع (VI)

النوعية	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	مجموع الدورة المحاسبية 2019	مجموع الدورة المحاسبية 2018
تكاليف غير جارية				
قسم صافية من استهلاك الأصول الثابتة المتنازل إعانات ممنوحة				
تكاليف غير جارية أخرى	10 804,35	3 115,12	13 919,47	23 435,03
مخصصات غير جارية للاستهلاكات				
مجموع VII	10 804,35	3 115,12	13 919,47	23 435,03
النتيجة غير الجارية				
نتيجة قبل الضرائب				
الضرائب على النتائج	99 486,00		99 486,00	106 381,00
النتيجة الصافية				
مجموعة العائدات				
مجموع التكاليف				
النتيجة الصافية (مجموع العائدات - مجموع التكاليف)				
			23 150 908,90	24 593 673,66
			29 280 510,89	26 161 707,79
			-6 129 601,99	-1 568 034,13

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2019(تابع)



**برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة
خلال سنة 2020**

يندرج برنامج عمل 2020 في إطار تنزيل برنامج العمل الثلاثي 2020-2022، ويتمحور هذا البرنامج على تنفيذ

العمليات التالية:

1- نحيين وإستصدار وثائق النعيمر النجي نوجد قيد الدراسة

ستعمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 على تسريع مسطرة الدراسة و المصادقة على تصميم تهيئة جماعة عين بني مطهر وجزء من بني مطهر بإقليم جرادة وتصاميم تهيئة جماعات العتامنة ورسلان وفزوان وبوغربية بإقليم بركان، وتصميم تهيئة بني كيل بإقليم فجيج فضلا عن تصاميم نمو مراكز معتركة وأنوال بإقليم فجيج ومركز جماعة أولاد سيدي عبد الحاكم بإقليم جرادة.

موازاة مع ذلك ، ستعمل على تسريع مسطرة الدراسة والمصادقة على المخطط المديرى للهيئة العمرانية لإقليم بركان.

كما ستعمل على إعداد دراستين جديدتين، حيث يتعلق الأمر بتصميم تهيئة بركان الكبرى والمخطط المديرى للهيئة العمرانية لإقليم جرادة، و الجدول التالي يوضح بالتفصيل برنامج العمل والكلفة لسنة 2020.

المهمة المزمع إنجازها	الكلفة الإجمالية (مليون درهم)	الوثيقة	الجماعة المعنية	العمالة أو الإقليم
الدراسة	05	المخطط المديرى للهيئة العمرانية	16 جماعة مكونة لتراب إقليم بركان	بركان
البحث العلي	0.5	تصميم تهيئة	لعتامنة	
البحث العلي	0.5	تصميم تهيئة	بوغربية	
البحث العلي	0.5	تصميم تهيئة	رسلان	
البحث العلي	0.5	تصميم تهيئة	فزوان	
الانطلاقة	1.3	تصميم تهيئة	بركان الكبرى	
المصادقة	0.96	تصميم تهيئة	تاويرت-أهل واد زا	جرادة
الدراسة	0.2	تصميم نمو	العاطف أولاد امحمد	
الانطلاقة رهينة بالتمويل من طرف الوزارة الوصية	5	المخطط المديرى للهيئة العمرانية	المخطط المديرى للهيئة العمرانية لإقليم جرادة	
المصادقة	0.6	تصميم تهيئة	عين بني مطهر وجزء من بني مطهر	
الانطلاقة	0.2	تصميم نمو	أولاد سيدي عبد الحاكم	فكيك
المصادقة	0.297	تصميم تهيئة	بني كيل	
المصادقة	0.282	تصميم نمو	أنوال	
المصادقة	0.2	تصميم نمو	معتركة	

2- نبع ونأطير مشاريع التجديد و التأهيل الحضري للمدن

تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري والتي من شأنها الارتقاء الحضري بالمدن و المراكز التابعة لنفوذها الترابي.

3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز

- إعداد 02 تصميم تقويمي موزعة على كافة النفوذ الترابي للوكالة

4- مواكبة الدراسات المعمارية و المشهدية

- الدراسة المتعلقة بجرد الموروث المعماري المبني بالنفوذ الترابي الوكالة الحضرية لوجدة
- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطرقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية
- الدراسة المشهدية لواد شراعة وورطاس ببركان
- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة
- الدراسة المعمارية لرد الاعتبار للمدينة العتيقة لوجدة
- الدراسة المتعلقة برد الاعتبار للنسيج العتيق بمدينة دبدو
- الميثاق الهندسي والمشهدي للبناء بالعالم القروي

5- مواكبة الدراسات الإستشرافية الوطنية و الجهوية و المحلية

- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى
- الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

6- مواكبة و تأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان
- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة
- الدراسة المتعلقة بإشكالية البناء غير القانوني بإقليم بركان

7- مواصلة ورش التحديث الإداري

- استكمال بناء المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة
- تطوير نظام الجودة ISO بالانتقال إلى الصيغة المرتبطة بتدبير المخاطر
- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة
- استكمال الدراسة المتعلقة بالأرشيف الإداري
- نظام المعلومات الجغرافية

8- إعداد الصور الجوية والفضائية ونظام المسح الطبوغرافي

استكمال التغطية بالصور الجوية وذلك بغية تعميم التغطية بوثائق التعمير وتجديد المنتهية الصلاحية

9- مواكبة نشجيع الاستثمار

مواكبة الجماعات الترابية وكذا المستثمرين وحاملي المشاريع من خلال الحرص على التنفيذ الأمثل لمقتضيات

ضابط البناء العام وعبر الدراسة القبلية للمشاريع.

البرنامج التوقعي 2020-2022

يندرج برنامج العمل الثلاثي للوكالة الحضرية لوجدة في إطار تنفيذ الأهداف الكبرى المتمثلة في استكمال تحيين التغطية بوثائق التعمير والوثائق المرجعية، و مواصلة تأطير وإنجاز الدراسات المشهدية والمعمارية فضلا عن مواكبة الدراسات الاستشرافية والإستراتيجية الوطنية، الجهوية والمحلية، بالإضافة إلى مواصلة ورش التحديث الإداري.

ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- تحيين التغطية بوثائق التعمير؛
- إعداد تصاميم التقويم؛
- تأطير ومواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية؛
- مواكبة الدراسات الاستشرافية والقطاعية؛
- مواكبة ورش التحديث الإداري.

1- تحيين النغطية بوثائق التعمير

ستعمل الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2020-2022 على تسريع استصدار الدراسات التي هي في طور الانجاز والمصادقة وتحيين الوثائق المنتهية الصلاحية والبالغ عددها 16 وثيقة.

إقليم بركان : 07 وثائق

- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان
- تصاميم تهيئة بركان الكبرى ومراكز الجماعات الترابية بوغربية وفزوان ورسلان والشويحية والعتامنة.

إقليم تاوريرت : وثيقتين

- تصميم نمو مركز جماعة لكطيطر.
- تصميم نمو العاطف أولاد امحمد .

إقليم جرادة : 04 وثائق

- المخطط المدير للتهيئة العمرانية لإقليم جرادة
- تصميم تهيئة عين بني مطهر وجزء من بني مطهر
- تصميمي نمو مركزي جماعتي أولاد سيدي عبد الحاكم ولمريجة

إقليم فكيك : 03 وثائق

- تصميم تهيئة مركز بني كيل.
- -تصميمي نمو مركز جماعة معتركة و مركز أنوال

2-مواصلة عملية تقويم السكن الناقص النجهيز

تواصل الوكالة الحضرية لوجدة عملية تقويم وضعية الأحياء ناقصة التجهيز بإنجاز سنوي ل 20 تصميما تقويميا في إطار شراكة مع الفرقاء في كل من عمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفكيك.

3-مواكبة المشاريع الحضرية للمدن و المراكز الصاعدة

ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة مواكبة برامج التأهيل والتهيئة الحضرية الرامية إلى الرفع من جاذبية المجال

وتحسين ظروف عيش المواطنين.

4- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية

ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة تتبع وتأطير ست دراسات هي كالتالي:

- الدراسة الخاصة بجرد الموروث التاريخي المبني بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة؛
- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطرقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية ؛
- الدراسة المشهدية لواد شراعة وورطاس بيركان ؛
- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشوارع محمد الخامس بمدينة وجدة ؛
- الدراسة المعمارية لرد الاعتبار للمدينة العتيقة لوجدة.
- الدراسة المتعلقة برد الاعتبار للنسيج العتيق بمدينة دبدو ؛
- الميثاق الهندسي والمشهدي للبناء بالعالم القروي.

5- مواكبة وتأطير الدراسات النموية الإسنشرافية الوطنية والجهوية والمحلية

- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى
- الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان
- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة
- الدراسة المتعلقة بإشكالية البناء غير القانوني بإقليم بركان

7 - مواصلة ورش التحديث الإداري

كما ستواصل الوكالة الحضرية انخراطها في ورش التحديث الإداري، عبر تعزيز آليات الحكامة الجيدة والتدبير

اللامادي للمساطر، حيث سيتم في هذا الإطار:

- استكمال بناء المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة
- تطوير نظام الجودة ISO بالانتقال إلى الصيغة المرتبطة بتدبير المخاطر
- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة
- استكمال الدراسة المتعلقة بالأرشيف الإداري
- نظام المعلومات الجغرافية

مشروع ميزانية سنة 2020

تم إعداد مشروع ميزانية سنة 2020 وفق مقارنة تركز على التدبير بالنتائج، حيث تمت هيكلة النفقات المبرمجة في إطار الميزانية وفق برنامجين موزعين على العديد من المشاريع بتناسق تام مع توجهات الوزارة الوصية وبرنامج عملها لسنوات 2020-2022. كما تسعى الوكالة الحضرية لوجدة إلى تعزيز إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد مشروع ميزانيتها من أجل توزيع أمثل للموارد المالية وتوجيه عملها أكثر نحو تعزيز الاندماج الاجتماعي وتهيئة المجالات الترابية للمساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والترابية خصوصا عبر:

- إدماج معايير مقارنة النوع في إعداد وثائق التعمير وإرساء مبادئ التنمية المستدامة؛
- تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالمجال القروي؛
- الدعم والمواكبة للاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛
- القضاء على السكن غير اللائق وتحسين البيئة المعيشية للأسر المعوزة من خلال برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن غير القانوني والتأهيل الحضري؛
- تشجيع الاستثمار؛
- تطوير الحكامة وتحديث الإدارة.

مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنوات 2020-2021-2022

ميزانية التسيير				النفقات	البرنامج	الرمز
الاعتمادات المتوقعة						
2022	2021	2020				
30 438 548,17	27 671 407,43	27 150 900,00	نفقات المستخدمين	التعمير والهندسة المعمارية	602	
10 035 506,25	9 123 187,5	6 929 036,61	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	دعم وخدمات متعددة	610	
40 474 054,42	36 794 594,93	34 079 936,61		المجموع		

ميزانية الاستثمار				البرنامج	الرمز
الاعتمادات المفتوحة					
2022	2021	2020			
3 759 525,00	3 417 750,00	3 050 000,00		التعمير والهندسة المعمارية	602
5 500 000,00	5 000 000,00	3 810 800,00		دعم وخدمات متعددة	610
9 259 525,00	8 417 750,00	6 860 800,00		المجموع	
49 733 579,42	45 212 344,93	40 940 736,61		مجموع ميزانية التسيير و الاستثمار	

ويقدر إجمالي حجم مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2020، والتي تمت مناقشة خطوطها العريضة مع مصالح وزارة المالية بتاريخ 18 دجنبر 2019، بما مجموعه 59 177 326,85 درهم موزعة كما يلي:

- نفقات التسيير: 35 302 297,97 درهم أي بنسبة 60% موزعة كما يلي:

- برنامج التعمير والهندسة المعمارية :

• نفقات المستخدمين: 27 150 900,00 درهم ؛

- برنامج دعم وخدمات متعددة :

• نفقات المعدات والمصاريف المختلفة : 6 929 036,61 درهم؛

- مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية التسيير : 1 222 361,36 درهم.

■ نفقات الاستثمار: 23 875 028,88 درهم أي بنسبة 40% موزعة كما يلي:

• برنامج التعمير والهندسة المعمارية: 3 050 000,00 درهم ؛

• برنامج دعم وخدمات متعددة : 3 810 800,00 درهم.

• مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية الاستثمار : 17 014 228,88 درهم.

ويستعرض الجدول التالي بشكل موجز المداخيل والنفقات المتوقعة برسم السنة المالية 2020 :

النفقات		المداخيل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
34 079 936,61	نفقات التسيير	11 137 326,85	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2019
6 860 800,00	نفقات الاستثمار	11 790 000,00	مداخيل ذاتية متوقعة
18 236 590,24	الباقي دفعه برسم سنة 2019	20 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير
		8 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
		8 000 000,00	دعم تكميلي للاستثمار
		250 000,00	مساهمة الشركاء
59 177 326,85	مجموع مصاريف التسيير والتجهيز	59 177 326,85	مجموع المداخيل

الميزانية المنوطة لتسيير فرقة مراقبة النعمير برسم سنة 2020

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات المتوقعة برسم ميزانية تسيير فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2020 بنيت على أساس الرصيد المتبقى لدى الخزينة في 31 دجنبر 2019، وكذا مساهمة الوكالة الحضرية فقط، بينما تمت برمجة المساهمة المتوقعة لجماعة وجدة ومجلس عمالة وجدة أنجاد برسم سنة 2020 وكذا الباقي استخلاصه من مساهمة هذه الأطراف برسم سنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 كاعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية 2020 في انتظار توصل الوكالة بهذه المبالغ من أجل إعادة برمجتها في الميزانية. وبذلك فإن حجم الاعتمادات المبرمجة برسم ميزانية فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2020 هي اعتمادات توقعية تنبني على معطيات مرتبطة بضرورة التزام المتدخلين في تمويل هذه الفرقة بتحويل مساهماتهم طبقا لاتفاقية الشراكة المتعلقة باحداث وتمويل فرقة مراقبة التعمير.

ويقدر حجم الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2020 بما مجموعه 1 902 393,26

درهم، يتوزع على الشكل التالي :

- مصاريف التسيير : 291 048,82 درهم؛
- اعتمادات غير مبرمجة: 1 600 000,00 درهم؛
- مصاريف باقى دفعها برسم سنة 2019 : 5 672,22 درهم.

ملحقات

نفاصيل صرف ميزانيته التسير و الاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2019

الوضعية الخاصة بمصاريف التسير إلى حدود 31 دجنبر 2019

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز	
610	برنامج	دعم وخدمات متعددة						
10	مشروع	نفقات المعدات والمصاريف المختلفة						
10	اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة	857 962,67	682 408,07	682 408,07	0,00	175 554,60	79,54%	
11	مواد الصيانة	6 462,67	3 959,00	3 959,00	0,00	2 503,67	61,26%	
12	لوازم المعدات التقنية والمعلوماتية	100 000,00	90 501,27	90 501,27	0,00	9 498,73	90,50%	
13	لوازم الطبع، إعادة الإنتاج والصور	1 000,00	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0,00%	
14	شراء أدوات المكتب	250 000,00	242 044,80	242 044,80	0,00	7 955,20	96,82%	
15	الإنارة	150 000,00	100 000,00	100 000,00	0,00	50 000,00	66,67%	
2	الماء	70 500,00	20 000,00	20 000,00	0,00	50 500,00	28,37%	
17	شراء المحروقات	270 000,00	223 966,00	223 966,00	0,00	46 034,00	82,95%	
18	الآلات و التجهيزات الصغرى	10 000,00	1 937,00	1 937,00	0,00	8 063,00	19,37%	
20	خدمات	340 000,00	219 471,03	219 471,03	45 881,00	120 528,97	64,55%	
22	خدمات الدراسات	20 000,00	0,00	0,00	0,00	20 000,00	0%	
23	خدمات	10 000,00	0,00	0,00	0,00	10 000,00	0%	
24	الطبع وأعمال النسخ وإعادة إنتاج الصور	100 000,00	99 214,03	99 214,03	0,00	785,97	99,21%	
25	الألعاب	170 000,00	105 000,00	105 000,00	42 600,00	65 000,00	61,76%	
28	الوثائق العامة والتقنية	40 000,00	15 257,00	15 257,00	3 281,00	24 743,00	38,14%	
30	الكراء	650 600,00	650 541,83	650 541,83	0,00	58,17	99,99%	
32	الكراء ونفقاته	650 600,00	650 541,83	650 541,83	0,00	58,17	99,99%	
40	الصيانة	185 000,00	121 881,00	121 881,00	3 544,50	63 119,00	65,88%	
41	صيانة المنقولات	20 000,00	7 627,60	7 627,60	0,00	12 372,40	38,14%	

98,36%	1 474,60	0,00	88 525,40	88 525,40	90 000,00	صيانة معدات النقل	42
73,20%	2 680,00	0,00	7 320,00	7 320,00	10 000,00	صيانة المكاتب الأدوات	43
12,09%	30 770,00	0,00	4 230,00	4 230,00	35 000,00	صيانة معدات التقنية والالكترونية	44
47,26%	15 822,00	3 544,50	10 633,50	14 178,00	30 000,00	الصيانة	45
87,61%	9 660,96	0,00	68 339,04	68 339,04	78 000,00	التأمين	50
98 ,04%	509,43	0,00	25 490,57	25 490,57	26 000,00	التأمين ضد الأخطار المتعددة	51
82,40%	9 151,53	0,00	42 848,47	42 848,47	52 000,00	تأمين وسائل النقل	52
99,94%	217,83	30 928,68	313 853,49	344 782,17	345 000,00	أجور العاملين الخارجيين	60
99,99%	16,16	23 887,80	242 296,04	266 183,84	266 200,00	أجور العاملين الخارجيين (الحراسة)	61
99,74%	201,67	7 040,88	71 557,45	78 598,33	78 800,00	أجور العاملين (النظافة)	62
85,11%	120 718,83	54 960,50	635 320,67	690 281,17	811 000,00	النقل والتنقل	70
0%	40 000,00	0,00	0,00	0,00	40 000,00	نقل الأدوات	71
100%	16,00	41 400,00	458 584,00	499 984,00	500 000,00	مصاريف النقل والتنقل	72
83,64%	9 158,92	9 060,50	37 780,58	46 841,08	56 000,00	التعويضات الكيلومترية	73
100%	0,00	0,00	25 000,00	25 000,00	25 000,00	أداء الطريق السيار	74
62,50%	15 000,00	0,00	25 000,00	25 000,00	40 000,00	المهام بالخارج	75
62,30%	56 543,91	4 500,00	88 956,09	93 456,09	150 000,00	الحفلات والاستقبالات	76
84,74%	42 725,78	19 635,38	217 638,84	237 274,22	280 000,00	مصاريف البريد والاتصالات	80
20,40%	15 920,70	0,00	4 079,30	4 079,30	20 000,00	مصاريف البريد	81
93,28%	16 805,08	19 635,38	213 559,54	233 194,92	250 000,00	مصاريف الاتصالات و الفاكس	82

0%	10 000,00	0,00	0,00	0,00	10 000,00	مصاريف الخدمات البنكية	83	
40,52%	2 831 078,83	1 025 478,00	903 443,17	1 928 921,17	4 760 000,00	ضرائب ورسوم	90	
97,04%	6 225,83	144 000,00	59 774,17	203 774,17	210 000,00	ضرائب ورسوم مباشرة	91	
37,78%	2 818 653,00	881 478,00	829 869,00	1 711 347,00	4 530 000,00	ضرائب ورسوم أخرى	92	
69%	6 200,00	0,0	13 800,00	13 800,00	20 000,00	الرسوم على السيارات	93	
	3 363 662,97	1 180 428,06	3 763 471,64	4 943 899,70	8 307 562,67	مجموع مشروع نفقات المعدات والمصاريف المختلفة		
التواصل والتعاون ونظم المعلومات							مشروع	20
24,55%	105 632,00	6 868,80	27 499,20	34 368,00	140 000,00	إعلانات، إشهار وعلاقات عامة	10	
68,37%	14 232,00	3 268,80	27 499,20	30 768,00	45 000,00	الإعلانات، الاشتراكات والولوج الى الخدمات الالكترونية	11	
0%	0,00	0,00	0,00	0,00	20 000,00	المعارض	12	
0%	0,00	0,00	0,00	0,00	50 000,00	الإشهار والتواصل	13	
72%	1 400,00	3 600,00	0,00	3 600,00	5 000,00	تفويت نظم المعلومات، الموقع الالكتروني...	14	
0%	0,00	0,00	0,00	0,00	20 000,00	المشاركة في التظاهرات العلمية والتقنية	15	
24,55%	105 632,00	6 868,80	27 499,20	34 368,00	140 000,00	مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات		
58,93%	3 469 294,97	1 187 296,86	3 790 970,84	4 978 267,70	8 447 562,67	مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة		
الهندسة والتعمير							برنامج	602
دعم المهام							مشروع	10

93,13%	1 473 872,98	0,0	19 976 127,02	19 976 127,02	21 450 000,00	أجور المستخدمين	10
95,80%	672 764,47	0,0	15 327 235,53	15 327 235,53	16 000 000,00	الرواتب والأجور	11
85,20%	799 100,05	0,0	4 600 899,95	4 600 899,95	5 400 000,00	المنح والتعويضات	12
95,98%	2 008,46	0,0	47 991,54	47 991,54	50 000,00	الساعات الإضافية	13
92,45%	240 761,11	0,0	2 949 238,89	2 949 238,89	3 190 000,00	التكاليف الاجتماعية	20
93,25%	135 088,80	0,0	1 864 911,20	1 864 911,20	2 000 000,00	مساهمة في نظام القاعد	21
94,19%	20 917,62	0,0	339 082,38	339 082,38	360 000,00	مساهمة في التعاضد	22
86,67%	46 660,00	0,0	303 340,00	303 340,00	350 000,00	الإعانات العائلية	23
96,67%	4 328,75	0,0	125 671,25	125 671,25	130 000,00	التأمين عن حوادث الشغل	24
90,35%	33 765,94	0,0	316 234,06	316 234,06	350 000,00	الرسوم عن التكوين المهني	25
59,02%	315 570,00	31 520,00	422 910,00	454 430,00	770 000,00	تكاليف اجتماعية اخرى	30
100%	0,0	0,0	350 000,00	350 000,00	350 000,00	الدعم الخاص بالأعمال الاجتماعية	31
0%	10 000,00	0,0	0,0	0,0	10 000,00	ملابس الأعوان	32
0%	30 000,00	0,0	0,0	0,0	30 000,00	اتفاقية طبية ومواد الصيدلانية	33
20,13%	239 620,00	31 520,00	28 860,00	60 380,00	300 000,00	التكوين المهني المستمر	34
55,06%	35 950,00	0,0	44 050,00	44 050,00	80 000,00	تعويضات مختلفة	35
92,01%	2 030 204,09	31 520,00	23 348 275,91	23 379 795,91	25 410 000,00	مجموع برنامج الهندسة والتعمير	
83,76%	5 499 499,06	1 218 816,86	27 139 246,75	28 358 063,61	33 857 562,67	مجموع مصاريف التسيير	

الوضعية الخاصة بمصاريف الاستثمار إلى حدود 31 دجنبر 2019

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز	
602	برنامج	الهندسة والتعمير						
10	مشروع	التخطيط الحضري						
14	دراسات تعميمية	450 000,00	345 000,00	0,0	345 000,00	105 000,00		
15	الصور الجوية والأشغال الفوتوغرافية	500 000,00	392 544,00	0,0	392 544,00	107 456,00		
16	الوثائق والأشغال الطبوغرافية	250 000,00	198 000,00	0,0	198 000,00	52 000,00		
	مجموع مشروع التخطيط الحضري	1 200 000,00	935 544,00	0,0	935 544,00	264 456,00	77,96%	
20	مشروع	البرنامج الوطني للتنمية المستدامة						
21	دراسات مرتبطة بالتنمية المستدامة	1 250 000,00	696 900,00	0,0	696 900,00	553 100,00		
	مجموع مشروع تنمية مستدامة	1 250 000,00	696 600,00	0,0	696 600,00	553 100,00		
40	مشروع	الهندسة التعميرية						
42	المساعدة التقنية والهندسية	600 000,00	0,0	0,0	0,0	600 000,00	0%	
	مجموع مشروع الهندسة التعميرية	600 000,00	0,0	0,0	0,0	600 000,00	0%	
	مجموع برنامج الهندسة والتعمير	3 050 000,00	1 632 444,00	0,0	1 632 444,00	1 417 556,00	54%	
610	برنامج	دعم وخدمات متعددة						
10	مشروع	دعم المهام						
10								
13	الاستشارة والمساعدة	10 800,00	10 800,00	0,0	10 800,00	0,0		
20	أشغال البناء والإصلاح							
23	أشغال بناء المقرات الإدارية	11 050 000,00	11 050 000,00	1 424 496,10	11 050 000,00	0		
25	الدراسة المتعلقة بأشغال البناء	350 000,00	236 095,48	0,0	236 095,48	113 904,52		

	112,00	55 014,00	44 874,00	99 888,00	100 000,00	إعداد وتهيئة وتركيب	62	
						معدات النقل	30	
	23 800,00	726 200,00	0,0	726 200,00	750 000,00	اقتناء سيارات المصلحة	32	
						الإقتناءات الملموسة	40	
	170 117,84	1 227 032,16	2 850,00	1 229 882,16	1 400 000,00	معدات المكتب	41	
	16 420,00	66 000,00	17 580,00	83 580,00	100 000,00	أدوات المكتب	42	
97,64%	324 354,36	11 946 645,54	1 489 800,10	13 436 445,64	13 760 800,00	مجموع مشروع دعم المهام		
	التواصل والتعاون ونظم المعلومات						مشروع	20
						براءات، علامات، حقوق وقيم شبيهة بها	10	
	50 042,00	29 958,00	0,0	29 958,00	80 000,00	اقتناء النظم المعلوماتية	11	
						المعدات والأدوات المعلوماتية	20	
	61 854,46	908 145,54	0	908 145,54	970 000,00	معدات تقنية	21	
	1 150,00	98 850,00	0	98 850,00	100 000,00	اقتناء معدات معلوماتية	22	
90,17%	113 046,46	1 036 953,54	0,0	1 036 953,54	1 150 000,00	مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات		
97,07%	437 400,82	12 983 599,08	1 489 800,10	14 473 399,18	14 910 800,00	مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة		
89,67%	1 854 956,82	14 616 043,08	1 489 800,10	16 105 843,18	17 960 800,00	مجموع الاستثمار		
86,39%	7 354 455,88	15 834 859,94	28 629 046,85	44 463 906,79	51 818 362,67	إجمالي الميزانية		



AGENCE URBAINE D'OUJDA

Bd Thami Jilali, Quartier Administratif - Oujda - Tél : 0536 68 04 13 - Fax : 0536- 68- 04-10
E-mail : auro@menara.ma - Web : www.auro.org.ma

الوكالة الحضرية لوجدة

شارع اتهامي الجيلالي، الحي الإداري - وجدة - الهاتف : 0536 68 04 13 الفاكس : 0536 68 04 10
البريد الإلكتروني : auro@menara.ma - موقع ويب : www.auro.org.ma